



المجلة الاجتماعية القومية

فاعلية برنامج ارشادى للام فى مواجهة تأثير
مشاهد العنف على الطفل

النساء العائلات لأسر فى العشوائيات
نادية حليم
وفاء مرقس

جرائم العنف فى الصحافة : منظور نفسى
اجتماعى

الأبعاد والأهداف الاجتماعية لمشروع توشكى
كامل عبدالمالك

نظرية فى الحرية : من البعد النفسى إلى البعد
السياسى

الثقافة البدوية المتغيرة : دراسة
أنثروبولوجية للهوية الثقافية فى مدينة دهب

النسوة القطرية حول التعلم عن بعد
طلعت عبد الحميد

مايو ٢٠٠٣

العدد الثانى

المجلد الأربعون

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية

بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية

بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

رئيس التحرير

الدكتورة نجوى الفوال

نواب رئيس التحرير

الدكتورة نادية حليم الدكتورة نجوى خليل الدكتورة إنعام عبد الجواد

سكرتيرا التحرير

الدكتورة هويدا عدلى الدكتورة ابتسام الجعفر اوى

قواعد النشر

- ١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلاث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر الأبحاث والدراسات والمقالات العلمية المحكمة فى فروع العلوم الاجتماعية المختلفة .
- ٢ - تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات والمقالات بعد إجازتها من قبل محكمين متخصصين .
- ٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ولا تقبل المجلة بحثا ودراسات سبق أن نشرت أو عرضت للنشر فى مكان آخر . كما يلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر أية مادة منشورة فيها .
- ٤ - يفضل ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو (مسافة مزدوجة) ومطبوعة على الكمبيوتر . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها فى حوالى صفحة .
- ٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام ، وترد قائمتها فى نهاية المقال .
- ٦ - تقوم المجلة أيضا بنشر عروض الكتب الجديدة والرسائل العلمية المجازة حديثا وكذلك المؤتمرات العلمية بما لا يزيد على ١٥ صفحة كوارتو .

لغى العدد والاشتراك

ثمان العدد الواحد فى مصر ثمانية جنيهات ، وخارج مصر خمسة عشر دولاراً أمريكياً .
وتكوين المراسلات على العنوان التالى :

رئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية .

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية ،

بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ، رقم بريدى ١١٥٦١

أراء الكتاب فى هذه المجلة

لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات إيتانها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية

المجلة الاجتماعية القومية

صفحة

- ١ فاعلية برنامج إرشادى للام فى مواجهة تأثير مشاهد العنف على الطفل اعتماد خلف
- ٢٩ النساء العائلات لأسر فى العشوائيات نادية حليم وفاء مرقس
- ٥٥ جرائم العنف فى الصحافة : منظور نفسى اجتماعى سميحة نصر
- ٨٥ الأبعاد والاهداف الاجتماعية لمشروع توشكى كامل عبدالمالك
- ١٠٧ نظرية فى الحرية : من البعد النفسى إلى البعد السياسى علا مصطفى
- ١١٧ الثقافة البدوية المتغيرة : دراسة أنثروپولوجية للهوية الثقافية فى مدينة دهب أحمد عبدالموجود
- ١٣١ الندوة القطرية حول التعلم عن بعد طلعت عبد الحميد

مايو ٢٠٠٣

العدد الثانى

المجلد الأربعون

فاعلية برنامج إرشادى للأم فى مواجهة تأثير مشاهد العنف على الطفل

اعتماد خلف *

يهدف هذا المقال إلى إلقاء الضوء على كيفية استخدام نموذج إرشادى للام يسهم فى تخفيف حدة الآثار السلبية المترتبة على مشاهدة الاطفال للعنف .

وقد تم تصميم البرنامج لاستخدام مهارات الاتصال بالنسبة لكل من الام والطفل ؛ لفهم التأثيرات المرغوبة وغير المرغوبة لمشاهدة العنف فى التلفزيون .
وتتكون عينة الدراسة من ٩٨ مفردة من الأمهات و٢٠٤ أطفال . وقد تم استخدام أسلوبى الملاحظة والمناقشة الجماعية .

وتشير نتائج الدراسة إلى أهمية دور الأم فى تحديد عادات المشاهدة لدى أطفالهن ، وأنه يمكن للوالدين التقليل من عنف الأطفال من خلال التحكم فى مشاهدتهم للعنف . وتحاول هذه الدراسة إعداد برنامج إرشادى للمشاهدة الناقدة لكل من الأم والطفل .

تعد قضية التأثيرات المحتملة لمشاهد العنف على الأطفال إحدى القضايا المهمة التى انشغل بها الباحثون فى مجال الإعلام وثقافة الطفل ، وقد صدرت العديد من الكتب والمقالات والتقارير العلمية التى تعكس الاهتمام بهذه القضية التى شغلت الأسرة والمجتمع ككل .

ويرجع الاعتقاد بأن وسائل الإعلام لها تأثير قوى وخطير على المجتمع وعلى الطفل - بصفة خاصة - إلى ما يقرب من قرن من الزمان^(١) ، وربما يعود ذلك إلى ما يطلق عليه "ميراث الخوف" Legacy of fear ، أى الخوف

* أستاذ مشارك الإعلام وثقافة الطفل ، رئيسة قسم رياض الأطفال ، كلية التربية بالرياض .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الأربعون ، العدد الثانى ، مايو ٢٠٠٢ .

من تأثيرات وسائل الإعلام الذى ينتقل من جيل إلى جيل ، بانتقال مجموعة من المعتقدات والسلوكيات من الآباء إلى الأبناء تركز على اتهام وسائل الإعلام المختلفة بأنها السبب فى كل ما يصيب المجتمع من آثار ضارة خاصة بالنسبة للأطفال . والمتأمل لواقع الحال فى مجتمعاتنا العربية يمكن أن يلاحظ انتقال ذلك الخوف إليها ؛ نتيجة لانتشار وتغلغل وسائل الاتصال الجماهيرى بها .

ويعود الاهتمام بدراسة تأثير مشاهد العنف على الأطفال إلى بداية الثلاثينيات من القرن العشرين ، حينما أخرج هيرت بلامر نتائج دراسته الميدانية حول تأثير مشاهد الأفلام السينمائية على سلوك الأطفال بوجه عام ، حيث قلد الأطفال رعاة البقر ورجال البوليس وكل بطل فى الأفلام ، سواء كان شريرا أو خيرا^(٣) .

وقد كان السبب الرئيسى الذى شغل بال الباحثين والدارسين منذ ذلك الحين - وحتى الآن - هو هل تعتبر مشاهد العنف المصور سينمائيا ، أو تليفزيونيا فيما بعد ، مصدرا للسلوك العدوانى أو السلوك العنيف لدى الأطفال . وتزايدت تلك المخاوف بارتفاع معدل مشاهد العنف التى يشاهدها الطفل الأمريكى فى بادئ الأمر والعربى بعد ذلك .

وقدر بعض الباحثين أن هناك حوالى عشرين ألف مشهد قتل ، وثمانين ألف مشهد اعتداء ينقل للطفل عبر التليفزيون طوال فترة الطفولة^(٤) .

وتعتبر دراسة ولبور شرام Schramm وآخرين^(٥) عن أثر العنف المقدم على شاشة التليفزيون على الأطفال من أوائل الدراسات التى حركت الاهتمام ، وأدت إلى تكثيف الجهود البحثية ، حيث ظهرت دراسة جرينر Gerbner فى الثمانينيات عن التليفزيون والسلوك الاجتماعى^(٦) ، والتى صدرت فى خمسة مجلدات ملخصة لما يقرب من سبعين دراسة فى هذا المجال . كما عززت دراسات باننورا وزملائه

الاتجاه بالاعتقاد بوجود تأثيرات غير مرغوبة على الأطفال عند مشاهدتهم العنف التليفزيونى .

ويمكن القول إنه منذ التسعينيات اتجهت معظم البحوث والدراسات التى أجريت فى مجال العنف التليفزيونى إلى نتائج أهمها : أنه إذا كان للعنف المتلفز آثارا ما ، فإنها تظهر على الأطفال الأصغر سنا ، والذين لم تتكون عندهم المقدرة على التفرقة بين الواقع والخيال ، والذين عندهم الرغبة فى التقليد ، والذين لم تتطور لديهم القدرة على فهم نوافع العنف . كما تقترح معظم الدراسات أن العنف التليفزيونى قد يؤثر على الأطفال نوى الاستعداد الفطرى للعنف ، ولكن فى أشكال مختلفة . ومن هنا تتضح أهمية هذه الدراسة التى تحاول دراسة فاعلية إرشاد الأم للحد من تأثيرات العنف التليفزيونى على الطفل ، خاصة إذا ما ناقشنا الأمر على ضوء نظرية المثير والاستجابة ، أى أن الطفل حينما يشاهد العنف فإنه يقلد السلوك المشاهد ، ثم يتعلم كيفية التصرف على ضوء المشاهد التى رآها^(٦) ، وهى نفس الشكوى المتزايدة من الآباء والأمهات حول تقليد الأبناء لما يشاهدون بالتليفزيون .

ويرى مايرز Myers^(٧) أن تعرض الطفل الكثيف لمشاهد العنف يزيد من اعتقاد الطفل بأن السلوك العدوانى سلوك مقبول بوجه عام ، كما أن ذلك التعرض يعمل على وجود استجابة سلبية للطفل أطلق عليها مصطلح "التبادل" Callousness ، وهو الإحساس الذى يعلم الطفل تفادى تحمل أية مسئولية ، مما يجعله لا يشعر بأى التزام أخلاقى تجاه ما يشاهده من عنف فى الحياة الطبيعية .

ويعزز الاتجاه إلى ضرورة وجود برامج إرشادية للوالدين ما ذهب إليه سنترول^(٨) Centerwall فى دراسته على مجتمع الهنود الحمر فى كندا ، حيث

يرى أن تزايد نسبة العنف لدى تجمعات الأطفال الذين دخل التلفزيون في حياتهم منذ عام ١٩٧٧ يرجع إلى الافتقار إلى دور الأسرة في توضيح ما هو مشاهد خاصة بالنسبة للأطفال الصغار ، كما أوضح أوزبورن^(٩) أن التنشئة الاجتماعية ، وبور الأسرة على وجه الخصوص ، يعد حجر الزاوية في تعلم الطفل أو عدم تعلمه لأنماط السلوك العدوانى المشاهد .

ويحذر مؤيدو نظرية الغرس أو الإنماء Cultivation Theory من أن التلفزيون ينفرد - دون وسائل الإعلام الأخرى - بخاصية امتصاص الأطفال للمعاني بشكل غير واع تماما ، بالإضافة إلى أن التعرض التراكمى لمضامين العنف التلفزيونى يعمل على غرس وإنماء وجهات نظر غير حقيقية ، بل هى واقع تلفيزيونى مصطنع Constructed Mediated Reality . وعلى ذلك فإن المشاعر المصاحبة لمشاهدة السلوك العدوانى عبر شاشة التلفزيون - مثل الخوف والانسحاب والعزلة - يمكن أن تشكل عالما غير واقعى يعتقد الأطفال من طول فترة تعرضهم له أنه واقعى^(١٠) .

ومن هنا تبرز الحاجة الضرورية لوجود دور لمؤسسة التنشئة الاجتماعية الأولى وهى الأسرة ، وفى مقدمتها الأم لمواجهة تأثير تلك المشاهد كاتجاه رئيسى من ضمن عدة طرق لمواجهة تأثير مشاهد العنف التلفزيونى على الطفل الذى أثبتته البحوث والدراسات عبر أكثر من ستين عاما .

الدراسات السابقة

تعد دراسة المؤشرات الثقافية Culture Indicators التى أجراها فريق من الباحثين الأمريكين بقيادة جورج جرينر عام ١٩٨١ من أطول الدراسات التى قامت بتحليل محتوى برامج التلفزيون ، من حيث النظر للعنف المقدم كسيناريو

العلاقات الاجتماعية التي تمثل الكثير من الدروس المحتمل أن يتعلمها الطفل من عرض مشاهد العنف بالتلفزيون ، وذلك طبقا لنظرية الغرس والإثراء التي أرساها "جرينز" . وكان من أهم النتائج التي توصل إليها فريق الباحثين أن السمات الأساسية ، وتركيب الموضوعات ، وسمات الأبطال وصراعاتهم كانت ثابتة ومتكررة بصورة واضحة ، حيث تبين وجود ثمانية برامج تحتوى على مشاهد للعنف من بين كل عشرة برامج يتم بثها فى وقت الذروة Prime time بالتلفزيون الأمريكى . كما وجدت الدراسة أن برامج الأطفال فى التلفزيون الأمريكى مشبعة بالعنف ، حيث تم تقديم سبع وعشرين حادثة عنف من كل ساعة فى برامج الأطفال ، ودفعت النتائج إلى إجراء المزيد من الدراسات عن الآثار المتوقعة نتيجة لمشاهدة الطفل لهذا الكم الهائل من مشاهد العنف كمقدمة ضرورية لإثارة الوعي الاجتماعى لمواجهة التأثيرات غير المرغوبة على الطفل . ومن الجدير بالذكر أن معظم الدراسات التى أجريت خلال فترة التسعينيات ركزت على السمات السيكلولوجية التى يمكن ملاحظتها وقياسها ، مثل العدوانية لدى الأطفال ، حتى أصبحت دراسات العدوان والطفل واسعة الانتشار فى هذا المجال^(١١) . الأمر الذى يدفعنا للتساؤلات التالية : إذا كان الطفل يتعرض لهذا الكم الهائل من مشاهد العنف ، مع تأكيد العديد من الدراسات على وجود آثار من العدوانية لدى الأطفال الأكثر تعرضا لتلك المشاهد "كثيفى المشاهدة" ، فما هو الحل ؟ هل يقف الآباء والأمهات والمؤسسات التعليمية مكتوفى الأيدي أمام تلك الظاهرة ، ويكتفون بإلقاء اللوم على القائمين بالاتصال فى البرامج التلفزيونية المختلفة ، أم أنه يجب أخذ زمام المبادرة من قبل تلك المؤسسات المسؤولة عن تنشئة الطفل ، خاصة إذا نظرنا للأمر على ضوء نتائج الدراسات الثقافية المقارنة التى كان من أهم نتائجها أن البرامج الأمريكية هى الأكثر عنفا

من بين كافة البرامج والأفلام المقدمة للطفل من كافة البلدان الأخرى فيما عدا اليابان^(١٢) . وخرجت نتائج بحوث عربية^(١٣) عبيدة تحذر من ذلك العنف الموجود بالإنتاج الأمريكى ، والذي لا يوجد بديل عربى يقاومه على شاشات التليفزيونات العربية . ويزداد الأمر أهمية إذا ما نظرنا للأمر على ضوء الاتجاه العالمى الحديث فى دراسات الإعلام الذى يهدف إلى محاولة إيجاد صيغة متوازنة لتوصيف ما يقدم من عنف تليفزيونى للطفل عن طريق إصدار لوائح وقوانين تلائم الأهداف والقيم التى يحرص عليها المجتمع ، ولا يقبل التعدى عليها . ومن هذا المنطلق اتجهت معظم الدول الأوروبية منذ الثمانينيات لوضع دلائل إرشادية لبرامج الأطفال المقدمة عبر شاشات التليفزيون ، خاصة فى فترات المشاهدة الكثيفة للأطفال ما بين الساعة الرابعة والخامسة بعد الظهر ، حيث لا يسمح طبقا لهذا الدليل الإرشادى guideline بتقييم أى فقرات تمثل أى نوع من العنف ، أو أى مواد تثير الخوف أو القلق لدى الأطفال^(١٤) . وظهرت منذ بداية التسعينيات صيحات التحذير الاجتماعى من العنف الشديد المقدم فى أفلام الفيديو ، أو ما يسمى بـ Video Nasties ، ومدى خطورته على الأطفال من إثارة لمشاعر القلق لديهم ، والتأثيرات النفسية لذلك ، خاصة على الأطفال الصغار . كما أجرى نيلسون^(١٥) Nilson دراسة ميدانية على الجمهور البريطانى ، كان من أهم نتائجها أن ٨٠٪ من المنازل الموجود بها أطفال تحت العاشرة لديهم جهاز فيديو ، وأن نصف عينة الأطفال شاهدت أكثر الأفلام المصنفة بقائمة أكثر الأفلام رعبا وعنفا وإباحية ، وعبر ٩٠٪ من عينة الآباء فى تلك الدراسة عن اعتقادهم بأن على المجتمع واجب مساعدتهم لحماية أطفالهم من مشاهدة تلك الأفلام .

وحركت تلك النتائج وغيرها الوعى الاجتماعى لدى الأسر والمدرسة وكافة مؤسسات التنشئة الاجتماعية بضرورة التصدى لمواجهة وإيجاد حلول تحمى

الصغار من آثار المشاهدة لهذا الكم الهائل من العنف . ومن هنا ظهرت الدعوات الاجتماعية العديدة بضرورة السيطرة على تصوير مشاهد العنف فى برامج التلفزيون . وأصبحت حركة إقامة وتنظيم جماعات ضغط المشاهدين صناعة متنامية الأطراف فى العالم الغربى^(١٦) . وفى العالم العربى أيضا اقترحت إحدى الدراسات تكوين جماعات حماية المشاهدين على غرار جماعات حماية المستهلك بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ؛ من أجل حماية المشاهد الصغير من العنف المتلفز ، على أن تكون البداية فى المدارس ، حيث يوجه الأطفال إلى المضمون الجيد فى الأعمال التلفزيونية ، ومناقشة الجوانب الإيجابية والسلبية بها . وتعد حركة الائتلاف القومى الأمريكى ضد العنف - National Coalition on Tele-vision Violence إحدى الجماعات الأمريكية التى كرست جهودها لمقاومة مشاهد العنف فى برامج التسلية الشعبية بالتلفزيون الأمريكى ، وتقوم تلك الجماعة - على سبيل المثال - بتوظيف فريق من المتخصصين لتسجيل العنف الجسدى المقدم على التلفزيون وقت الذروة فى كافة برامج الترفيه المقدمة على الشبكات الرئيسية بالولايات المتحدة . وتنتشر تلك الجماعة كل عدة شهور جداول عن أسوأ البرامج التى تعرضها الشبكة طبقا لمقياس العنف المتلفز الذى وضعت الجماعة .

واستجابة لتلك الضغوط المتزايدة من قبل هذه الجماعات وجماعات أخرى مماثلة ، قامت الشبكات الثلاث منذ عام ١٩٩٥ بتخفيف جرعات العنف المقدم فى مسلسلات الكرتون ، خاصة تلك التى تبث يوم السبت للأطفال ، بالإضافة إلى تشجيع الشبكات لرسامى الكرتون على إنتاج قصص تحتوى على أقل قدر من العنف الجسدى واللفظى . ومارست تلك الجماعات ضغوطا على المعلنين للامتناع عن تمويل برامج الكرتون التى تحتوى على عنف شديد ، واستجابت بعض

الشركات الإعلانية لذلك من أجل تحسين صورتها أمام الجماهير^(١٧) .

ومن هذا المنطلق أوصت معظم الدراسات التي أجريت منذ التسعينيات على ضرورة أن يقضى الآباء والأمهات وقتاً أكثر فى التحدث مع أطفالهم أثناء برامج التليفزيون ، وأن يفسحوا المجال لمناقشة ما تم مشاهدته مع الأطفال ، خاصة أطفال ما قبل المدرسة^(١٨) .

وفى دراسة Nursery (1994)^(١٩) ، والتي أجريت على عينة من المدرسين فى مرحلة رياض الأطفال والتعليم الابتدائى ، أوصى المدرسون بضرورة وجود رقابة والدية كافية على ما يشاهده الأطفال الصغار ، وضرورة أن يكون للأسرة دور أكبر فى تقرير ما يشاهده الطفل عبر شاشات التليفزيون .

واهتمت دراسة Tuchscher (1999)^(٢٠) بتزويد الوالدين بالمعلومات المهمة التى يمكن استخدامها لمواجهة تأثير مشاهد العنف على الأطفال الصغار ، حيث لفتت النظر إلى أنه من الضرورى أن يعى الوالدان أن برامج التليفزيون الأمريكى تستخدم أقصى درجات التكنولوجيا المتقدمة من أجل إتاحة الفرصة للطفل أن يتواصل وجدانياً وعقلياً مع البرنامج المقدم فى قالب ترفيهى عنيف ومبهر فى نفس الوقت . كما نبهت هذه الدراسة الأسرة إلى أن هناك بواعث اقتصادية ومالية تجمع بين كل من القائمين بالاتصال فى هذه البرامج ومنتجى ألعاب الأطفال ؛ ولذلك تبنت الدراسة الدعوة إلى وقوف الوالدين ضد استغلال أبنائهم الصغار فى هذا المجال ، وأنه يجب على الأسرة - باعتبارها مؤسسة التنشئة الاجتماعية الأولى للطفل - أن تعمل على تكوين جماعات ضغط لإصدار لوائح وقوانين تحد من استغلال الشبكات والشركات للأطفال .

واهتمت هذه الدراسة - فى الجزء الثانى منها - بإعداد دليل للوالدين ؛ لتنمية قدرات المشاهدة الناقدة للطفل ، والذي يحتوى على ابتكار صور بديلة

للعب الإيهامى للطفل تساعد على التفرقة بين ما هو خيالى وما هو واقعى ، مع تدعيم بعض الأنشطة البديلة للمشاهدة ، وطرق مختلفة لتشجيع الوالدين للصغار على ممارسة هذه الأنشطة ، بالإضافة إلى دعوة المدارس إلى تدريس طرق غير عنيفة "سلمية" لحل المشاجرات التى تنشأ بين الأطفال ، خاصة فى مرحلة الروضة ، كما تتضمن هذه الدراسة أيضا قائمة بالمؤسسات والهيئات التى لها اهتمام بموضوع المشاهدة الناقدة . وقد أوصت دراسة Smith (1998)^(٣١) بضرورة وجود دلائل إرشادية تساعد الوالدين الذين يرغبون فى أن يتجنب أطفالهم الآثار المترتبة على مشاهدة العنف فى التلفزيون ، مع ضرورة تقليل أو تحديد فترات المشاهدة للطفل ، بالإضافة إلى مراقبة ومناقشة البرامج من قبل الوالدين ، والسعى لتوصيل أرائهم فى البرامج المذاعة للمسؤولين عن برامج الأطفال . وفى إطار هذا الاتجاه يمكن تفسير ظهور جماعة أصدقاء الشاشة والميكروفون التى تكونت عام ١٩٩٦ بكلية الإعلام جامعة القاهرة .

ويرى Cohen (1999)^(٣٢) أن الأطفال يمكن أن يتعلموا دروسا ذات فائدة اجتماعية من برامج الأطفال إذا تم ذلك بصحبة الوالدين ، أو حتى الإخوة الأكبر سنا . وفى هذا الاتجاه كانت دراسة Schneider (1999)^(٣٣) التى اهتمت بنوعية البرامج المقدمة للطفل ، والتى تعزز السلوك الاجتماعى الإيجابى كوسيلة لمقاومة السلوك غير الاجتماعى أو السلبى ، حيث كان من أهم نتائج هذه الدراسة أن الأطفال يتعلمون من الرسائل الإعلامية التى تحتوى قيما اجتماعية إيجابية ، والمصممة خصيصا لهذا الغرض ، خاصة إذا ما اشترك الوالدان مع الأطفال فى المشاهدة . وعلى ذلك فإنه ليس من الغريب استفادة كل من الأبناء والوالدين ببرامج مثل "شارع السمس" ، و"قوس قزح" .

ويمكن للمدرسة أن تلعب دوراً مهماً في مجال تعريف الطفل ما هو واقعي ، وما هو خيالي ، عن طريق تصميم بعض البرامج التي تهدف إلى إرشاد الطفل إلى ذلك . وقد كان للباحثة شرف محاولة إدخال ذلك في مقرر مهارات الاتصال لقسم رياض الأطفال بكلية التربية بالرياض منذ عام ١٤٢٠هـ ، وذلك ضمن خطة تطوير الدراسة بالقسم . وكان الهدف من ذلك إرشاد معلمة الروضة لكيفية مساعدة الطفل على اختيار البرنامج الملائم للمرحلة العمرية ، مع تدريبه تدريجياً على تنمية قدراته النقدية للبرامج التليفزيونية المقدمة له ، وذلك بعدة أساليب ، من ضمنها الحوار ، ومناقشة البرامج ، وزيارة مبنى التليفزيون ، والوقوف على كيفية عمل برامج الأطفال ، ووضع بعض اللوحات الإرشادية في الفصل للتفرقة بين ما يشاهده الطفل على الشاشة ، وما يجب عمله في الواقع المعاش ، إذا واجه الطفل نفس الموقف ، في مواجهة المجرمين على سبيل المثال . ويرى Dunn (1994)^(٢٤) أن تدريب الصغار على المشاهدة الناقدة يعد حجر الزاوية في مواجهة تأثير مشاهد العنف على الطفل ، وأن ذلك لا يمكن أن يتم بمعزل عن المدرسة والوالدين . فالتفرقة بين ما هو خيال وواقع - خاصة في مرحلة الطفولة المبكرة - لا يمكن أن يتم بدون مساعدة الوالدين والمدرسة ، بالإضافة إلى أن بعض الباحثين طور طرقاً معينة ، وتم استخدامها بنجاح في مجال تأثير المشاهدة الناقدة على السلوك الاجتماعي المقبول Pro - Social Behavior الذي يمكن تدعيمه لدى الطفل إذا ما تم تدريسه في الفصل الدراسي في مرحلة طفل ما قبل المدرسة^(٢٥) . كما أن هذه الدراسة وجدت أن تعليقات الكبار على مشاهد العنف والعنوان تؤثر في عدم تقليد الصغير للعنف المشاهد ، حينما يكون الكبار متواجدين أثناء المشاهدة ، أو حتى بعدها بفترة قصيرة . ومن اللافت للنظر ، أنه على الرغم من تزايد أعداد الجمعيات الأهلية في مصر

والعالم العربى ، فإنه لم يتم حتى الآن إنشاء جمعية أو حتى مجلة تهتم بموضوع المشاهدة الناقدة ، ومواجهة تأثير مشاهد العنف على الطفل ، وذلك على الرغم من تزايد شكاوى الآباء والأمهات والمدرسين ، والرأى العام ، من خطورة تلك المشاهد على الطفل والمراهق . كما لم يحظ ذلك الموضوع باهتمام يذكر من قبل مؤسسات التربية والتعليم فى مصر والعالم العربى ، على الرغم من أهمية توفير دلائل إرشادية تقدم للمدرسين وتضمن فى المقررات الدراسية ، وتبث فى المدارس وعبر القنوات التعليمية الفضائية ، وذلك على غرار ، "Teachers Guide to Television" ، و"Prime Time" ، اللذين يصدران عن جمعيات أهلية بالولايات المتحدة ، ويتم توزيع نسخهما على المدارس وفى مجالس الآباء ، وترسل بعض النسخ منها للمنازل .

ومن الجدير بالذكر هنا أن تدريب الطفل على المشاهدة الناقدة لابد وأن يتم فى إطار توجيه اجتماعى عام ، يهدف إلى تعاون المدرسة والأسرة ، وحتى الطلبة الكبار ، من أجل التدريب على مهارات الاتصال ، كما يمكن لجلات الأطفال أن تسهم فى إرشاد الطفل لأحسن البرامج وأكثرها سوءاً ، بالإضافة لضرورة دخول مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى ، كالمساجد والكنائس والنوادرى ، بدلا من توجيه النقد فقط لتلك البرامج والمسلسلات ، حيث يمكنها أن تصدر كتيبات ترشد الوالدين ، أو تقترح كيفية استخدام التلفزيون بصورة أكثر إيجابية ، وكيفية تقادى البرامج التى يكون لها أخطار على الطفل اجتماعيا ، أو دينيا ، أو نفسيا^(٣٦) . وكان من أهم توصيات الطقة النقاشية التى نظمها اليونسكو حول عدم العنف والتسامح والتلفزيون عام ١٩٩٤ ضرورة استخدام كافة وسائل الاتصال الجماهيرى المختلفة ، وعلى وجه الخصوص التلفزيون ؛ لإيجاد رأى عام بين الأطفال ضد العنف واستخداماته

المختلفة ، تمهيدا لخلق وعى عام بالتسامح لدى الأطفال ، بالإضافة إلى ضرورة تشجيع التليفزيون التعليمى على إعداد برامج تعلم الأطفال مهارات الاتصال اللازمة للتعامل مع كافة مؤسسات المجتمع ، بدءا من الأسرة ، وحتى منتجى البرامج والمسؤولين عن الشبكات التليفزيونية . ويعد موضوع المشاهدة الناقدة من الموضوعات المهمة المطروحة للبحث على الساحة الإعلامية ، خاصة فى مجال الإعلام وثقافة الطفل ، حيث يرتبط ذلك بفكرة التفكير الناقد لدى الطفل ، ومدى إتاحة الفرصة له ثقافيا واجتماعيا ووجدانيا لإطلاق قدرات التفكير من أجل البحث عن بدائل الحلول . ومن أوائل الدراسات التى اهتمت بالمشاهدة الناقدة وكيفية تعليمها للأطفال ما قام به مركز "يل" لأبحاث التليفزيون والاستشارات بتمويل من شركة الإذاعة الأمريكية (ACB) ، حيث قام الباحثون فى هذا المركز بتطبيق ثمانية دروس لتعليم أطفال المدرسة الابتدائية مهارات الاتصال المختلفة ، وكيفية التعامل مع وسائل الاتصال الجماهيرى ، خاصة التليفزيون ، من أجل الاستفادة القصوى من جميع وسائل الإعلام ، وتدريب الطفل على كيفية المشاهدة والنقد ، والفرقة بين النافع والضار من البرامج .

وتم تنفيذ ذلك على عدة مراحل ، بدأت المرحلة الأولى فى عام ١٩٨١ ، ولازالالت التجربة مستمرة حتى الآن ، وتم تطويرها وتقييمها كل عام من قبل متخصصين فى الإعلام والتربية وعلم النفس . وكان الهدف الأساسى لتعميم تلك الدروس - على نطاق واسع بالمدارس الابتدائية الأمريكية - هو مساعدة الطفل على أن يصبح لديه نظرة نقدية لما يشاهده من عنف على شاشة التليفزيون ، ومساعدته على التفرقة بين الصور المختلفة للعنف الجسدى واللفظى ، ومدى ملاءمة ذلك لثقافة المجتمع . ومن ضمن أهداف هذه الدروس تشجيع الطفل على كيفية السيطرة على عادات مشاهداته ، وتعليمه كيفية التأثير على شبكات

التلفزيون المختلفة ، وكذلك منتجى البرامج والأفلام والمسلسلات التلفزيونية من أجل اتخاذ قرارات فى صالح الأطفال ، بالإضافة إلى تعليم الطفل التفرقة بين البرامج الواقعية والبرامج الخيالية ، عن طريق تعريف الطفل بكيفية إعداد المواد الخيالية وطريقة ابتكارها ، وصنع الشخصيات بها ، وكذلك التعرف على تقنيات الكاميرا ، والمؤثرات الخاصة المصاحبة لمشاهد العنف ، من تضخيم للصوت والصورة والموسيقى المصاحبة ، وتعريف الطفل الفرق بين البرامج المختلفة وكيفية إعدادها ، كالبرامج الإخبارية والأفلام التسجيلية ، والدراما والخيال العلمى^(٣٧) .

وعلى الرغم من اهتمام بعض الباحثين المصريين منذ فترة ليست بالقصيرة بإعداد برامج إرشادية للأطفال للمساهمة فى حل المشكلات التى يواجهها طفل الروضة ، أو لتنمية البناء النفسى للطفل ، مثل الدراسة التى أجريت عام ١٩٩٠ عن إعداد برنامج مقترح لقصص الأطفال لتلاميذ الصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الأساسى ، وتأثيره على النمو اللغوى^(٣٨) . وأخرى أجريت فى نفس العام عن استخدام السيكيودراما فى علاج بعض المشكلات النفسية لأطفال ما قبل المدرسة^(٣٩) ، ودراسة ثالثة عن فاعلية أسلوب العلاج الجماعى والممارسة الجماعية لعلاج بعض حالات اللجاجة^(٤٠) ، ودراسة عن اللعب كأسلوب لحل بعض المشكلات لأطفال ما قبل المدرسة^(٤١) ، بالإضافة إلى أخرى حول فاعلية برنامج إرشادى قائم على فن القصة للتقليل من درجات السلوك العدوانى والخجل الاجتماعى لدى عينة من الأطفال فى الفئة العمرية من ٥ - ٦ سنوات بمدينة الرياض^(٤٢) . إلا أنه من الملاحظ أن موضوع المشاهدة الناقدة ، لم يتم طرحه على ساحة الإعلام وثقافة الطفل فى العالم العربى ، على الرغم من أهمية وضروية تربية الوعى الاتصالى لدى الطفل والراشد ، خاصة إذا ما نظرنا للأمر على ضوء معظم التوصيات الصادرة ، ليس فقط من الباحثين والدارسين فى

مجال الإعلام ، بل أيضا المؤتمرات والندوات المعنية بالطفل ، والتي لا يخلو معظمها من توصية أو أكثر بضرورة حماية الطفل من مشاهد العنف ، والتحذير من مدى خطورتها ، وبضرورة مراقبة الأسرة لما يشاهده الأطفال ، خاصة بعد دخولهم عصر الحاسبات الآلية والإنترنت .

ويكاد يجمع الباحثون والدارسون في هذا المجال على أن مشاهدة الطفل الكثيفة للعنف لها تأثير سلبي على الأطفال من ثلاثة وجوه :

أولا : أن العنف التليفزيوني يمكن أن يشجع الأطفال على تعلم السلوك العدوانى ، وحتى الاتجاه نحو العنف .

ثانيا : أن العنف التليفزيوني يمكن أن ينمى اتجاهات متشائمة ، أو مخاوف لدى الأطفال تجاه العالم خارج التليفزيون (الواقع) .

ثالثا : أن العنف التليفزيوني يمكن أن يولد شعور الطفل تجاه العنف الحقيقى ، أو حتى يسلب لديه القدرة على التفرقة بين الواقع والخيال .

وتتعلق أهمية الدراسة الحالية من محاولة مقاومة الوجهة الثلاثة السابقة عن طريق محاولة البحث عن فاعلية تطبيق برنامج لمهارات الاتصال ، قامت بتطبيقه على أبنائهن عدد من الأمهات من طالبات الفرقة الرابعة لقسم رياض الأطفال كلية التربية للمعلمات بالرياض فى العام الجامعى ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ استنادا إلى الأسس التالية :

أولا : معرفة الأم (الطالبة) بنظريات الاتصال المختلفة ، خاصة الجماهيرى منها ، وإطلاعها على أحدث الاتجاهات لمواجهة تأثير مشاهد العنف على الطفل ضمن مقرر مهارات الاتصال .

ثانيا : إطلاع الأمهات (الطالبات) على تجربة مركز "يل لأبحاث التليفزيون والاستشارات" السابق ذكره ، بعد ترجمته كاملا من قبل الباحثة ،

وتدريسه للطالبات ضمن مقرر "ثقافة الطفل" للفرقة الرابعة .

ثالثا : إعداد قائمة إرشادية من قبل الباحثة تستند إلى الدراسات السابقة في الموضوع ، وعلى استطلاع للرأى بين الأمهات (الطالبات) من خلال مقرر حلقة بحث فى رياض الأطفال ، دريت فيها الطالبات على كيفية إدارة مجموعة نقاش بؤرية .

رابعا : إعداد قائمة إرشادية للأم الطالبة مستندة إلى تحديد وقت معين لمشاهدة التلفزيون للأم والطفل معا ، من أجل السيطرة على عادات مشاهدة الطفل ، ومساعدته على التفرقة بين ما هو خيالى وواقعى عن طريق إعطاء الطفل فكرة بسيطة عن كيفية إعداد المواد الخيالية ، وكيفية استخدام بعض التقنيات الحديثة فى تصوير مشاهد العنف . وقد تم الاستفادة بفيلم "عالم ديزنى" عن كيفية إعداد الرسوم المتحركة ، تم إنتاجه عام ١٩٩٥ ، وقامت الباحثة بإعداد عشر نسخ من هذا الفيلم ، وقامت الطالبات عينة البحث بتداوله بينهن ، وعرضه ومشاهدته مع الأبناء الصغار فى البيت .

وتعد هذه الدراسة إحدى المحاولات لتطبيق برنامج إرشادى للمشاهدة الناقدة ، قائم على فهم الأم للكثار المرغوبة وغير المرغوبة لمشاهدة برامج العنف بالتلفزيون والفيديو .

عينة الدراسة

تم استخدام طريقة عينة كرة الثلج من طالبات الفرقة الرابعة رياض الأطفال من الأمهات اللاتى لديهن أطفال من سن (٤ - ١٣) سنة ، ويعانين من مشكلة تقليد أبنائهن للعنف التليفزيونى ، ويعتقدن أن التلفزيون والفيديو هو المؤثر الأول فى جعل أطفالهن يميلون إلى العنف البدنى واللفظى .

وقد بلغت عينة الأمهات ٩٨ طالبة . كما بلغت عينة الأطفال ٣٠٤ طفلا من الذكور والإناث ، يشاهدون التلفزيون بمعدل ٤ ساعات يوميا ، ونتائجهم الدراسية بين المنخفض والمتوسط ، ولديهم قدرات لا بأس بها من القراءة ، وهم قليلو اللعب خارج المنزل ، وليس لديهم هوايات أخرى سوى مشاهدة التلفزيون والفيديو .

مدة الدراسة

استغرقت الدراسة فترة شهرى إجازة الصيف للعام الدراسى ٢٠٠٠ (يونيو ويوليو) حتى تكون الأمهات متفرغات لمراجعة ما يشاهده أطفالهن وإجراء الملاحظة عليه ، واعتمدت الدراسة على طريقتى : الملاحظة السردية ، وجماعات النقاش البؤرية Focus Group Discussion ، حيث قامت كل أم بتدوين ما تلاحظه على أبنائها يوما بيوم بصورة فردية ، ثم عقدت الباحثة ثلاث حلقات نقاش بؤرية مع الأمهات ، تم تقسيم الأمهات فيها إلى ثلاث مجموعات ، كل مجموعة ٣٣ أما ، قامت الباحثة بمناقشتهن لمدة ساعتين على مدى كل حلقة ، ضمن مقرر حلقة بحث فى رياض الأطفال ، الذى تدرب فيه الطالبة على كيفية إدارة مجموعات النقاش البؤرية ، وكيفية استثمارها فى مجال الإعلام وثقافة الطفل .

خطوات الدراسة

بدأت الباحثة بإعداد قائمة لتقييم مشاهد العنف التلفزيونى مستندة إلى فكرة المشاهدة الناقدة للوالدين والأطفال ، وكان من أهم المحاور ما يلى :

أولا : ضرورة أن تسأل الأم نفسها هل العنف يحرك كافة جوانب المسلسل أو الفيلم (المشاهد) ؟

وفى إطار ذلك وضعت إرشادات للأُم للتعرف على إجابة هذا السؤال ،
مثال : هل يتبقى شئ من القصة المتلفزة إذا لم يكن العنف موجودا بها ؟
أو هل من الصعب وصف أحداث القصة بدون وصف حركة عنيفة على
الأقل بها ؟ أو هل يشعر بطل القصة دائما بأنه ليس فى أمان ، وأن هناك
أخطارا تحيط به ؟

ثانيا : أن تحاول الأم سؤال الطفل دائما بعدة طرق ، السؤال التالى : هل العنف
الذى أمامه على الشاشة يعكس ما يراه فى الحياة الطبيعية ؟ .
وقد أعطيت الأم عدة أمثلة على هذه الأسئلة ، مثل كيف يمكن للشخصية
الرئيسية فى الفيلم أو المسلسل أن تواصل الحياة بعد كل الإصابات
القاتلة التى أصابتها ؟ وكيف يمكن ألا يحزن إنسان فى المسلسل عندما
يموت إنسان أو يصاب ؟ ومن هو الشخص الخير فى القصة ؟ وما هى
صفات الشرير ؟ وهل صادف ذلك الطفل فى الحياة الطبيعية ؟ هل يمكن
أن يكون هناك أشخاص ليس لديهم عائلة أو حتى أصدقاء يهتمون بهم لو
أصابهم أى مكروه ؟ وماهى الدروس عن العالم التى يمكن أن يتعلمها
الطفل من خلال مشاهدته لهذا العنف المشاهد ؟ .

ثالثا : أن تحاول الأم الإجابة عن قائمة الأسئلة التالية أو معظمها عندما يريد
طفلها مشاهدة برنامج أو فيلم أو مسلسل تليفزيونى :
- هل يعكس المسلسل أو البرنامج صراعا يمكن أن يفهمه طفلها ؟
- هل يوضح طريقة إيجابية لحل الصراع القائم به ؟
- هل البرنامج أو المسلسل معد طبقا للمرحلة العمرية ؟
- هل يعرض البرنامج لقضايا يمكن أن يستوعبها الطفل ؟
- هل يشجع البرنامج على القيم والمبادئ والأعراف التى يقبلها المجتمع
العربى ؟

- هل يغذى البرنامج الأنشطة النمائية للطفل ويعزز نوعية لعبه ؟
- هل يتيح البرنامج للطفل فرصة التفكير ؟
- هل للبرنامج قيمة فنية من وجهة نظرك ؟
- هل يتسم البرنامج بالدعابة والمرح التى يمكن أن يستوعبها الطفل فى هذه المرحلة العمرية ؟
- هل يعرض البرنامج صورا تعزز صورة الطفل عن ذاته ؟
- من هو الشرير فى البرنامج ؟
- هل يتيح البرنامج الفرصة للطفل للتفرقة بين الواقع والخيال ؟
- رأبعا : أن تشاهد الأم ما يشاهده طفلها ، وأن تتحدث معه أثناء عرض البرنامج أو بعده ، وأن تطرح الأسئلة التالية أو بعضها على الطفل :
- أين حدثت هذه القصة ؟
- من هم الشخصيات فى القصة ؟ هل هم دائما أشرار أم أخيار ؟ ومتى يكون ذلك ؟
- هل تذكره الشخصيات هذه بأشخاص يعرفها فى الحياة الطبيعية ؟
- ما هى المشكلة التى يطرحها المسلسل أو البرنامج ؟
- كيف تم حل هذه المشكلة ؟ وهل يمكن تطبيق هذا الحل فى الحياة الواقعية ؟
- ماذا يمكن أن يحدث إذا فعل الناس ذلك فى الحياة الطبيعية ، ولماذا ؟
- ما هو شعور الضحية من وجهة نظرك ؟
- ما هو الطريق لحل المشكلة المطروحة بدون أن يصاب أى إنسان بأذى أو مكروه ؟

- هل فكرت شخصيات البرنامج ببدائل للحلول قبل استخدام العنف

كطريقة لحل الصراع بينهم ؟

خامسا: أن تحاول الأم تطبيق تلك المقترحات أو بعضها :

- وضع التلفزيون والمكبوتر فى منطقة جلوس العائلة ، وليس فى غرفة نوم

الطفل ، حتى تتمكن من مراقبة ما يشاهده الصغار .

- تحديد وقت لمشاهدة الأطفال للتلفزيون بألا يتجاوز ساعتين فى اليوم ، وغلق

الجهاز إذا لم يكن أحد يريد المشاهدة .

- توفير بدائل لمشاهدة التلفزيون ، مثل تشجيع الطفل على ممارسة هوايات

كالرسم والقراءة وممارسة الرياضة ، أو تشجيع الطفل على ممارسة بعض

الأنشطة الاجتماعية والوثيقة الصلة بالأسرة ، مثل الصلاة فى المسجد ،

ومشاركة الأسرة مناسباتها الاجتماعية .

- أن نقرأ الأم لائحة تصنيف الأفلام والبرامج التى وضعتها لائحة الاتصالات

الأمريكية عام ١٩٩٦ ، والتى قامت بترجمتها الباحثة وشرحها للأمهات

بالتفصيل ، حيث يستند هذا التصنيف إلى طبيعة المرحلة العمرية للطفل

والمراهق من جهة ، وطبيعة مضمون ما يقدم بالبرنامج والأفلام من جهة

أخرى ، وقد صمم هذا التصنيف من أجل مساعدة الوالدين لتقرير ما هو

ملائم بالنسبة لأطفالهم :

١ - يصلح لكل الأطفال TV.Y

ومن المتوقع ألا يشكل أية أخطار على الأطفال .

٢ - مخصص للأطفال من سن ٧ سنوات فأكبر TV.Y7

حيث تكون نوعية هذه البرامج ملائمة للأطفال الذين يستطيعون التفريق

بين الخيال والواقع ، وبها بعض المشاهد التى تحتوى على عنف ساخر أو

خيال عنيف نسبيا لا يستطيع استيعابه الطفل دون السابعة من العمر .

٣ - وهي البرامج المخصصة للجمهور العام TV. G

ومعظم الآباء والأمهات فى المجتمع الأمريكى يمكن أن يجنوا هذه النوعية من البرامج ملائمة لكل الأعمار بما فيهم الأطفال الصغار ، حيث تحتوى على قليل من العنف ، ولغتها مقبولة اجتماعيا، ولا تحتوى على مواقف حية صارخة ، إلا أنه يجب ملاحظة أن الذى يلائم المجتمع الأمريكى لا يلائم بالضرورة المجتمع العربى وتنشئة الطفل به ، ومن هنا تم لفت نظر الأمهات إلى أنه يجب مشاهدة تلك البرامج من قبل الكبار أولا قبل السماح بمشاهدتها للأطفال ، أو حتى - على الأقل - الجلوس معهم أثناء مشاهدة تلك النوعية ، وشرح وتبرير ما بها من مشاهد .

٤ - وهي البرامج التى تحتاج إلى مراقبة من قبل الوالدين TV. PG

وهذا التطبيق يتيح الفرصة للوالدين لمعرفة أن هذه البرامج أو الأفلام غير ملائمة للصغار ، حيث تحتوى على عنف متوسط ، أو بعض المواقف الجنسية ، أو اللغة غير اللائقة بالصغير .

٥ - يجب على الوالدين الحذر بشدة TV. 14

حيث إن هذه البرامج تحتوى على مواد غير ملائمة للأطفال أقل من ١٤ سنة ، مثل العنف المركز ، أو الجنس ، أو اللغة غير الملائمة . ويجب على الوالدين - خاصة فى المجتمع العربى- الحذر من هذه النوعية من الأفلام، وعدم ترك صغارهم يشاهدونها بمفردهم .

٦ - للكبار فقط TV. MA

وهى تلك النوعية من البرامج والأفلام التى صممت لمشاهدتها الكبار فقط، حيث تكون غير ملائمة للأطفال دون السابعة عشرة ، لاحتوائها على عنف

مكثف ، ومواقف جنسية ، ولغة غير مهذبة .

وقد تم إضافة رموز أخرى عام ١٩٩٩ لبعض التصنيفات السابقة ، من

أجل توفير معلومات إضافية للوالدين لنفس النوعيات أهمها :

F.V. Fantasy Violence وهو يستخدم مع التصنيف رقم (٢) TV. Y7

للدلالة على كثافة حركة العنف الخيالى .

وتستخدم الرموز التالية مع التصنيف الأول TV.Y إذا وجد بها ما يخشى

على الطفل منها .

V. Violence

S. Sexual Situation

L. Coarse Language

D. Suggestive Dialogue

نتائج الدراسة

تمثلت النتيجة الأولى فى الإجابة على التساؤل الأول لها ، حيث أجابت نسبة ٩٨٪

من عينة الأمهات على أن تطبيقهن لما ورد فى البرنامج الإرشادى من تعليمات

أسهم - بصورة فعالة - فى تخفيف مظاهر السلوك العنيف الذى كان يقلقه

الأطفال ، وتعانى منه الأمهات .

- لاحظت نسبة ٩١٪ من الأمهات أن الأطفال فى مرحلة الطفولة المبكرة من

(٢-٦) سنوات كانوا أقل فى استجابتهم للإرشادات من قبل الأم من

الأطفال فى مرحلة الطفولة الوسطى من (٦-٩) سنوات ، وهى نتيجة تتفق مع

معظم الدراسات النفسية التى تشير إلى أن العنف سلوك يلزم الطفل حتى

هذه المرحلة من العمر ويحتاج إلى ضبط اجتماعى .

- لاحظت ٩٧٪ من الأمهات أن الأطفال الإناث فى مرحلة الطفولة المبكرة كن أكثر استجابة لتنفيذ تعليمات البرنامج والتجاوب مع الأمهات ، من الإناث فى مرحلة الطفولة الوسطى ويتفق ذلك مع دراسة أخرى أجريت عام ١٩٩٩^(٣٣) .
- لاحظت نسبة ٨٧٪ من الأمهات عينة الدراسة أن وجود الأب لم يكن عاملا مساعدا فى تطبيق تعليمات البرنامج ، حيث أوضحن فى المناقشة البؤرية أن الآباء لا يهتمون بمدى ملاءمة ما يبت عبر التليفزيون للأطفال الصغار ، ويعتقون أن الأمهات يبالغن فى مخاوفهن على الأطفال ، وأن الأطفال يمكن أن يشاهدوا كل البرامج دون خوف عليهم ، حيث إنهم صغار لا يفقهون شيئا مما يدور حولهم .
- أكدت نسبة ٨٤٪ من الأمهات أن مشاهدة الأطفال لفيلم "عالم ديزنى" ضمن إجراءات البرنامج كان له أثر كبير فى نقد الصغار للبرامج المقدمة ، وأصبح استخدام تعبيرات ، مثل أنهم يستخدمون المؤثرات بصورة جيدة ، أو هذا البطل مصنوع من الجرافيك ، أو أنا يمكن أن أضع كل هذه الممارك على الحاسب الآلى لدى ، تعبيرات متداولة بين الأطفال ، خاصة فى المرحلة العمرية من (٧-١٢) سنة .
- لاحظت نسبة ٩٦٪ من الأمهات أن تحديد وقت المشاهدة أسهم كثيرا فى استثمار وقت الطفل لممارسة بعض الأنشطة الأخرى التى ساهمت فى رفع تحصيلهم الدراسى ، وأعطت الفرصة لممارسة بعض الهوايات ، إلا أن ذلك مرتبط بتواجد الأم مع الطفل فى المنزل ، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (1999) "Goodsitt" ^(٣٤) عن فاعلية مصاحبة الأم للصغير فى قراءة القصص .

الخلاصة

بناء على النتائج السابقة ، فإن هناك عددا من القواعد التي يجب مراعاتها من أجل الحد من تعرض الأطفال "للعنف التلفزيوني" ، وتفعيل البرنامج الإرشادي المقترح تنفيذه ، وهي :

أولا : ضرورة أن تدخل مادة المشاهدة الناقدة ضمن المقررات الدراسية منذ بداية مرحلة التعليم ؛ حتى تتيح للطفل الفرصة للاتصال الجيد والفعال مع وسائل الإعلام المختلفة .

ثانيا : العمل على ترجمة وتطوير اللوائح الإرشادية الخاصة بالمشاهدة ، على أن تبث عبر قنوات التلفزيون الرسمية والفضائية ؛ حتى تتاح الفرصة لأكبر قدر من الأسر لاستخدامها ، أو حتى العلم بها .

ثالثا : ضرورة أن يقلل الكبار من حجم مشاهداتهم للتلفزيون ، خاصة أثناء وجود الصغار بالمنزل ، مع تحديد وقت لفلق التلفزيون يلتزم به جميع أفراد الأسرة .

رابعا : الحرص على مناقشة الصغار فيما يشاهدون ، سواء أثناء عرض البرنامج أو بعده ، مع عدم ترك الصغير لفترات طويلة بمفرده أمام شاشة التلفزيون .

خامسا : ضرورة أن يتعاون الآباء مع الأمهات في مقاومة التأثيرات غير المرغوبة لمشاهدة الأطفال للعنف التلفزيوني ، مع تعزيز التأثيرات الإيجابية ، وتنميتها اجتماعيا .

سادسا : خلق وعي اجتماعي بضرورة وجود جماعات ضغط من المشاهدين تعمل على مخاطبة القائمين بالاتصال للتقليل من جرعات العنف ، وتحديد وقت بثها عبر الشاشة التلفزيونية .

المراجع والهوامش

- Murray, P., *The Developing Child in Multimedia Society*. Newburg Park, Calif., - ١
Sage Publication, 1993, p. 12.
- Defleur, L., Melvin, *Understanding Mass Communication*. Boston, Houghton - ٢
Mifflin Comp., 1990, p. 40.
- Murray, P., *Children & Television: Images in a Changing Sociocultural World*. - ٣
Calif., Sage Publication, 1998, p. 14.
- Schramm, W., et al., *Television in the Lives of Our Children*. Stanford, C.A., - ٤
Stanford University, 1961.
- Gerbner, G., *Violence Profile*. No. 14-15., Univeristy of Pennsylvania, 1988. - ٥
- Defleur, L., Melvin and Deniss Everette, *Understanding Mass Communication*. - ٦
Boston, Houghton Mifflin Comp., 1999, p. 19.
- Myers, Walks, Judith, Suggestion for Parents: Children Can Unlearn Violence. - ٧
Media & Values Journal, Vol. 62, Summer 1996, p. 19.
- Centerwall, Brandon, Television and Violent Crime. *The Public Interest*, Spring - ٨
1993, p. 56.
- Osborn, B., A Tale of Three Countries. *Media & Values Journal*, Vol. 62, Sum- ٩
mer 1993, p. 12.
- Whitmore, Edward, Jay, *Mediamerica: Form, Content and Consequences of* - ١٠
Mass Communication. Belmont, California, Wadworth Publishing Company,
1990, p. 25.
- Rowland, W. O., *The Politics of TV Violence*. Beverly Hills, C.A., Sage Pub- ١١
lications, 1993.
- Goddstein, J., *Reporting Science: The Case of Aggression*. Hillsdale, N.J., 1996.
- Iwao, S'de Sala Pool, Japanese and U.S. Media: Some Cross-Culture Insights - ١٢
into TV Violence. *Journal of Communication*, Vol. 31, No. 2, 1991, pp. 28-36.
- ١٣ - جريس ، لينا ، أثر نتائج السلوك العدواني المتلفز على سلوك الأطفال العدواني . رسالة
ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة الأردنية ، ١٩٨٣ .
- الجميل ، شوقي سامي ، مشاهد العنف في بعض برامج التلفزيون وعلاقتها ببعض مظاهر
السلوك العدواني لدى الأطفال المشاهدين . رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ،
جامعة الزقازيق ، ١٩٨٨ .

- القليلي ، سوزان ، نحو استراتيجيات إعلامية لمخاطبة أطفال الشوارع من خلال الوسائل السمعية والبصرية . مؤتمر آفاق جديدة لطفولة سعيدة ، مركز دراسات الطفولة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٦ .

- لطفى ، هويدا محمد ، تأثير الإعلانات والمسلسلات العربية بالتلفزيون على الطفل المصري . رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الإذاعة والتلفزيون ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .

- المرسي ، رحاب أحمد لطفى ، أثر أفلام العنف الأجنبية بالتلفزيون على اتجاهات عينة من الأطفال المصريين نحو العنف . رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٠ .

- إبراهيم ، حسن توفيق ، ظاهرة العنف السياسى فى النظم العربية . دار الموقف العربى ، القاهرة ، ١٩٩١ .

- رضا ، عدلى ، السلوكيات التى يكتسبها الأطفال من المواد التى تعرض العنف فى التلفزيون . مجلة بحوث الاتصال ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، العدد الحادى عشر ، يناير ١٩٩٤ .

Gerbner, G., Gross, and Signorielli, N., *Living with Television: The Dynamics— ١٤ of the Cultivation Process, Perspectives on Media Effects*, New Jersey, 1988, p. 10.

Nilson, G. K., The Findings of the National Viewers Survey. In Geoffrey Bar — ١٥ lour and Allison Hill (eds.), *Video Violence and Children*. New York, ST. Martin's Press, 1998.

Cohen, Stewards, Television in the Lives of Our Children and Their Families. — ١٦ *Childhood Education*, Vol. 70, No. 2, Winter 1999, p. 193.

Jarrel, Sue, *Violence in Children's Cartoons*. Massachusetts, U.S.A., 1992. — ١٧

Roberts, Laura, *Watching Children Watching Television, Nursery World: Care— ١٨ and Education in the Early Years*. London, Nursery World Ltd., Vol. 95, June 1995, p. 8.

Nursery World, Teachers Talk about Violence Video, *In Nursery World: Care— ١٩ and Education in the Early Years*. London, Nursery World Ltd., Vol. 94, Apr. 1994, p. 49.

Tuchschere, Pamela, *TV Interactive Toys; The New High Tech. Threat to chil-* — ٢٠ *dren*. Pinnaroo Publishing, Oregon, 1999.

Smith, J. R., Television Violence and Driving Behavior. *Educational Broad— ٢١ casting Review*, Vol. 3, No. 4, 1998.

Cohen, Steward, op. cit., p. 158.

—٢٢

Schneider, C.N., *Children's Television: The Art, The Business and How It Works*. Chicago, NTC Business Books, 1999, p. 58.

Dunn, Judy, Lee, *Teaching Television Watchers. Journal of Instructor*, Vol. 103, No. 8, April 1994, pp. 50-54.

Michael, J. A. Howe, *Learning From Television: Psychological and Educational Research*. London, Academic Press, Inc., 1999, p. 170.

Ibid., p. 91.

— ٣٦

Ibid., p. 213.

— ٣٧

٢٨ - حسن ، ثناء عبد المنعم ، برنامج مقترح فى قصص الأطفال لتلاميذ الصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الأساسى وتأثيره على نموهم القوي . رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٠ .

٢٩ - محمد ، عزة عبد الجواد ، استخدام السيكونراما فى علاج بعض المشكلات النفسية لأطفال سن ما قبل المدرسة . رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٠ .

٣٠ - حمودة ، صفاء غازي ، فاعلية أسلوب العلاج الجماعي (السيكونراما) فى علاج بعض حالات اللجاجة . رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٥ .

٣١ - عبد الفتاح ، أميمة عفيفي ، برنامج مقترح فى الإرشاد النفسى لأطفال الرياض المنعزلين اجتماعيا . رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ١٩٩١ .

٣٢ - الشنواني ، هانية منير مصطفى ، فاعلية برنامج إرشادى قائم على فن القصة للتقليل من نرجات السلوك العدوانى والخلل الاجتماعى لدى عينة من الأطفال فى الفئة العمرية من ٥ - ٦ سنوات ، بمدينة الرياض . رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٩٩ .

٣٣ - المرجع السابق .

Goodsitt, J., Interaction Between Mothers and Pre school Children When Reading a Novel and Familiar Book. *International Journal of Behavioral Development*, Vol. 11, 1999, p. 505.

Abstract

A PARENTAL GUIDE TO FACE CHILD VIEWING VIOLENCE

Eatimad Khalaf

This study aims to explain how to use a parental guide concerning the significance to eliminate the impact of child viewing violence.

The program is designed to use the communication skills adopted by both the mother and child in order to monitor the desired and undesired impact of viewing-Television violence. A sample consisted of 98 mothers and 304 children was concluded through observation and focus group discussion methods.

The results indicate the importance of mother's role to determine children's viewing habits in addition to the ability of both parents to decrease children violence, through controlling their viewing and the application of the proposed parental guide.

النساء العائلات لأسر في العشوائيات *

نادية حليم** وفاء مرقس***

تهدف الورقة إلى عرض النتائج الأولية لبحث "النساء العائلات لأسر في العشوائيات". ويشتمل العرض على توضيح معالم الفقر عالميا ومحليا ، ومعاناة النساء بصورة أكبر منه ، لاسيما شريحة النساء العائلات لأسر . وتوضح الورقة حجم الظاهرة ، والعوامل التي تؤدي إلى ظهورها ، وخصائص النساء في هذه الفئة ، وأوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية ومشكلاتهن وأوجه المعاناة ، وما يتمتعن به من مهارات وإمكانات ، وما يقدم لهن من خدمات ، وحجم الاستفادة منها .

مقدمة

مع تزايد الاهتمام العالمي والمحلي بقضية الفقر والفقراء ، وتأثير التحولات الاقتصادية ، وإعادة الهيكلة الرأسمالية على تزايد شرائح الفقراء ، تلبورت قضية النساء العائلات لأسر كإحدى الشرائح السكانية التي تعاني - أكثر من غيرها - وطأة هذه التحولات .

ويرجع توجيه الاهتمام بصورة خاصة لفقر النساء إلى ما أثارته وركزت عليه المؤتمرات التي تناولت حقوق الإنسان ، وقمة كوينهاجن العالمية للتنمية

* تتكون هيئة البحث من الأستاذة الدكتورة نادية حليم مشرفا ، والدكتاترة وفاء مرقس ، وزينب الأشوح ، ومحسن العرقان ، ولياء بلبل ، والأستاذة ماجدة يونس ، وعيشة أحمد ، وأحمد حسين ، وجميلة مأمون .

** مستشار ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

*** خبير أول ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الاجتماعية (مارس ١٩٩٥) ، ومؤتمر السكان والتنمية (١٩٩٤) ، ومؤتمر المرأة فى بكين (١٩٩٥) ، حيث اعتبر القضاء على الفقر مطلبا أخلاقيا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا . كما تم إعلان عام ١٩٩٦ عاما للقضاء على الفقر . ويوضح تحليل التباينات فى مستويات الفقر على ضوء مفهوم النوع أن معاناة المرأة بصورة عامة ، والنساء العائلات لأسر بصورة خاصة أكبر ^(١) . وعلى المستوى المحلى ، فقد شهدت مصر منذ عقد السبعينيات بداية الانفتاح الاقتصادى ، ثم التطبيق الفعلى لسياسة إعادة الهيكلة الرأس مالية فى الثمانينيات والتسعينيات ، وما ترتب على هذه التحولات من مردودات متباينة ، لاسيما على فئة محدودة الدخل التى تشكل النساء نسبة كبيرة منهم .

ونظرا لوقوع نسبة كبيرة من الأسر التى تعولها نساء فى دائرة الفقر ، كان التوجه لدراسة هذه الظاهرة فى المناطق العشوائية باعتبارها أحزمة للفقر ، تضم إلى جانب السكن العشوائى عددا من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة .

وقبل التوجه إلى موضوع الفقر والإعالة النسائية ، يتعين إعطاء مزيد من المعلومات حول قضية الفقر بصورة عامة ، وفقر النساء بصورة خاصة ، وذلك على المستويين العالمى والمحلى .

معالم الفقر عالميا ومحليا

يشير تقريراً التنمية البشرية (١٩٩٩) و (٢٠٠٠) إلى وجود حوالى ١.٢ بليون نسمة فى العالم يعانون الفقر ، ويعيشون على مستوى دولار واحد يوميا ، ويفتقرون إلى أبسط أشكال الأمن الإنسانى ، وأبسط متطلبات المعيشة من مياه مأمونة ، وصرف صحى ، إضافة إلى البطالة ، وعمالة الأطفال التى تقدر فى

البلدان النامية بحوالى ٢٥٠ مليون طفل وطفلة . وفى إطار معاناة الدول النامية من عجز الميزانيات والاعتماد عل القروض الأجنبية ، وارتفاع معدلات البطالة ، والتفاوت فى الدخول ، فإن أعداد الفقراء تتزايد يوما بعد يوم ، لاسيما من النساء . وتشكل النساء نسبة ٧٠٪ من فقراء العالم^(٧) .

وفى تقرير صادر عن "لجنة المرأة" التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ ما يشير إلى القلق من التأثير السلبي للعولة على النساء ، لاسيما ما يتعلق بالحرمان من حقوقهن الإنسانية بما فى ذلك الحق فى التنمية ، واعتبار استمرار الفقر واستفحاله فى أوساط النساء والفتيات عائقا يتعاضم فى حالات التحول والأزمات الاقتصادية . ويشير نفس التقرير إلى تأثير العولة على زيادة وطأة الكساد الذى يؤثر بدوره على حجم ماتنفقه الحكومات على مجالات الصحة والتعليم ، مما يشكل تحديا لا يستهان به ، ويؤدى إلى مزيد من فقر النساء ، لاسيما فى المناطق الريفية فى البلدان النامية^(٨) . ويؤدى تحليل الفقر على ضوء النوع إلى تحديد العوامل وراء معاناة النساء بصورة أكبر ، وهى عوامل ترتبط بعدم المساواة بين المرأة والرجل فى إمكانية الوصول إلى رأس المال والعمل والموارد والسيطرة عليها ، وبخاصة بالنسبة للأراضى والائتمان ، إضافة إلى التوزيع التقليدى للأموال والمصدات الثقافية لمكانتهن فى المجتمع^(٩) .

والفقر - من وجهة نظر تقرير التنمية البشرية - لا يعنى فقر الدخل فقط ، ولكنه ينسحب إلى الحرمان من الاختيارات ، وتحجيم الفرص المتاحة لأن يعيش الفرد حياة كريمة ، ويحواله إلى كائن مستضعف لا حول له ولا قوة . وهذا مايعبر عنه مصطلح "فقر القدرة" ، أى تنهى مستويات قدرات الإنسان إلى الحد الذى يمنعه من المشاركة فى عملية التنمية وجنى ثمارها . ويندرج تحت مفهوم الفقر أبعاد أخرى تتناول مستويات : الصحة ، والتعليم ، والبيئة ، التى يعيش فيها

الإنسان وما يتمتع به من خدمات أساسية (مياه مأمونة ، وصرف صحي ، وكهرباء ، ومنزل صحي ، وشوارع نظيفة) . ويؤدي الحرمان من امتلاك الموارد إلى استمرار الفقر، وإعادة إنتاجه ، واتساع مساحة المعانين منه ، ولهذا أهميته البالغة في إطار فهم متطلبات التنمية المستدامة للموارد البشرية .

وهناك تعريفات كثيرة لمستوى الفقر تستخدم فيها مقاييس ومؤشرات متباينة ، قد تبتعد أو تقترب عن الخبرات الفعلية للفقراء ، ومفاهيمهم ومقاييسهم الخاصة بالفقر ، إلا أن ذلك لا ينفي وجود حدود دنيا - سواء وعاءها الفرد أم لم يعها - تدخل في صميم الحقوق الأساسية التي يتعين أن يتمتع بها الفرد لكي يعيش كإنسان ، هذه الاحتياجات التي لا يمكن بدون إشباعها الخروج من دائرة التهميش إلى دائرة المشاركة الفاعلة .

وعن مستوى الفقر في مصر ، تشير المصادر المتاحة إلى أن نسبة الفقر إلى إجمالي السكان في مصر تصل إلى ٢٤٪ عام ١٩٩٠/١٩٩١ ، ترتفع في الحضر إلى ٣٩٪ ، وتنخفض في الريف إلى ٣١٪ ، وتقدر نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بـ ٧٪ من إجمالي السكان حسب ماجاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدولي لعام ١٩٩٤^(٥) .

وفي تقدير آخر لمستوى الفقر في الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ١٩٩٦/١٩٩٥ توضح البيانات أن نسبة الفقر تضاعفت خلال هذه السنوات الخمس من ٢١٪ إلى ٤٤٪ ، وأن مستوى معيشة السكان تدهور منذ بداية تطبيق برامج إعادة التكيف الهيكلي ، حيث أدت هذه البرامج إلى إفقار السكان ، خاصة في الريف^(٦) .

وقد قدمت دراسة أخرى مراجعة نقدية لعدد من الدراسات الحديثة تناولت ظاهرة الفقر وانتشاره ، وأشارت إلى أنه على الرغم من اعتماد التقديرات

المختلفة للفقر على معايير محددة لقياسه ، فإن النتائج كانت متباينة بشدة ، وأرجعت ذلك إلى طرق البحث المتبعة . ويورها قدرت - بشكل مبدئى- أن حوالى ربع سكان مصر على الأقل يعيشون تحت خط الفقر ، بينما يعيش ربع آخر على هامش الفقر ^(٧) .

وعن تأثير النساء من الفقر بصورة أكبر ، فإن تقرير التنمية البشرية (١٩٩٧) يشير إلى تأثير النساء من التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ، وبصورة أكبر من الرجل إلى الحد الذى أصبح معه " تآثيث الفقر" مصطلحا شائع الاستخدام ، لاسيما فى تقارير التنمية البشرية ، مع التركيز على فئة النساء العائلات لأسر ^(٨) .

سياسات التنمية الاقتصادية وأهمية التوجه إلى شريحة الفقراء من النساء

يتوقف تأثير النمو الاقتصادى على نمط هذا النمو وقدرته على عدم ترك شرائح من السكان فى فقر مدقع ، وقدرته على توليد فرص عمل ، والمحافظة على موارد البيئة . وهذا ما تهتم به مقاييس التنمية ومؤشراتها على مستوى العالم ، ويعنى ذلك أن رصد النمو المتحقق ليس هو بيت القصيد ، فالأهم من ذلك هو ربط هذا النمو بحقوق جميع المواطنين ، والاتجاه - بجهد مخطط - إلى التقليل من حدة الفقر ، أو اتساع رقعة المعانين منه . ونظرا لمعاناة المرأة من الفقر بصورة أكبر من الرجل ، فإن سياسات التدخل الرامية إلى الحد من الفقر يتعين أن تتوجه - بتركيز أكبر - إلى المرأة ؛ وذلك لأنها من أكثر الفئات التى تعاني منه ، فهى الأقل حظا من التعليم (٥١٪ للإناث ، فى مقابل ٢٩٪ للذكور) ، والأقل حظا من الإعداد والتأهيل والتدريب ، وبالتالي فى فرص العمل (بطالة المرأة ١٩.٤٪ فى مقابل ٥٪ بطالة الرجل) ^(٩) ، وتعمل المرأة بأعداد كبيرة فى قطاع العمل غير المنظم أو غير الرسمى ، حيث تشير إحدى الدراسات إلى وجود حوالى ٧ره

مليون امرأة تعمل فى هذا القطاع ^(١٠) .

ويشير تقرير التنمية البشرية (١٩٩٦) إلى تركيز أنشطة فقراء الحضر فى هذه النوعية ، لاسيما النساء والأطفال ^(١١) . وتعمل المرأة فى هذا القطاع فى أعمال قد لاتحتاج - فى الغالب - إلى مهارات ، وقد تعمل فى منشآت صغيرة ، أو فى داخل المنزل ، أو على الرصيف ، أو متجولة فى الشوارع .

وأيا كانت التحفظات على هذا القطاع ، إلا أنه يمارس دورا مؤثرا فى مواجهة الفقر والبطالة ، لاسيما بين النساء . ورغم أن الخطاب السياسى يشير إلى فئة الفقراء باعتبارها الفئة الأولى بالرعاية ، وأهمية رعاية محدودى الدخل والمعدمين ، إلا أن الفرق كبير بين الاهتمامات النظرية والخطط التطبيقية .

وكما أن العبرة ليست فى معدلات النمو الاقتصادى المطلقة ، وإنما فى الرد على السؤال : إلى من تتوجه سياسات التنمية الاقتصادية ؟ فإن قضية أخرى على نفس القدر من الأهمية ، وهى أن العبرة ليست فى كم الأنشطة الموجودة على الساحة ، ولكن فى قدرة الفئات المستهدفة على الاستفادة منها ، وانعكاسها على تمكين الفقراء لى يندمجوا فى مسار المجتمع ، وأن تتاح لهم سبل الخروج من دائرة التهميش إلى دائرة المشاركة الإيجابية . ويشير تقرير التنمية البشرية (١٩٩٦) - استنادا إلى نتائج مسح أجرى لحساب هذا التقرير - إلى ضالة نسبة من تعلم بالخدمات المقدمة ، حيث لم تتعد النسبة ١٨٪ ، أما نسبة الاستفادة من هذه الخدمات فهى لا تتعدى ٥٪ ، وهذه بالتأكيد ليست النتائج التى تحقق أية أهداف لأى جهد مبذول ^(١٢) .

ظاهرة الإعاقة النسائية عالميا ومحليا

تنتشر ظاهرة الإعاقة النسائية للأسر فى دول العالم المتقدم والنامى على السواء . وتوضح المؤشرات تزايد نسبة هذا النمط من الأسر . ففي أوروبا وأمريكا

الشمالية تقدر نسبتهن بحوالى ٢٠٪ ، وتصل إلى ٢٤,٦٪ فى كل من شمال غرب أوروبا وأستراليا ، و ٢٨٪ فى النمسا ، و ١٥٪ فى اليابان ، وترتفع إلى ٣٠٪ فى جنوب آسيا وبلل الصحراء الإفريقية . وعلى المستوى العربى فإن هذه الأسر التى تعولها امرأة تصل إلى ١١٪ فى المغرب ، و ١٢,٦٪ فى كل من اليمن والسودان ، و ١٢٪ فى لبنان . وفى مصر تنتشر الظاهرة ، ويعبر عنها بتقديرات متباينة ؛ نظرا لعدم وجود تحديد دقيق ، أو تعريف موحد متفق عليه لمفهوم النساء العائلات للأسر . ونظرا للقناعة السائدة بأن الإنفاق هو مسئولية الرجل ، فإن الإعالة تنسب إليه ، بغض النظر عما إذا كان يقوم بالفعل بمهامها المرتبطة بالإنفاق ، أو حتى لو كان وجوده شرفيا . وتشير البيانات المتاحة إلى أن حجم الأسر التى تعولها نساء بصورة كاملة وتتفرد بتحمل العبء تقدر بنسبة تصل ما بين ١٦٪ و ٢٢٪ من إجمالى الأسر المعيشية ، وأن هذه الأسر تتركز فى الشرائح السكانية الأكثر فقرا . وفى هذه الدراسة التى تعرض هذه الورقة نتائجها الأولية ، فإن هذه الأسر تصل نسبتها فى بعض عشوائيات القاهرة الكبرى إلى ٣٣٪ (٣٦) .

العوامل التى تؤدي إلى وجود ظاهرة النساء العائلات لأسر

يؤدى إلى وجود ظاهرة النساء العائلات لأسر عوامل متعددة أهمها انتهاء العلاقة الزوجية بسبب الطلاق أو الهجر أو الترميل . وكذلك إصابة الأزواج بأمراض أو إعاقات تحول بينهم وبين العمل ، أو سفر الأزواج بحثا عن عمل وانقطاع أخبارهم ، وربما تدفعهم الأزمة الاقتصادية إلى التخطي تماما من مسئولياتهم تجاه عائلاتهم . ويرجع فقر الأسر التى تعولها نساء إلى أن المرأة غالبا ما تكون هى الشخص الوحيد الذى يعمل فى الأسرة المعيشية ، وإلى كونهن أكثر عرضة للوقوع فى دائرة الفقر بسبب مكانتهن المتدنية فى سوق العمل ، وتدنى الأجور

التي يحصلن عليها مقارنة بالرجل .

مفاهيم البحث ومجالاته

تبني البحث تعريفا إجرائيا للنساء العائلات لأسر "بأنهن اللاتي يتولين - بصورة دائمة - مهمة الإنفاق على أعضاء الأسرة ورعايتهم اجتماعيا واقتصاديا . ويندرج تحت هذه الفئة الأرامل ، والمطلقات ، والمهجورات ، والفتيات اللاتي لم يتزوجن ولكنهن مسئولات عن إعالة إخوة أو والدين مرضى أو مسنين ، كما اشتمل التعريف على زوجات الأزواج المرضى ، أو المعاقين ، أو المجندين ، أو المسجونين ، أو العاطلين ، أو الأسر التي يرفض فيها الأزواج الإنفاق على أسرهم " .

وقد تم جمع البيانات من ٥٠٠ أسرة تعولها امرأة اختيرت بطريقة عشوائية من خلال مسح شامل لكل سكان العشش بالمناطق العشوائية التالية (الشرايية ، زينهم ، حكر أبو نومة ، عشش أبو قرن ، التونسي ، أرض المهاجرين ، عزية الهجانة) . ويعد نمط سكن العشش بالعشوائيات ملمحا شديدا للوضوح على الفقر . ومن هنا جاء اختيار هيئة البحث لدراسة النساء العائلات لأسر من بين سكان هذا النمط .

وتبني البحث تعريفا إجرائيا للعشش باعتبارها "مساكن جوازية" ، غالبا ما يقطنها فقراء المدينة ، وتستخدم في إقامتها المواد الأولية الرخيصة ، والمخلفات ، مثل : الصفيح ، والخيش ، والكرتون ، والطين ، والخشب الحبيبي أو كسر الخشب أو الطوب في بعض الأجزاء . أما الأسقف فهي من : الجالون ، أو الجريد ، أو عروق الخشب . وربما يخلو بعضها من الأبواب ، وفتحات التهوية ، وربما تخلو أيضا من المرافق الأساسية (الصرف الصحي ، والكهرباء ، والمياه النقية) .

وفيما يلي عرض للنتائج الأولية للبحث :

أولاً - الظروف المعيشية والوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء العائلات لأسر

يبدو من استعراض بعض المؤشرات الخاصة بالحالة الاجتماعية والحالة التعليمية والحالة العملية والمهنية والدخل ومصادره مدى انخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي للنساء العائلات لأسر في العشوائيات .

١ - الحالة الاجتماعية

تعد الحالة الاجتماعية للنساء العائلات لأسر ملمحاً من ملامح المعاناة التي تعاني منها هذه الشريحة في تحملها لأعباء الإعالة منفردة دون معين . ويوضح الجدول التالي رقم (١) توزيع أفراد عينة الدراسة طبقاً للحالة الاجتماعية .

جدول رقم (١)		
توزيع أفراد العينة طبقاً للحالة الاجتماعية		
الحالة الاجتماعية	ك	%
لم يسبق لها الزواج	٥	١-٣
متزوجة	١٣٦	٢٧,٢
مطلقة	٥٩	١١,٨
منفصلة	٥٧	١١,٤
أرملة	٢٤٣	٤٨,٦
الإجمالي	٥٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول أن ما يقرب من نصف عينة الدراسة (٤٨,٦٪) أرمال ، وكذلك نسبة ٢٧,٢٪ إما مطلقات أو منفصلات ، في حين أن هناك نسبة ٢٧,٢٪ من هؤلاء النساء متزوجات ومع ذلك فهن العائلات لأسرهن . أما من لم يسبق لهن الزواج فلا تتجاوز نسبتهن ١٪ من عينة الدراسة ، وهن يعلن إما والدين أو إخوة أو أحد الأقارب . ويوضح الجدول التالي رقم (٢) موقف الأزواج من الأسرة بالنسبة لشريحة المتزوجات .

جدول رقم (٢)

موقف الأزواج من الأسرة بالنسبة للمتزوجات

موقف الأزواج	ك	%
هجر	١٢	٨ر٨
متزوج من أخرى ويرفض الإنفاق	٣	٢ر٢
على الأسرة		
معاق / مريض	٧٤	٥٤ر٤
عاطل	١٦	١١ر٨
مسجون	٣١	٢٢ر٨
الإجمالي	١٣٦	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن الأزواج في الأسر التي تعولها امرأة إما مرضى ، أو معاقون غير قادرين على العمل ، وتبلغ نسبتهم ٥٤ر٤ % ، وإما عاطلون بلا عمل بنسبة ١١ر٨ % ، أو هجروا أسرهم ولا يعلمون عنهم شيئاً بنسبة ٨ر٨ % ، هذا إلى جانب نسبة ٢٢ر٨ % مسجونون ، وهم في كل هذه الأحوال لا ينفقون على الأسرة بل يتركون المسؤولية كاملة على الزوجة .

ب - الحالة التعليمية

توضح بيانات الجدول التالي رقم (٣) توزيع أفراد عينة الدراسة طبقاً للحالة التعليمية .

جدول رقم (٣)

توزيع أفراد العينة طبقاً للحالة التعليمية

الحالة التعليمية	ك	%
أبلى	٤٢٦	٨٥ر٢
يقرأ ويكتب	٣٩	٧ر٨
ابتدائي	٢٣	٤ر٦
إعدادي	٥	١ر
ثانوي	٧	١ر٤
الإجمالي	٥٠٠	١٠٠

تشير الأوضاع التعليمية للنساء العائلات لأسهرن إلى ارتفاع نسبة الأمية بينهم ، حيث بلغت ٨٥٢٪ ، هذا إلى جانب نسبة ٧٨٪ لا يعرفن سوى القراءة والكتابة ، أما من التحقن بالتعليم الابتدائي فتصل نسبتهن إلى ٤٦٪ فقط ، أما من وصلن إلى المرحلة الإعدادية أو الثانوية فلا تعدو نسبتهن ٢٤٪ . والعلاقة وثيقة ما بين انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي وبين ما يعرف بفقر القدرات الذي يحد من فرص حصول المرأة على عمل في القطاع الرسمي .

ج - الحالة العملية

أوضحت الدراسة أن هناك نسبة ٨٨٢٪ من عينة الدراسة يعملن ، وقد خرجن جميعهن للعمل تحت وطأة الحاجة إلى توفير مصدر للدخل ينفقن منه على أسرهن نون أن يكون لهن سند من التعليم أو التدريب أو المهارة .

ويوضح الجدول التالي رقم (٤) توزيع أفراد العينة من العاملات طبقاً

لمجال العمل .

جدول رقم (٤)

توزيع أفراد العينة طبقاً لمجالات العمل

مجالات العمل	ك	%
بيع خضروات وبقالة	٢٠٧	٤٦٩
خدمة في المنازل	١٢٠	٢٧٢
فراشة في مؤسسة	٥١	١١٦
بائعة في محل	١٧	٣٨
عاملة في ورشة	١٠	٢٣
دلالة	٧	١٦
خياطة	٦	١٤
ممرضة	٩	٢٠
أعمال أخرى غير مصنفة	١٤	٣٢
الإجمالي	٤٤١	١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن معظم النساء العاملات في عينة الدراسة يعملن في مهن هامشية بالقطاع غير الرسمي الذي لا يتطلب منهن مستوى معيناً من المهارات ، وتتوزع أعمالهن ما بين بيع الخضروات وبعض منتجات البقالة بنسبة ٤٦٩٪ ، وهن يمارسن عملهن في الشارع أو العمل كخدم في المنازل بنسبة ٢٧٢٪ ، أو عاملات خدمات في مؤسسات حكومية أو أهلية بنسبة ١٦٨٪ . أما النسبة الباقية فتتوزع بنسب ضئيلة للغاية ما بين العمل كبائعة في محل ، أو عاملة في ورشة ، أو ممرضة ، أو دالة ، أو خياطة .

ومن الجدير بالذكر أن كثيراً من هؤلاء النساء العاملات عملن متقطع ، وغير مستمر ، ويرجع سبب الانقطاع عن العمل إما لتعرضهن لظروف صحية مرضية أو لاستغناء العمل عنهن ، والغالبية العظمى منهن غير مؤمن عليهن ، ولا يستحقن معاشاً ، وبالتالي من تنقطع عن العمل تفقد مصدر الدخل الذي تتفق منه على نفسها وعلى أسرته .

وتعاني عينة هذا البحث من النساء العائلات لأسر من انخفاض الدخل إلى الحد الذي لا يكفي لسد الاحتياجات الأساسية اليومية للأسرة . فقد أوضحت الدراسة أن متوسط نصيب الفرد من الدخل الشهري للأسرة لا يتعدى ٨٤ جنيهاً شهرياً ، بواقع ٢٨ جنيهاً يومياً ، بما يعادل أقل من نصف دولار بمعيار الحد الأدنى لمستوى معيشة الفرد ، مما يجعل تلك الأسر تقع تحت خط الفقر بكثير .

وقد أوضحت الدراسة - أيضاً - التأثير السلبي لانخفاض دخل الأسرة على وضع الأبناء ، حيث تضطر الأسرة إلى حرمان بعض الأبناء من استكمال التعليم إما من أجل الخروج للعمل للمساهمة في سد الاحتياجات المعيشية للأسرة ، وإما لعدم قدرة الأسرة على تحمل نفقات التعليم ، وقد أظهرت الدراسة أن نسبة ١٦٨٪ ممن التحقوا بالتعليم تسربوا قبل إتمام سنوات الدراسة

الابتدائية ، هذا إلى جانب نسبة ٢٨,٩٪ لم يلتحقوا بالتعليم على الإطلاق . وقد أظهرت الدراسة - أيضا- أن نسبة ٣٠٪ من الأسر يعتمد فيها على الأبناء كأحد مصادر الدخل الرئيسية للأسرة ، وتظهر المعاناة - بصورة أوضح - حينما نجد أن من هؤلاء الأبناء العاملين من هم نون سن العمل (أقل من ١٤ سنة) .

ثانيا- (ساليب التكيف مع الفقر

يعد الاتجاه لسكنى العشش أبرز مظاهر الفقر المادى الذى تعاني منه النساء العائلات لأسرهن ، فهو المأوى المتاح لهن ، على الرغم من عدم صلاحيته للسكن الأدمى ، حيث يفتقر هذا النمط من السكن إلى خدمات البنية الأساسية من صرف صحى ، ومياه نقية ، وكهرباء . ويوضح الجدول التالى رقم (٥) توزيع أسر العينة طبقا لمصدر الكهرباء .

جدول رقم (٥)

توزيع أسر العينة طبقا لمصدر الكهرباء

مصدر الكهرباء	ك	٪
لا يوجد كهرباء	٨٥	١٧,٣
عداد	٢٠,٨	٤١,٦
من الوصلة العمومية (سرقة التيار)	٢٠,٧	٤١,٤
الإجمالى	٥٠٠	١٠٠

يوضح الجدول السابق أن هناك نسبة ١٧٪ من أسر العينة لا يوجد لديهم مصدر للكهرباء داخل العشة ، وتتوزع النسبة الباقية وتمثل ٨٣٪ من العشش ما بين الحصول على الكهرباء من الوصلة العمومية (سرقة التيار) ، بنسبة ٤١,٤٪ ، أو الاتصال بالشبكة العامة للكهرباء (عداد) بنسبة ٤١,٦٪ .

أما فيما يتعلق بمدى توفر مصدر للمياه النقية داخل العشة ، فتشير بيانات الجدول التالى رقم (٦) إلى أن الأسر التى تتمتع بوجود مصدر للمياه

النقية داخل العشة لا تتجاوز نسبتها ٢٠٤٪ ، بينما تعتمد الأسر في العيش الأخرى على جلب المياه من حنفيات عمومية بالمنطقة بنسبة ٣٦٤٪ ، أو من المساكن المجاورة بنسبة ٢١٢٪ ، أو شراء المياه النقية من بعض الباعة الذين يترددون على المنطقة بصفة منتظمة بنسبة ٢٢٪ .

جدول رقم (٦)

توزيع أسر العينة طبقاً لمصدر المياه المأمونة

مصدر المياه المأمونة	ك	٪
مصدر مياه داخل العشة	١٠٢	٢٠٤
حنفية عمومية	١٨٢	٣٦٤
من المساكن المجاورة	١٠٦	٢١٢
شراء المياه	١١٠	٢٢
الإجمالي	٥٠٠	١٠٠

وفيما يتعلق بمدى اتصال العيش بالشبكة العمومية للصرف الصحي ، فقد أوضحت الدراسة أن نسبة ١٤٦٪ فقط من العيش تتصل بالشبكة العمومية ، بينما يعتمد معظم سكان العيش على نزع الترنشات بنسبة ٨٢٪ ، أو استخدام أوعية للتخلص منها يوميا بنسبة ٢٪ ، كما يتضح من الجدول التالي رقم (٧) .

جدول رقم (٧)

توزيع أسر العينة طبقاً لأسلوب الصرف الصحي

أسلوب الصرف الصحي	ك	٪
عن طريق الشبكة العمومية	٧٣	١٤٦
نزع الترنشات	٤١٧	٨٢٤
إلقائها في بالوعات عمومية بالطريق	١٠	٢
الإجمالي	٥٠٠	١٠٠

وإلى جانب معاناة الأسر من تدنى مستوى المسكن ، فهناك صور أخرى متعددة لمعاناة تلك الأسر من الفقر المادى ، سواء فيما يتعلق بالغذاء ، أو الكساء ، أو العلاج ، أو تعليم الأبناء ... إلخ .

ومثلما واجهت تلك الأسر عدم وجود مسكن ملائم بالاتجاه نحو سكن العيش ، فإنها تواجه - أيضا - عدم كفاية الدخل فى الوفاء بمتطلبات الحياة اليومية . وتمثل الاستدانة من الأقارب أو الجيران عنصرا أساسيا من عناصر تلك المواجهة ، إلى جانب بعض الأساليب الأخرى للمواجهة تختلف باختلاف متطلبات المعيشة . وفى حالة عدم توافر نفقات الإنفاق على الطعام قد تكتفى الأسرة بتناول وجبة واحدة أو وجبتين يوميا ، وهى بالطبع وجبات تفتقر إلى العناصر الغذائية اللازمة للجسم ، مما يترتب عليه انتشار العديد من الأمراض المرتبطة بسوء التغذية وضعف المناعة . أما فى حالة المرض فإن الاعتماد - فى المقام الأول - على الخدمات الصحية التى تقدمها المستشفيات الحكومية ، على الرغم من ضعف مستوى الخدمة المقدمة . ويلجأون فى حالة عدم توافر نفقات العلاج إلى الاعتماد على الوصفات الشعبية لانخفاض تكلفتها . أما فيما يتعلق بتعليم الأبناء فتلجأ العديد من الأسر إلى التحايل على مواجهة هذا الموقف إما بطلب تأجيل المصروفات الدراسية حين توفر المورد المالى اللازم ، وإما بحرمان الأبناء من التعليم .

المدرکات والمعارف الأساسية للتفاعل مع المجتمع والتمتع بالحقوق القانونية

تناول البحث المدرکات والمعارف الأساسية لمفردات العينة فى إطار أهمية حياة أوراق رسمية مثل : وثيقة الزواج والطلاق ، وشهادات ميلاد الأبناء ، والبطاقة الانتخابية ، والبطاقة الصحية للأبناء (الجدول أرقام ٨ و٩ و١٠) ، وكذلك وعيهم بالحقوق القانونية الخاصة بهم وبأبنائهم مثل : نفقة الطلاق ، ونفقة الأبناء ، هذا

بالإضافة إلى إدراكهن للخدمات التي من شأنها أن تحسن من مستوى معيشة الأسرة إذا أمكن الاستفادة منها كالمعاشات والقروض .

١ - حيازة الأوراق الرسمية وإدراك أهميتها

جدول رقم (٨)

توزيع أفراد العينة طبقاً لوجود قسيمة الزواج

وجود قسيمة الزواج	ك	%
لديها	٣٥٩	٧٢٫٥
ليس لديها	١٣٦	٢٧٫٥
الإجمالي	٤٩٥	١٠٠

يتضح من الجدول السابق الخاص بحيازة قسيمة الزواج أن نسبة ٧٢٫٥٪ من عينة الدراسة من المتزوجين أو من سبق لهن الزواج ليس لديهن وثيقة زواج ، هذا على الرغم من أهمية أن يكون لدى المرأة وثيقة زواجها أو طلاقها لما يترتب عليها من حقوق قانونية خاصة بها وبأبنائها .

أما فيما يتعلق بشهادات ميلاد الأبناء ، فقد أوضحت الدراسة أن هناك نسبة ٩٨٫٨٪ لديهن شهادات ميلاد للأبناء ، وأنهن يدركن أهمية هذه الوثيقة في التحاق الأبناء بالتعليم ، أو في استخراج البطاقة الشخصية ، والتي تعد بدورها وثيقة لازمة وضرورية للالتحاق بأي عمل ، هذا بالإضافة إلى أهمية البطاقة الشخصية إذا ما تعرض الفرد لحادث ، أو ألم به مكروه ، وهي - أيضاً - وثيقة هامة في إجراءات الحصول على المعاشات أو المساعدات .

أما بالنسبة للبطاقة الصحية للأبناء ، فقد أوضحت نتائج البحث أن نسبة ٦٤٫٧٪ من العينة لديهن بطاقات صحية لأبنائهن الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات . أما النسبة الباقية وتمثل ٣٫٥٪ فليس لديهن هذه البطاقة ، كما يتضح من الجدول التالي رقم (٩) .

جدول رقم (٩)

توزيع أفراد العينة طبقاً لوجود بطاقة صحية للأبناء

وجود البطاقة الصحية للأبناء	ك	%
لديها بطاقة	١٠١	٦٤٫٧
ليس لديها بطاقة	٥٥	٣٥٫٣
الإجمالي	١٥٦	١٠٠

وقد أرجعن عدم استخراجهن لبطاقات صحية للأبناء إما لعدم معرفتهن بإجراءات استخراجها ، أو لعدم درايتهن أصلاً بوجودها . ومن اللافت للنظر أن ما يقرب من ثلث عينة النساء اللاتي استخرجن بطاقات صحية لأبنائهن ليس لديهن إدراك لأهمية هذه البطاقة في الحصول على التطعيمات اللازمة للأبناء ، أو في متابعة حالتهم الصحية في سن ما قبل المدرسة .

وفيما يختص بالبطاقة الانتخابية ، فكما يتضح من الجدول التالي رقم (١٠) أن نسبة من لديهن بطاقة انتخابية لا تزيد على ٦٫٤٪ فقط ، هذا إلى جانب نسبة ٤٫٤٪ لا يعرفن عنها شيئاً ، أما النسبة الباقية وتمثل ٨٩٫٢٪ فليس لديهن بطاقة انتخابية ، ويرين أن هذه البطاقة الانتخابية مهمة بالنسبة للمتعلمين فقط ، أما بالنسبة لهن فلا أهمية لها .

جدول رقم (١٠)

توزيع أفراد العينة طبقاً لوجود بطاقة انتخابية

وجود بطاقة انتخابية	ك	%
لديها بطاقة انتخابية	٣٢	٦٫٤
ليس لديها بطاقة انتخابية	٤٤٦	٨٩٫٢
لا تعرف عنها شيئاً	٢٢	٤٫٤
الإجمالي	٥٠٠	١٠٠

ب - المعرفة بالحقوق القانونية

يوضح الجدول التالي رقم (١١) توزيع المطلقات من عينة البحث طبقا للحصول على نفقة لها ولأبنائها .

جدول رقم (١١)		
توزيع أفراد العينة من المطلقات		
طبقا للحصول على نفقة لها ولأبنائها بعد الطلاق		
الحصول على نفقة	ك	%
حصلت على نفقة لها ولأبنائها بعد الطلاق	٥	٨٥
لم تحصل على نفقة لها ولأبنائها بعد الطلاق	٥٤	٩١
الإجمالي	٥٩	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أنه من إجمالي عينة البحث من المطلقات هناك نسبة ٩١٪ لم يحصلن على نفقة بعد الطلاق لهن أو لأبنائهن ، وقد حدث ذلك نتيجة تنازلهن عن النفقة المقررة لهن ولأبنائهن في مقابل الحصول على الطلاق ، أو عدم المطالبة بها خوفا من بطش الزوج وتهديده بالحرمان من الأبناء . هذا بالإضافة إلى إقرارهن لمشكلات أخرى تتناول صعوبة الإجراءات القانونية بالمحاكم ، وعدم توافر الإمكانيات المالية للإنفاق على القضايا والمحاكم ، وعدم الدراية بالإجراءات القانونية ، أو عدم وجود دخل للزوج ، أو عدم المعرفة بمكان إقامته لمطالبته بالنفقة .

ج - المعرفة بالخدمات المتاحة ومدى الاستفادة منها

فيما يتعلق بالخدمات المقدمة من معاشات أو قروض ، والتي من شأنها أن تسهم في تحسين أحوال الأسرة إذا ما أمكن الاستفادة منها ، أوضحت الدراسة أن هناك نسبة ٤١٫٦٪ من عينة الدراسة ليس لديهم دراية بوجود المعاشات التي تقدمها النولة (معاش الضمان الاجتماعي ، معاش السادات ، معاش مبارك) .

أما من لديهم علم بوجود معاشات فقد وصلت نسبتهم إلى ٥٨,٤٪ ، كما يتضح من الجدول التالي رقم (١٢) .

جدول رقم (١٢)

توزيع افراد العينة طبقا للعلم بوجود معاشات

العلم بوجود معاشات	ك	٪
تعلم بوجود معاشات	٢٩٢	٥٨,٤
لا تعلم بوجود معاشات	٢٠٨	٤١,٦
الإجمالي	٥٠٠	١٠٠

ومن الجدير بالذكر أنه من بين شريحة من لديهم علم بوجود معاشات هناك نسبة ما يقرب من ٤٠٪/ منهم لم يسعين للحصول على معاش ، وذلك إما بسبب الجهل بإجراءات الحصول عليه ، أو صعوبة الإجراءات بالنسبة لهم ، أو لعدم توافر الأوراق الرسمية التي يثبت بها أحقيتهن في المعاش .

أما فيما يتعلق بالقروض التي يقدمها الصندوق الاجتماعي أو الجمعيات الأهلية أو البنوك ، فقد أظهرت نتائج البحث أن نسبة ٨٤,٢٪/ ليس لديهم دراية بتلك القروض ، وأن ١٥,٨٪/ لديهم دراية بذلك ، كما يتضح من الجدول التالي رقم (١٣) .

جدول رقم (١٣)

توزيع عينة الدراسة طبقا للمعرفة بوجود قروض

المعرفة بوجود قروض	ك	٪
لديها دراية بوجود قروض	٧٩	١٥,٨
ليس لديها دراية بوجود قروض	٤٢١	٨٤,٢
الإجمالي	٥٠٠	١٠٠

وتشير النتائج إلى أن نسبة المستفيدات اللاتي حصلن على قروض بالفعل هي ٢٪ فقط من إجمالي العينة . أما من لديهم معرفة بالقروض ولم يحاولن

الاستفادة منها ، فقد أرجعن ذلك إلى عدم الدراية بالإجراءات ، أو عدم القدرة على توفير الضمانات المطلوبة ، أو الخوف من فشل المشروع ، وبالتالي عدم القدرة على سداد القرض .

وقد أوضحت الدراسة - أيضاً- انخفاض قيمة القروض الممنوحة ، فهناك نسبة ٥٣٣٪ ممن حصلن على قروض كانت قيمة القرض أقل من ٥٠٠ جنيه ، كما أن أعلى قيمة للقروض لم تتجاوز ٢٠٠٠ جنيه ، كما يتضح من الجدول التالي رقم (١٤) .

جدول رقم (١٤)

توزيع افراد العينة ممن حصلن على قروض طبقا لقيمة القرض

قيمة القروض	ك	٪
أقل من ٥٠٠ جنيه	٨	٥٣٣
٥٠٠ -	١	٦٧
١٠٠٠ -	٥	٣٣٣
١٥٠٠ - ٢٠٠٠	١	٦٧
الإجمالي	١٥	١٠٠

ومن الجدير بالذكر أنه في دراسة أجريت على القروض المقدمة للشباب وأثرها على نمط حياتهم انتهت إلى أن القروض الصغيرة التي تقل عن ٦٠٠٠ جنيه عادة ما تستهلك في الوفاء بمتطلبات الحياة اليومية نون القدرة على القيام بمشروع يحقق الأهداف المرجوة منه ، والنتيجة الطبيعية هي عدم حدوث تغيير في نمط حياتهم ، إضافة إلى تكبلهم بأقساط القرض التي لا يستطيعون - في الغالب - تدبيرها ، فتكون النهاية أسوأ من البداية ^(١٤) .

ويبدو واضحا من نوعية المشروعات التي قامت بها النساء الحاصلات على قروض في عينة الدراسة - والبالغ عددهن ١٥ مفردة - تأثير انخفاض قيمة القرض على نوعية المشروعات التي قمن بها ، حيث انحصرت تلك المشروعات في

سنة مشروعات لبيع مواد البقالة والطويات ومنتجات الألبان ، وثلاثة مشروعات لبيع الخضر والفاكهة ، وثلاثة أخرى لبيع الملابس بالتقسيط ، ومشروعين آخرين : أحدهما لبيع أدوات النظافة ، والآخر لتربية الماعز . هذا إلى جانب قرض آخر لم يستغل في أى مشروع ، كما يتضح من جدول رقم (١٥) .

جدول رقم (١٥)

توزيع أفراد العينة ممن حصلوا على قروض		
طبقاً لنوع المشروع الذى استخدم فيه القرض		
المشروعات	ك	%
بيع مواد بقالة	٦	٤٠.٣
بيع خضروات	٣	٢٠.٣
بيع ملابس بالتقسيط	٣	٢٠.٣
بيع أدوات نظافة	١	٦.٧
تربية ماعز	١	٦.٧
لم يستغل القرض فى مشروع	١	٦.٧
الإجمالي	١٥	١٠٠

وتجدر الإشارة إلى أن ضالة حجم القرض تجعل المشروع لا يدر دخلاً يكفى لمواجهة احتياجات الأسرة مع الإبقاء على رأس المال اللازم لاستمرارية المشروع .

الخاصة

يمكن وضع عدد من المؤشرات الهامة التى يخرج بها هذا العرض الأولى للنتائج :

١ - إن شريحة النساء العائلات لأسر قد تصل فى بعض الأحياء أو المناطق من ٢٢٪ إلى ٣٣٪ .

٢ - إن هذه الشريحة من النساء تعاني الفقر المادى وفقر القدرات بدرجة لا

تسمح لها بالاستفادة من الفرص أو التمتع بالحقوق :

- فهن يعانين الأمية ونقص التعليم والتدريب ، ويعملن فى مهن أغلبها مهن هامشية لا تدر دخلا كافيا ولا تضمن استمرارية هذا الدخل مع قلته .
- تؤدى المعاناة من الفقر إلى الإحساس بالعجز وقلة الحيلة التى تحول بينهن وبين التفاعل الإيجابى مع المجتمع .
- يؤدى الجهل بالقانون أو عدم الدراية بأساليب التمتع به وفقر الإمكانيات إلى عدم التمتع بالحقوق الشرعية لهن ولأولادهن .
- هناك معاشات تتمتع بها نسبة صغيرة ، إلا أنها معاشات ضئيلة تعانى من عدم الوصول إلى مستحقها أو الوصول إلى الفئة المستهدفة .
- هناك قروض لا تستفيد منها سوى ٣٪ من إجمالى العينة ، وتندرج تحت فئة القروض متناهية الصغر ، ومن لديهن معرفة وعلم بها ولم يحاولن الاستفادة أرجعن ذلك إلى عدم وجود أوراق رسمية ، وعدم الدراية بأساليب الوصول إليها ، والخوف من فشل المشروع ، واستبعاد أن تكون هناك مشروعات يمكن أن تتوافق مع إمكانياتهن ، لاسيما وأن لديهن إحساس بأنهن لا يملكن مهارات تصلح لذلك .
- أما عن هذه القروض فهى متناهية الصغر إلى الحد الذى يتهدها دائما بفقد رأس المال فى مواجهة مرض أو احتياج ملح من الاحتياجات الأساسية فى الحياة .
- هناك أساليب للتكيف مع الفقر ، قد تأتى فى شكل حرمان الأبناء من التعليم واستغلالهم كمصادر دخل للأسرة ، وقد تأتى فى شكل حرمان من الغذاء اللازم لسلامة الجسم وربما بتحديد عدد الوجبات ، ويعتمدن فى تسديد احتياجاتهن من الكساء - فى الغالب - على ما يأتى من أهل الخير .

وفي النهاية فإن هناك الآن عددا كبيرا من المشروعات التي تتوجه إلى هذه الشريحة من النساء ، ولكن توجد العديد من العقبات والمشكلات حولها أبرزها:

- إن التركيز على الجانب الاقتصادي دون تنمية شاملة لجوانب حياة هؤلاء النساء تقود إلى فشل هذه الجهود في تحقيق الغايات المنشودة .
- إن ضالة القروض تؤدي إلى عدم جدواها في تحقيق دخول تفي بالاحتياجات ، وربما ضاعت معها رؤس الأموال ، وأسلمت من يحصل عليها لمزيد من المشكلات .
- إن هذه الفئة وقبل أن تحصل على قروض تحتاج إلى التأهيل والإعداد ومساعدتهن بمشروعات مدروسة أصلا ، يحتاج لها السوق ، وتتوافر لها أساليب التسويق .
- الاتجاه الآن إلى الخروج من دائرة القروض الفردية إلى نماذج المشروعات الجماعية ، ووضع أساليب لمتابعة من يشاركون فيها ، ومساعدتهن في إدارة المشروع وحمايته واستمراره .
- الأمر يحتاج مع كل مشروع إلى تحديد الأهداف ، والشريحة المستهدفة ، ومعايير تقييم الأداء ، ورصد النتائج المتحصلة ؛ حتى يمكن أولا بأول تعديل المسار .

المراجع

- ١ - حليم ، نادية ، المرأة والعنف الاقتصادي ، فى : نجوى الفوال (مشرقا ومحرا) : نوبة المرأة المصرية والتحديات المجتمعية ، مارس ٢٠٠٢ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومندوب الأمم المتحدة للسكان ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٩ .
- ٢ - المجلس القومى للمرأة ، تقرير عن الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول (بكين + ٥) ، أكتوبر ٢٠٠٠ ، ص ١٥ .
- ٣ - المرأة عام ٢٠٠٠ ، لجنة مركز المرأة ، الجمعية العامة للأمم المتحدة : مارس ٢٠٠٠ ، ص ص ١٦-٢١ .
- ٤ - حليم ، نادية ، المرأة والعنف الاقتصادى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣ .
- ٥ - حليم ، نادية ، النساء العائلات لأسر فى العشوائيات ، إطار سحب عينة ، ورقة مقدمة فى المؤتمر السنوى الثالث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- ٦ - الفرجانى ، نادر ، بعد النوع والفقر فى شمال إفريقيا ، القاهرة ، مركز المشكاة ، ١٩٩٧ ، ص ١٠٣ .
- ٧ - Asaad R. and M. Rouchdy: *Poverty and Poverty Alleviation Strategies in Egypt*, Cairo Papers in Social Science, Vol. 22, A. U. C. Press Cairo, pp. 5-11.
- ٨ - معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٧ ، ص ٦٤ .
- ٩ - المجلس القومى للمرأة والبنك الدولى ، مصر : تقييم النوع الاجتماعى ، استراتيجية المساواة بين الجنسين ، القاهرة ، نوفمبر ٢٠٠٢ ، ص ٦٤ .
- ١٠ - المرأة وسوق العمل فى القطاع الرسمى وغير الرسمى ، المجلس القومى للمرأة ، (المنتدى الثالث) ، القاهرة ، ٨ يوليو ٢٠٠١ ، ص ص ٥٩-٧٥ .
- ١١ - معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٦ ، ص ٣٤ .
- ١٢ - المرجع السابق ، ص ٩٦ .
- ١٣ - حليم ، نادية ، النساء العائلات لأسر فى العشوائيات ، مرجع سبق ذكره .
- ١٤ - المجلس القومى السكان ، مشروع التنمية الموسمية ، القروض الصغيرة وأثرها على نمط حياة الشباب ، نتائج أولية ، ٢٠٠٢ .

Abstract

WOMEN HEADED HOUSEHOLD IN SLUMS

Nadia Halim

Wafaa Morcos

The paper aims at presenting the elementary results of a research project entitled "Women Headed Households in Slums". The paper demonstrates the status of poverty both internationally and nationally , with reference to women suffering from poverty to a great extent, specially women headed households. The paper displays the size of the phenomena, the factors lead to its appearance and the features of women fall in this category : their socio-economic status, the problems they are facing, their skills and abilities, the services offered to them and to what extent they do benefit from these services.

جرائم العنف فى الصحافة منظور نفسى اجتماعى

سميحة نصر*

يهدف هذا المقال إلى التعرف على أنماط العنف فى أخبار الحوادث بالصحف من حيث أبعادها الأساسية فى سياقها اليومى ، وموضوعاتها ومجالاتها وآثارها ، فيبدأ المقال بالتركيز على المفهوم الإجرائى لجرائم العنف ، وحدود التغطية للدراسة ، وينتهى بالنتائج التى ركزت على الفروق بين الريف والحضر، والذكور والإناث ، والزمان والمكان ، ثم موضوع العنف ، والوسيلة المستخدمة فيه وأنماطه المختلفة .

أولاً : الأهمية المنهجية والنظرية للدراسة

تعد جرائم العنف مؤشراً جيداً للتعرف على مدى انتشار العنف فى المجتمع ، فعندما يخرج العنف على القواعد ، ويتجاوز حدود المألوف والمقبول اجتماعياً يصبح جريمة يعاقب عليها القانون . وتنتج هذه الدراسة إلى التعرف على أنماط العنف فى أخبار الحوادث التى تنشرها الصحف . وتفيد مثل هذه الدراسة فى تحقيق بعض الجوانب المنهجية والنظرية التى نسوقها على النحو التالى :

- ١ - تحديد بعض الأبعاد الأساسية للعنف فى سياقها اليومى ، من حيث :
موضوعاته ، ومجالاته ، وآثاره .
- ٢ - الاقتراب من تصنيف أنماط العنف بشكل إجرائى .

* خبير أول علم النفس ، قسم بحوث الجريمة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

٣ - البدء فى تحديد بعض العناصر أو المكونات التى يمكن أن تدخل فى نطاق المفهوم العادى للعنف .

٤ - تقديم بعض التفسيرات النفسية الاجتماعية الأولية لجرائم العنف .
وبالرغم من أن المادة التى تنشرها الصحف - أو أية وسيلة اتصال جماهيرية أخرى - قد تكتب من وجهة نظر معينة ، ومن ثم فإنها لاتعكس الواقع بشكل كامل ، غير أننا افترضنا هنا أن الاقتراب من هذه المادة قد يفتح لنا سبلا لفهم الواقع .

وعلى المستوى النظرى ، فإن ثمة أهمية لدرس هذه المادة الصحفية المتعلقة بجرائم العنف ، فهى تساهم فى التأثير على السلوك العام والخاص ، ويحدث هذا التأثير على مستويين^(١) :

الأول : هو مستوى السياسة العامة للدولة : فالمادة التى تنشر فى الصحف تلفت نظر القائمين على صناعة القرار إلى موضوعات بعينها ، وإلى جوانب من الخلل . ولاشك أن نشر الجرائم - بما فيها جرائم العنف - يسلط الضوء على أشكال جرائم العنف ، وعلى أهم أنماطها وأساليبها . ومن ثم فإن الدولة تبدأ فى النظر فى قوانينها وفى أساليبها فى التعامل مع هذه الأنماط من الجرائم .

الثانى : هو تأثير مضمون وسائل الاتصال على جمهور المتلقين : فالمادة التى يتلقاها الأفراد من خلال وسائل الاتصال تساهم فى تشكيل الأطر المعرفية للأفراد ، فالثابت أن الإدراك قدرة معرفية متعددة الجوانب^(٢) . فالفرد لا يكون معارفه ومدرجاته من مصدر واحد ، ولكنه يتلقى العديد من المصادر التى قد تتغير عبر الزمان . لقد كان وعى الأفراد ، أو بالأحرى مدرجاتهم ومعارفهم تتشكل فى الماضى من خلال ألعاب الأطفال الجماعية ،

والقصص التي يسمعونها من الأجداد ، والحكايات الشعبية ، ولكن هذا الوعي بدأ يتشكل الآن من خلال صناعة تتفق عليها ملايين الدولارات (السينما ، والتلفزيون ، والصحافة) تملأ أدمغة الكبار والصغار بصور ذهنية Images وموضوعات Themes ، وباستمرار هذه الصور والموضوعات ، والتي تحمل مضامين أيديولوجية وثقافية ، فإنها تنغرس في البناء النفسي للأفراد ، وتتحول إلى معتقدات راسخة . ولذلك فإن وسائل الاتصال ليست أنوات للترفيه ونقل الأفكار ، ولكنها وسائل اتصال حافزة على تكوين المعتقدات^(٣) . وفيما يتصل بموضوعات العنف التي تبث وتنتشر عبر وسائل الاتصال الجماهيري ، فإن ثمة إجماعا على أنها تساهم في خلق آثار سلبية فيما يتصل بتكوين الأطر المعرفية للأفراد . والتلفزيون من أكثر الوسائل التي حظيت باهتمام في هذا الصدد ، فقد أكدت الدراسات على أنه يساهم مساهمة فعالة في نشر أساليب العنف ، وأنه يحدث بعض الأذى للأطفال خاصة . فقد أكد هورسفيلد^(٤) على أن الأطفال الذين يشاهدون التلفزيون يتعرضون لخبرة واحدة ، كالذي يعيش على نظام غذائي يجبره على تناول نوع واحد من الطعام ، ومن ثم فإن نموهم النفسي والاجتماعي يكون نموا أحاديا . فهم لا يحصلون على تنوع في الخبرات يمكنهم من تحقيق نمو عقلي ونفسي صحي . كما أكدت بحوث بارلو وهل^(٥) وباركر^(٦) على أن مشاهدة التلفزيون ولعاب الفيديو لفترات طويلة يعرض الأطفال لضروب مختلفة من الأذى النفسي ، تؤثر على قدراتهم الذهنية تأثيرا كبيرا .

وبالرغم من أن هذه النتائج لاتعتبر عامة ونهائية ، حيث أكدت نتائج أخرى أن الاتجاهات السلبية والعادات السيئة لاتتكون فقط من خلال وسائل الاتصال ،

وأن ثمة أساليب مختلفة للتعليم ، ومصادر مختلفة للتكوين النفسى والعقلى ، وأنه لا يصح أن نقصر المسألة على هذه النظرة الأحادية ، بل يجب أن نربط بين تأثير وسائل الاتصال ونظريات التعلم المختلفة ^(٧) .

وإذا صرفنا النظر عن الآثار السلبية للمادة الإعلامية حول الجرائم وأساليب العنف والتي اختلف حولها الباحثون ، فإن هذا لا يلقى الحقيقة الجوهرية التي ترتبط بدور وسائل الاتصال فى تشكيل الأطر المعرفية ، وفى بلورة نمط من الثقافة يطلق عليه الثقافة الجماهيرية . فقد أكد كوران وسباركس ^(٨) على أن الصحافة التى تنتشر على نطاق جماهيرى تترك تأثيرا كبيرا على تشكيل نمط من الثقافة الجماهيرية Popular Culture ، وأن ماتقدمه هذه الثقافة من تركيز على الإثارة وعلى نشر جرائم الفساد وغيرها من الجرائم ، وعلى تقديم نماذج لا تصلح لأن تكون قدوة سلوكية تؤدى إلى التأثير على ما يطلق عليه الصحة الثقافية Cultural Health . حقيقة أن هذه الثقافة الجماهيرية تخلق قدرا من المتعة والترفيه ، ولكن هذه المتعة يصاحبها تكوين أحكام واتجاهات قد تتعارض مع المثل العليا .

وليس من هدف دراستنا النظر فى التأثيرات السلبية أو الإيجابية المتعلقة بمادة الجريمة المنشورة بالصحافة ، ولكن آثرنا أن نشير إلى هذه الإشكالية لإبراز أهمية تحليل مادة الجريمة بالصحافة . وتحاول هذه الدراسة الاستطلاعية أن تضيف نقطة أخرى جديدة إلى هذه الأهمية النظرية والمنهجية لدراسة مادة الجريمة بالصحافة . وتنحصر هذه النقطة فى أن هذه المادة تقدم لنا مادة خام عن تفاعلات الحياة اليومية . ومن ثم فإن الاتجاه إلى تحليلها من منظور علم النفس الاجتماعى يقدم لنا فهما لطبيعة الصراع المتولدة عن تفاعلات الحياة اليومية . فهذه المادة تقدم تفصيلات عن الصراعات العنيفة التى تكسر التفاعل

التلقائي العادي في الحياة اليومية ، وتحصيل هذا التفاعل إلى تفاعلات عنيفة أساسها الصراع .

ويتأسس التفاعل الاجتماعي على علاقة دائمة أو مؤقتة بين فردين (فاعلين) ، ويخضع التفاعل لأطر معيارية راسخة تضرب بجنورها في قيم المجتمع وعاداته وتقاليده . ويحدث التفاعل داخل موقف اجتماعي ، ومن ثم فإنه يعتمد على تحليل السلوك الذي يصدر عن الفرد في الموقف الاجتماعي على أنه استجابة لمثير صدر عن شخص آخر ، وهو يعد في نفس الوقت مثيرا للاستجابة المقبلة التي ستصدر عن الشخص الآخر . وتتناوب ردود فعل الأفعال بطريقة متلاحقة تدل على التفاعل^(١) . والتفاعل بهذا المعنى يتنوع ويأخذ صورا متعددة وفقا لطبيعة الأطراف المكونة لعلاقة التفاعل ، ويشكل أساسا للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد . وعندما تتدفق التفاعلات وفقا للتوقعات المتبادلة بين الأفراد ، أي وفقا لما تعارف عليه الأفراد من قيم ومعايير ، فإنها تصبح تفاعلات سوية . فمواقف التفاعل لتتأسس بالكامل على حالة الإنذعان أو المسايرة الكاملة ، بل نجد أنماطا مختلفة من الإنذعان والقبول تتراوح على متصل بين الإنذعان والقبول الكاملين وعدم الإنذعان والقبول^(٢) . ويتوقع أن يتولد الصراع كلما تحول التفاعل عبر هذا المتصل ليصل إلى حالة عدم الإنذعان وعدم القبول الكاملين .

عند هذه النقطة يأخذ التفاعل صورة الصراع بين الأفراد الفاعلين في الموقف الاجتماعي ، ويمكن للمنحى النفسي الاجتماعي أن يساهم في تقديم تفسيرات لصور التفاعل العنيف المتولدة عبر الصراع في الحياة اليومية . وتقدم "حنة أرندت" تفسيراً للعنف على أساس الصراع المتولد عبر تملك القوة أو السلطة ، فالعنف - من وجهة نظرها - هو نقيض السلطة أو القوة^(٣) . كما أكد "ميشيل أرجيل" على أن الصراع بين الجماعات يعد أحد المصادر الأساسية

العنوان ، وشدد على الاختلاف فى السلطة والمكانة بين الأفراد والجماعات كأحد المصادر المولدة للصراع الذى قد يؤدى إلى العنوان والعنف^(١٢) .

بل إن البعض يذهب إلى أن علاقات القوة والمكانة التى يتولد عنها الصراع بين الأفراد والجماعات هى جزء لا يتجزأ من أى علاقة تفاعل . إذا افترضنا أن أطراف العلاقة غير متكافئين فيما يتمتعون به من قوة ومكانة . فقد أكدت دراسات بولز Bales وغيره أن صورا من اللامساواة وعدم التكافؤ تظهر بين أى جماعة بعد مرور فترة قصيرة من التفاعل بين أعضائها ، كما يظهر بينهم أيضا صراع على السلطة (القوة) . ويظهر هذا حتى فى الجماعات التى تبدو متجانسة للوهلة الأولى . ويستخلص الباحثون من ذلك القضية التى مفادها أن ما يتمتع به الفرد من قوة ومكانة هو دالة على مستوى أدائه السلوكى^(١٣) . وإذا صح هذا الافتراض يكون الصراع حول القوة والمكانة هو أحد المصادر الأساسية التى يمكن أن تولد العنف والعنوان فى علاقات التفاعل .

وفى ضوء هذا المنظور تأتى هذه الدراسة الاستطلاعية لعينة من حوادث العنف التى تنشرها الصحف . وتسعى الدراسة إلى التعرف على توزيعات هذه الحوادث فى الريف والحضر ، وأهم أنماط العنف التى تظهرها ، والموضوعات التى يتبلور حولها الصراع العنيف ، والوسائل التى تستخدم لتحقيق أهداف الصراع ، مع التأكيد على أهمية دراسة هذه الحوادث للتفاعلات المولدة للصراع بين الأفراد والجماعات .

وتغطى هذه الدراسة الفترة من ١٩٩٣ إلى نهاية ١٩٩٤ ، ومن أجل المقارنة عبر الزمن سيكون بالإمكان إجراء نفس التحليلات على جرائم العنف التى تنشر بالصحف خلال فترات لاحقة .

ثانياً: المنهج

١ - التعريف الإجرائي لجرائم العنف

أفادتنا تحليلات إحصاءات الأمن العام في التوصل إلى تعريف إجرائي لجرائم العنف . ووفقا لتعريف العنف بأنه السلوك الذي يحدث ضررا أو تدميرا ماديا مباشرا ، فقد تم تعريف جريمة العنف على أنها السلوك المخالف للقانون الذي يحدث ضررا أو تدميرا ماديا مباشرا في الضحية أو ما تمتلكه من أشياء . وفي ضوء هذا التعريف فقد تم تحديد الجرائم العنيفة إجرائيا بأنها الجرائم التي تضم واحدة أو أكثر من الجرائم التالية : القتل ، ضرب أفضى إلى الموت ، ضرب أحدث عاهة ، هتك العرض ، الخطف ، التهديد .

٢ - حدود التغطية

تغطي الجرائم التي تناولتها هذه الدراسة جرائم العنف المنشورة في ثلاث صحف : اثنتان منها يومية هما: الأهرام ، والأخبار ، وواحدة أسبوعية هي صحيفة الحوادث . وذلك لمدة ثلاثة شهور ، امتدت من بداية نوفمبر عام ١٩٩٣ إلى نهاية يناير عام ١٩٩٤ . وفي حدود التعريف الإجرائي لجرائم العنف فقد بلغ حجم العينة التي تم تحليلها ١٥٧ جريمة عنف موزعة على الصحف على النحو التالي :

الأهرام ٥٩

الأخبار ٧١

الحوادث ٢٧

المجموع ١٥٧ حادثة .

٣ - استخراج المقولات التحليلية

تم تجميع جرائم العنف المنشورة بالصحف خلال المدة التي استغرقتها الدراسة .
وقام فريق البحث باستعراضها لاستخراج أهم المحاور والموضوعات التي
يتأسس عليها المضمون . ولقد توصل فريق البحث إلى تحديد المحاور التالية في
ضوء أهداف البحث ومهمته الاستطلاعية :

١ - البعد الريفى الحضرى .

٢ - المشاركون فى جرائم العنف .

٣ - زمان ومكان الجرائم .

٤ - موضوعات العنف .

٥ - وسيلة العنف المستخدمة .

٦ - النتيجة المترتبة على العنف .

٧ - أنماط العنف .

وفى داخل كل محور من هذه المحاور تم استخراج الموضوعات الأساسية
داخله . ولقد تم استخراج الموضوعات الأساسية بشكل يحقق درجة من الثبات .
فقد تم توزيع الجرائم المنشورة على ثلاث مجموعات من فريق البحث ، تتكون
كل مجموعة من اثنين . وقامت كل مجموعة بمقردها باستخراج أهم الموضوعات
التي يمكن تناولها بالعد والقياس داخل كل محور . ثم عقد اجتماع للمجموعات
الثلاث للمقارنة بين الموضوعات التي توصلت إليها كل مجموعة . ولقد وصلت
نسبة الاتفاق بين المجموعات الثلاث إلى ٨٥٪ تقريبا . ولقد تم مناقشة أوجه
الاختلاف (التي وجدت فى حدود ١٥٪) ، وتم ترجيح الموضوعات التي حدث
بشأنها اتفاق بين مجموعتين .

ولقد تم تكوين جداول تحليل المضمون فى ضوء الموضوعات الأساسية

داخل المحاور بون تقريرها أكثر من ذلك ؛ وذلك بسبب الهدف الاستطلاعى للدراسة . وفى داخل كل جدول توجد الصحف الثلاث التى أخذت منها المادة على رءوس أعمدة الجدول مع صفوف الموضوعات التى تناولها . ولقد استخرجت التكرارات والنسب المئوية داخل كل محور . ولقد خضع التحليل لإجراءات الثبات عن طريق إعادة الرصد من خلال باحث آخر ، وقد وصلت نسبة الاتفاق العام إلى أكثر من ٩٠ ٪ .

ثالثاً: نتائج الدراسة

١- بين الريف والحضر

تؤكد بحوث الجريمة على أن التحضر الزائد تصاحبه دائماً زيادة مطردة فى عدد الجرائم وفى نوعيتها ؛ ويرجع ذلك إلى أن التحضر والتحديث غالباً مايرتبطا بزيادة عدد سكان المدن ، ونقص الخدمات ، والمرافق ، ووجود علاقات وقيم فردية تختلف عن نظيرتها السائدة فى المجتمع الريفى والتى تقوم على الجماعية والتضامن^(١٤) . ومن ناحية أخرى أكدت بحوث العنف على حقيقتين هامتين فيما يتصل بتوزيع أحداث العنف بين الريف والحضر :

الأولى : أن أحداث العنف تتزايد بشكل قوى فى المناطق الحضرية ، خاصة المناطق المكتظة بالسكان ، والتى تعاني من مشكلات اقتصادية (تتصل بالعمل والدخل) ، واجتماعية (تتصل بفقدان روح التضامن) ، وثقافية (تتصل بغياب أنساق ثقافية موحدة ووجود ثقافات فرعية مختلفة)^(١٥) .

والثانية : هى وجود أنماط خاصة من العنف فى الحضر ، خاصة مظاهر العنف الجماعى التى تمارسها الجماعات السياسية السرية ، وغيرها من

مظاهر العنف الحضري^(١٦). ولايعنى ذلك أن الريف يخلو تماما من الجرائم ، أو الجرائم العنيفة ، ولكن يعنى أن المجتمع الحضري يفرز من العوامل الاجتماعية والشخصية مايدعم السلوكيات الإجرامية ، ويعمل على نشرها بشكل واضح .

ولقد أكدت الدراسة الاستطلاعية لعينة من الجرائم العنيفة المنشورة في الصحف هذه الحقائق . فقد وجدنا أن معظم هذه الجرائم يوجد فى الحضر . ويكشف الجدول رقم (١) عن توزيع الجرائم التى شملها التحليل وفقا للريف والحضر . حيث ظهرت ١٤١ جريمة عنيفة فى مجتمعات حضرية . وتصل النسبة المئوية هنا إلى ٨٩٫٨٪ من مجموع الجرائم التى شملها التحليل . أما الريف فلم تظهر فيه سوى ١٦ جريمة بنسبة ١٠٫٢٪ تقريبا من مجموع الجرائم . ويدل هذا على أن جرائم العنف ظاهرة حضرية بالاساس . ولكن الحضر ليس كتلة واحدة . فلا شك أن توزيع الجرائم داخله يختلف من حى إلى آخر وفقا لطبيعة الحى، والمشكلات التى يعانى منها .

جدول رقم (١)

توزيع جرائم العنف المنشورة حسب البيئة السكنية

الجريدة	الامرام	الأخبار		الحوادث		الإجمالى	
ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الريف	٥	٨٤٧	٨	١١٢٧	٢	١١١١	١٦
الحضر	٥٤	٩١٥٢	٦٣	٨٨٧٣	٢٤	٨٨٨٩	١٤١
الإجمالى	٥٩	١٠٠	٧١	١٠٠	٢٧	١٠٠	١٥٧

ولقد كشفت توزيعات جرائم العنف على الأحياء والتى يعبر عنها الجدول رقم (٢) عن أن الأحياء الشعبية (المكتظة بالسكان) تظهر فيها النسبة الأكبر من جرائم العنف (بلغت النسبة ٥٤٫٧٨٪ من مجموع جرائم العنف فى العينة) ، فى

حين وصلت النسبة فى الأحياء غير الشعبية إلى ٢٥.٢٪ تقريبا . فثمة دليل على ارتفاع جرائم العنف فى الأحياء المكتظة بالسكان ، والتي تعاني من مشكلات مختلفة . وتتفق هذه النتيجة مع النتائج الخاصة بدراسة الثقافات الفرعية فى المدن وعلاقتها بالجريمة . فقد أكدت بعض الدراسات وجود ثقافة خاصة جانحة تتدعم من سلوكيات وقيم تنتشر بين الأفراد والجماعات ، وهى قيم غالبا ماتكون مضادة لقيم المجتمع الأساسية وغالباماتشيع النزعة الفردية ^(١٧) .

كما أكدت دراسات أخرى انتشار أشكال السلوك المنحرف بين أفراد الطبقة العاملة التى تسكن مثل هذه الأحياء والتي ترتبط ظروف عملهم ومعيشتهم بكثير من المشكلات التى تفرخ الجريمة . وأكدت نوعية ثالثة من الدراسات على العلاقة بين ظروف الفقر وبين انتشار السلوكيات الإجرامية ، أو بين ظروف وسيادة نوعية معينة من الجرائم ، كجرائم العنف ^(١٨) .

جدول رقم (٢)

توزيع جرائم العنف المنشورة فى الصحف حسب الأحياء

الجريمة	الأهراء		الأخبار		الحوادث		الإجمالى	
المى	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أحياء شعبية	٢٤	٥٧.٦٣	٣٦	٥٠.٧٠	١٦	٥٩.٢٦	٨٦	٥٤.٧٨
أحياء غير شعبية	٢٠	٣٣.٨٩	٢٧	٣٨.٠٢	٨	٢٩.٦٣	٥٥	٣٥.٠٢
ريف	٥	٨.٤٨	٨	١١.٢٧	٣	١١.١١	١٦	١٠.١٩
الإجمالى	٥٩	١٠٠	٧١	١٠٠	٢٧	١٠٠	١٥٧	١٠٠

ولكننا لايجب مطلقا أن نصل من خلال هذه الدراسات أو النتيجة التى توصلنا اليها من دراستنا إلى أن السلوك العنيف ذا الطابع الإجرامى لصيق بالفقر والأحياء التى يسكنها الفقراء . حقيقة أن وصمة اجتماعية (Social Stigma) ترتبط بوصف الفقراء بأنهم أكثر ميلا للسلوك الإجرامى ،

ولكننا لا يجب أن نذهب هذا المذهب ، ويرجع ذلك إلى سببين :
 الأول : أننا نحلل هنا جرائم نشرت فى الصحف . وثمة تحفظ على موضوعية
 الصحف فى النشر بالنسبة للجرائم المختلفة . فكثير من الجرائم التى
 ترتكب من قبل رجال أو نساء لهم مكانتهم فى المجتمع لا تنتشر ، وإن
 نشرت تنتشر من خلال تحفظات كثيرة ، كعدم ذكر الاسم مثلا .
 الثانى : أن الفرق الذى صادفناه هنا قليل بحيث لا يدعونا إلى أن نذهب وفق
 المذهب الذى ذهب إليه الدراسات التى أشرنا إليها .

٢ - بين الذكور والإناث

ينظر كثير من الباحثين إلى حوادث العنف على أنها ظاهرة ذكورية ، ويبررون
 ذلك بالقول بأن المرأة بطبيعتها أقل عنفا وأقل عنوانية ، ولكن العلوم الاجتماعية
 قد أكدت على أنه من الخطر تعميم هذه الفكرة ، وبدأت تظهر بعض الفرضيات
 حول جرائم المرأة ، وأشكال العنف المرتبطة بهذه الجرائم . وظهر هنا تأكيد على
 أهمية البعد الثقافى فى فهم أشكال العنف لدى المرأة بالثقافة السائدة ،
 وما تفرضه من أنماط للعلاقة بين الرجل والمرأة ، ومن أساليب خاصة للتنشئة
 الاجتماعية التى تفرض أشكالا من التحيز ضد المرأة ^(١١) .

جدول رقم (٣)

توزيع جرائم العنف المنشورة حسب نوع المشارك

الجريدة النوع	الأمرام		الأخبار		الحوادث		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكور	٥٥	٧٩,٧	٥٠	٦٩,٤٤	٢٣	٧٩,٣١	١٢٨	٧٥,٢٩
إناث	٤	٥,٨٠	١٤	١٩,٤٤	٢	٦,٩٠	٢٠	١١,٧٦
ذكور وإناث معا	١٠	١٤,٤٣	٨	١١,١١	٤	١٣,٧٩	٢٢	١٢,٩٥
الإجمالى	٦٩	١٠٠%	٧٢	١٠٠	٢٩	١٠٠	١٧٠	١٠٠

ولقد أكدت النتائج الخاصة بتوزيع جرائم العنف فى الصحف حقيقة أن العنف هو بالأساس ظاهرة ذكورية ، بل إننا سنرى بعد ذلك أن المرأة ذاتها قد تحولت إلى موضوع العنف ، ولكنها أكدت - فى نفس الوقت - على أنها تشارك بنصيب فى جرائم العنف . فالنتائج الخاصة بنوع المشاركين فى جرائم العنف المنشورة بالصحف (انظر جدول رقم ٣) تؤكد على أن ٧٥٪ من المشاركين من الذكور ، وأن نسبة ١٧٪ فقط من الإناث ، ونسبة ١٢٩٪ من المشاركين من الذكور والإناث . وتكشف هذه البيانات عن حقيقتين :

الأولى : أن نسبة عالية من المشاركين فى حوادث العنف من الذكور .
والثانية : أن ثمة نسبة من الإناث تشارك فى حوادث العنف (تصل إلى حوالى ١٧٪ تقريبا إذا أضفنا نصف النسبة الأخيرة التى تضم الذكور مع الإناث) . وتكشف هاتان الحقيقتان عن أنه بالرغم من أن العنف ظاهرة ذكورية ، فإن أحد مظاهره الحديثة هو بداية دخول المرأة إلى نطاق السلوك العنيف بشكل ظاهر . وقد أكدت دراسة سابقة حلت الإحصاءات الخاصة بجرائم عنف المرأة على أن المرأة لم تدخل فقط إلى دائرة السلوكيات العنيفة ، وإنما هناك أنماط معينة من الجرائم العنيفة برز فيها دور المرأة ، أو ازداد معدل اشتراكها فيها بشكل ملحوظ . ومن هذه الأنماط : جرائم القتل العمد ، وجرائم الحرق ، وجرائم التهديد . واستخلصت الدراسة أن أحد المظاهر الحديثة فى جرائم العنف الخاصة بالمرأة هو تحولها من الجرائم غير المباشرة كاستخدام السموم إلى الجرائم المباشرة كالقتل العمد^(٢٠) .

٣ - بين الزمان والمكان

على هذا المحور نتجه إلى التعرف على توزيع جرائم العنف التى تنشرها

الصحف وفقا لزمان ومكان حدوثها . والزمان والمكان إطاران هامان للسلوك ، فكل سلوك يظهر فى مكان معين وفى زمان معين . وعندما تحدث الجريمة يتحول المكان والزمان إلى علامات بارزة تدل على طابع الإجرام وأساليبه . كما تدل على الأماكن والأزمنة التى يقوم فيها الأفراد على كسر قوانين التفاعل ، والإتيان بأفعال إجرامية عنيفة :

١ - وبالنسبة لتوزيع الجرائم حسب زمن حدوثها ، فإن النتائج التى حصلنا عليها - والمعروضة فى الجدول رقم (٤) من الجرائم المنشورة فى الصحف - قد اشتملت على نسبة كبيرة لم يتضح فيها وقت حدوث الجريمة ، ولكن هناك عددا قليلا من الجرائم التى استطعنا أن نحدد زمان حدوثها وعددها ٥٦ جريمة من الجرائم التى يتناولها التحليل .

جدول رقم (٤)

توزيع جرائم العنف المنشورة حسب وقت حدوثها									
الجريدة		الأمرام		الأخبار		الحوادث		الإجمالى	
وقت حدوث العنف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
الصباح الباكر	٧	١١,٨٦	١٣	١٨,٣٦	٥	١٨,٥١	٢٥	١٥,٩٢	
وقت الظهيرة	٢	٣,٣٩	٤	٥,٦٣	١	٣,٧٠	٧	٤,٤٦	
المساء	٥	٨,٤٧	٤	٥,٦٣	١	٣,٧٠	١٠	٦,٣٧	
ليلا	٤	٦,٧٨	٧	٩,٨٦	٣	١١,١١	١٤	٨,٩٢	
غير محدد	٤١	٦٩,٤٩	٤٣	٦٠,٥٦	١٧	٦٢,٩٦	١٠١	٦٤,٣٣	
الإجمالى	٥٩	١٠٠	٧١	١٠٠	٢٧	١٠٠	١٥٧	١٠٠	

ويكشف توزيع هذا العدد على زمن حدوث الجريمة أن الجرائم تحدث فى الغالب إما فى الصباح الباكر أو أثناء الليل . فقد بلغ عدد الجرائم التى ارتكبت فى الصباح الباكر ٢٥ جريمة (بنسبة ١٥,٩٢٪) ، وبلغ عدد الجرائم التى ارتكبت فى الليل ١٤ جريمة (بنسبة ٨,٩٢٪) ، يلى ذلك فى الترتيب المساء الذى ارتكبت

فيه ١٠ جرائم (بنسبة ٦٣٧٪) ، ثم وقت الظهيرة الذي ارتكبت فيه ٧ جرائم (بنسبة ٤٦٪) . ويدل هذا الترتيب على أن جرائم العنف ترتكب - فى الغالب - فى الأوقات التي يحل فيها الظلام أو يكاد كالليل والصباح الباكر . وربما يفسر ذلك بالقدرة على إخفاء معالم الجريمة ، أو التستر بستار الليل لعدم الوقوع فى أيدي البوليس .

ب - أما الأماكن التي يحدث فيها السلوك الإجرامى العنيف فإنها موضحة فى الجدول رقم (٥) ويشير توزيع جرائم العنف المنشورة فى الصحف على أماكن حدوثها إلى أن عددا كبيرا منها يحدث فى المساكن ٧٢ جريمة (بنسبة ٥٨٦٪) من مجموع الجرائم ، وفى الشوارع ٥٣ جريمة (بنسبة ٣٣٧٦٪) ، وهذا أمر منطقي ؛ لأن هذين المكانين يجمعان أكبر عدد من البشر ، ويتيحان الاحتكاك المباشر ، فضلا عن أن ارتكاب الجريمة داخل مسكن (وهو أعلى نسبة) يتيح إمكانية إخفاء الجريمة . أما الشارع فإنه يتيح تفاعل مكثف ، وغالبا ماتكون الجرائم المرتكبة فيه إما أنها من النوع الموقفى الذى يحدث نون تخطيط والذى يفرضه موقف التفاعل ، وإما أنه من النوع الذى يرتبط بالتشهير بالضحية وإهانتها أو التمثيل بها .

جدول رقم (٥)

توزيع جرائم العنف حسب المكان

الجريدة مكان العنف	الأمرام		الأخبار		الحوادث		الإجمالي	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
المساكن	٣٦	٤٤٠,٧	٣٠	٤٢,٢٥	١٦	٥٩,٢٦	٧٢	٤٥٨٦
الشارع	١٧	٢٨٨١	٣٦	٤٢,٦٦	٥	١٨,٥٢	٥٣	٣٣٧٦
وسائل المواصلات	١	١,٦٩	١	١,٤٠	٢	٧,٤١	٤	٢,٥٥
مؤسسات حكومية	١٤	٢٣,٧٢	٦	٨,٤٥	٢	١١,١١	٢٣	١٤,٦٥
المقهى	-	-	١	١,٤٠	١	٣,٧٠	٢	١,٢٧
السوق	١	١,٦٩	٢	٢,٨٢	-	-	٣	١,٩١
إجمالي	٥٩	١٠٠	٧٦	١٠٠	٢٧	١٠٠	١٥٧	١٠٠

ولكن الأمر الجدير بالانتباه فيما يتصل بتوزيع الجرائم حسب المكان هو وجود نسبة لا يستهان بها من الجرائم العنيفة التي تحدث فى وقت العمل فى مؤسسات حكومية . فقد بلغت نسبة الجرائم التى ترتكب فى تلك المؤسسات ٢٢ جريمة (بنسبة ١٤٦٥٪ من حجم الجرائم) ، وربما تفسر هذه الظاهرة بصراعات العمل ، أو بتكس الموظفين فى أماكن العمل .

٤- موضوعات العنف

العنف يحدث دائما فى موقف تفاعلى يتجدد فيه التفاعل من طرف واحد عندما يكون العنف اعتداء سافرا لا يترك للضحية أية فرصة لرد الفعل ، أو يتحدد التفاعل فيه من خلال طرفين إذا كان العنف متبادلا بين طرفين . وطالما أن العنف يحدث فى موقف تفاعلى ، فإنه دائما ينور حول موضوع خلافى يريد أحد الأطراف أن يحظى به ، أو أن يحظى بنصيب الأسد منه . ولذلك فقد حاولنا أن نعزل الموضوعات التى ينور حولها العنف من خلال تحليل مضمون الحوادث التى نتناولها فى هذه الدراسة الاستطلاعية . ويقصد بموضوعات العنف هنا الأمور التى يتصارع ويتعانف عليها الأفراد والجماعات . وهى وإن كشفت عن العنف ، فإنها تكشف أيضا عن أهم ما يشغل الناس وما يحدد همومهم ، كما تكشف عن الأولويات التى يضعونها أمام أعينهم فى تفاعلاتهم اليومية . ولقد استخرجنا هذه الموضوعات من قائمة طويلة بالموضوعات الفرعية التى دمج المتشابه منها بحيث توصلنا فى النهاية إلى أربع موضوعات معروضة فى الجدول رقم (٦) ، وهذه الموضوعات هى :

جدول رقم (٦)

توزيع جرائم العنف المنشورة حسب موضوعاتها

الجريدة	الأهرام		الأخبار		الحوادث		الإجمالي	
موضوعات العنف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الماديات	٢٠	٥٠.٨٤	٤٥	٦٣.٢٨	٢٠	٧٤.٠٧	٩٥	٦٠.٥١
المـــــــرأة	١٢	٣٠.٣٤	١٥	٢١.١٣	٤	١٤.٨٢	٣١	١٩.٧٥
المكانة	١٢	٣٠.٣٤	٨	١١.٢٦	٢	٧.٤١	٢٢	١٤.٠٢
المكان	٥	١٢.٤٧	٣	٤.٢٣	١	٣.٧٠	٩	٥.٧٢
الإجمالي	٥٩	١٠٠	٧١	١٠٠	٢٧	١٠٠	١٥٧	١٠٠

١ - الماديات

تشكل الماديات أهم موضوع من موضوعات العنف اليومي ، وأكثرها تكرارا بين مواقف العنف (أكثر من ٦٠٪ من المواقف التي تم تسجيلها من الصحف كانت بسبب خلافات حول النقود ، أو الجوانب المادية بشكل عام) .

ب - المرأة

ويأتى بعد ذلك من حيث التكرار موضوع المرأة ، حيث حصل على ١٩.٧٥٪ من مجموع جرائم العنف التي اشتمل عليها التحليل ، حيث يتشكل العنف هنا إما فى نمط للغيرة والحفاظ على الشرف ، مثل الغيرة على الزوج أو الزوجة ، أو الدفاع عن المرأة فى الشارع ، أو العمل ضد رغبات الآخرين ومعاكستهم ، أو الاعتداء الصارخ على المرأة بالاغتصاب فى أشد المواقف تطرفا ، أو الخيانة الزوجية من طرف الزوج أو الزوجة .

ج - المكانة

يظهر فى نطاق التفاعلات اليومية أشكال من الصراع حول المكانة (حظيت بحوالى ١٤٪ من مجموع الجرائم) . ونقصد بالصراع على المكانة مجموعة التفاعلات العنيفة المرتبطة بتأكيد الذات ، وتأكيد المكانة فى مقابل نفى الآخر

والتقليل من شأنه .

د - المكان

كما يظهر فى نطاق التفاعلات اليومية أشكال من الصراع على المكان (حظى بحوالى ٥٧٪) . ونقصد به مجموعة من التفاعلات العنيفة التى ترتبط بشغل الحيز المكانى .

هـ - وسيلة العنف المستخدمة

كما تندرج أنماط العنف فى حديثها كذلك تندرج الأدوات أو الوسائل التى تستخدم ، كما تتباين فى درجة مآصلته من دمار أو تأثير على الضحية أو الموضوع الموجه إليه السلوك الإجرامى العنيف .

وتكشف النتائج الواردة فى الجدول رقم (٧) عن أن الآلات الحادة تأتى على رأس القائمة (بنسبة ٢٧,٤٪ من مجموع الجرائم) ، يليها استخدام الأسلحة النارية (بنسبة ١٩,١٪ من مجموع الجرائم) ، ثم الضرب باليد (بنسبة ١٤٪) ، ثم التهديد والسب (بنسبة ١٢,١٪) ، ثم التعذيب (بنسبة ٧٪) ، ويتساوى معه إشعال النار ، ثم استخدام مواد متفجرة (بنسبة ٦,٣٪) ، ثم السم (بنسبة ٣,٨٪) ، ثم استخدام العصيان والشوم (بنسبة ١,٩٪) ، ثم أخيرا استخدام ماء النار (بنسبة ١,٢٪) .

جدول رقم (٧)

وسيلة العنف المستخدمة

الجريدة	الأهرام		الأخبار		الحوادث		الإجمالي	
وسيلة العنف	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
سلاح ناري	١٤	٢٢,٧٢	١٥	٢١,١٣	١	٢,٧٠	٢٠	١٩,١
آلة حادة	٢٠	٢٢,٩٠	١٤	١٩,٧٢	٩	١٢,٣٣	٤٣	٢٧,٤
عصيان وشوم	-	-	٢	٢,٨٢	١	٢,٧٠	٣	١,٩
اشعال النار	٣	٥,٠٨	٥	٧,٠٤	٣	١١,١١	١١	٧
الضرب باليد	٧	١١,٨٦	١٠	١٤,٠٨	٥	١٨,٥٢	٢٢	١٤
التهديد والسب	٣	٥,٠٨	١٣	١٨,٣١	٣	١١,١١	١٩	١٢,١
قنبلة أو مواد متفجرة	٦	١٠,١٦	٢	٢,٣٣	١	٢,٧٠	١٠	٦,٣
التعذيب	٣	٥,٠٨	٦	٨,٤٥	٢	٧,٤١	١١	٧
مساء النار	١	١,٦٩	١	١,٤١	-	-	٢	١,٣
السم	٢	٢,٣٨	٢	٢,٨٢	٢	٧,٤١	٦	٢,٨
الإجمالي	٥٩	١٠٠	٧١	١٠٠	٢٧	١٠٠	١٥٧	١٠٠

وتدل هذه النتائج على أن الأساليب التقليدية لجرائم العنف والتي تتمثل في استخدام العصيان والشوم واستخدام السم قد بدأت في الانحسار (لم تحظ إلا بنسبة ١٩٪) ، وأن الأساليب الحديثة والتي تتمثل في استخدام الأسلحة النارية أو استخدام الآلات الحادة أو استخدام المواد المتفجرة أو ماء النار تنتشر بشكل واضح . كما تدل أيضا على أن أساليب العنف تضم أيضا جوانب معنوية كالتهديد أو القذف ، وهي من الأساليب التقليدية أيضا في جرائم العنف . على أن أهم الحقائق في الجول السابق هي تلك الخاصة بالتعذيب . فإذا كانت الدراسات قد أكدت على أن العنف في المجتمعات الحديثة يتخذ أشكالا جديدة ، ويستخدم أساليب مستحدثة دائما . فإن هذا الاستحداث لا يرتبط فقط باستحداث أساليب أو وسائل للعنف ، ولكنه يرتبط أيضا بارتباط العنف بمزيد من القسوة كتعذيب الضحية قبل ارتكاب الجريمة أو بعدها .

وقد اشتملت الجرائم التي تم تحليلها على هذين الشكلين من التعذيب .
وعلى أى حال فإننا هنا بصدد مستحدثات العنف على مستويين :
الأول هو أساليب العنف ، والثاني هو ما يصاحب العنف من تهديد أو سب أو
تعذيب .

٦ - النتيجة المترتبة على العنف

يتجه السلوك العنيف دائما إلى التدمير وإلى إحداث آثار سلبية . ويتلخص
التدمير فى إحداث ضرب من الأذى المادى أو المعنوى فى الموضوع الذى يتجه
إليه العنف ، أو الذى يدور حوله العنف . وتكشف لنا دراسة النتيجة المترتبة على
العنف هذا الجانب ، إذ تدل على الشكل الذى يحدث به السلوك الإجرامى العنيف
ضروبا من الأذى والتدمير المادى والمعنوى .

جدول رقم (٨)

النتيجة المترتبة على العنف

الجريدة النتيجة المترتبة	الأهram		الأشبار		الحواث		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وفساة	٧	١١,٨٦	٢	٢,٨٢	٢	٧,٤١	١١	٧,٠١
قتل	١٧	٢٨,٨١	١١	١٥,٤٩	٨	٢٩,٦٣	٣٦	٢٢,٩٣
قتل وإصابة	٢	٣,٣٩	٢	٢,٨٢	-	-	٤	٢,٥٥
قتل وإحراق الجثة	-	-	٢	٤,٢٢	-	-	٣	١,٩١
قتل وسرقاة	٢	٣,٣٩	٣	٤,٢٢	-	-	٥	٣,١٨
إصابه وإتلاف ملكية	٤	٦,٧٨	-	-	٢	٧,٤١	٦	٣,٨٢
سرقاة وإصابة	٢	٣,٣٩	١	١,٤١	-	-	٣	١,٩١
سرقاة بالإكراه	٢	٣,٣٩	٦	٨,٤٥	٣	١١,١١	١١	٧,٠١
إيذاء بنفسى	١٠	١٦,٩٥	٢٣	٣٢,٣٩	-	-	٢٣	١٤,٢٨
إيذاء نفسى	٨	١٣,٥٥	١١	١٥,٤٩	٩	٣٣,٣٣	٢٨	١٧,٨
فقد ملكية	-	-	١	١,٤١	٣	١١,١١	٤	٢,٥٥
إتلاف ملكية	٥	٨,٤٧	٨	١١,٢٦	-	-	١٣	٨,٢٨
الإجمالى	٥٩	١٠٠	٧١	١٠٠	٢٧	١٠٠	١٥٧	١٠٠

ويكشف الجدول رقم (٨) عن الآثار المترتبة على العنف ، والتي يمكن جمعها فى محاور أربعة :

المحور الأول

هو القضاء على الطرف الآخر بشكل كامل ، كما فى حالات الوفاة المترتبة على السلوك العنيف ، والقتل والتمثيل بالجثة بإحداث إصابة بها أو حرقها أو التخلص منها ، أو قتل بعد نهب ممتلكات الضحية . وبلغ عدد الجرائم التى ترتبت عليها هذه النتائج ٥٩ جريمة (بنسبة ٣٧٦٪ من مجموع الجرائم) ويعد هذا الأثر من آثار العنف السلبية أشدها خطورة ، إذ إنه يتجه نحو إخفاء النفس البشرية ذاتها ، وإلى التدمير الفيزيقي لذات الآخرين .

المحور الثانى

هو محاولة تدمير ملكية الآخرين أو سرقتها أو إتلافها أو السيطرة عليها : وإذا جمعنا النسب للجرائم المتصلة بكل هذه الجوانب لبلغ عددها ٣١ جريمة (بنسبة ١٩٧٪ من مجموع الجرائم) . وبالرغم من أن هذا الأثر لا يرتبط بالنفس البشرية ، بل بما يمتلكه الأفراد ، إلا أن له آثارا سلبية على الأفراد الذين تدمر ملكيتهم أو يستولى عليها .

المحور الثالث

يتصل بالإيذاء للآخرين . وقد وصل عدد الجرائم على هذا المحور ٣٣ جريمة (بنسبة ٢١٪ من مجموع الجرائم) . ويترك الإيذاء البدنى على الضحايا آثارا نفسية سلبية قد تستمر معهم طوال حياتهم .

المحور الرابع

يتصل بالإيذاء النفسى فى حالات القذف والسب . وقد بلغ عدد الجرائم هنا ٢٨ جريمة (بنسبة ١٧٪ من مجموع الجرائم) .

تعتبر مشكلة تصنيف أنماط العنف من أهم المشكلات المتعلقة بدراسة هذا الموضوع . فهناك من ناحية تعدد التصنيفات وتضاربها ، وهناك من ناحية أخرى مشكلة التحيز ، حيث ينطلق الباحث الذى يصنف أنماط العنف - من وجهة نظر معينة - وفقا لاهتماماته وأهدافه البحثية . ولمواجهة هذه المشكلة حاولنا فى هذه الدراسة الاستطلاعية أن نجرب أكثر من تصنيف لنكتشف أيهما أكثر كفاءة ، ولكى نقدم رؤية أكثر شمولاً لموضوع جرائم العنف .

أ - التصنيف وفقا لوجهة العنف

يقصد بوجهة العنف هنا الهدف الذى يتجه إليه السلوك الإجرامى العنيف . إن السلوك الإجرامى قد يخرج من الذات ضد ضحية . وتختلف الضحايا باختلاف وجهة العنف . ويبدأ العنف من الذات فى حالات الانتحار والإقدام على أذى النفس ، ولكنه قد يتجه ضد أشياء مادية أو معنوية أو ضد جماعات أو أصدقاء أو جيران أو زملاء عمل . ويكشف الجلول رقم (٩) عن توزيع الجرائم التى اشتمل عليها التحليل على أنماط الضحايا الذى يتجه نحوهم السلوك الإجرامى العنيف .

جدول رقم (٩)
وجهة السلوك الإجرامي العنيف

الجريدة اتجاه العنف	الأمرام		الأخبار		العوانث		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ضد الذات	٣	٥٠.٨	٣	٤٢٣	٢	٧٤١	٨	٥٠.٩
ضد مؤسسات حكومية	٤	٦٧.٨	٢	٢٨٢	١	٣٧٠	٧	٤٤.٦
ضد موظفين عموميين	١١	١٨٦٤	١٤	١٩٧٢	٢	٧٤١	٢٧	١٧٢٠
ضد جماعات (المعارك الجماعية)	٥	٨٤٧	١	١٤١	-	-	٦	٣٨٢
زمناء عمل	١	١٦٩	-	-	-	-	١	٠.٦٣
أقارب	١٥	٢٥٤٢	٢٥	٣٥٢١	١٤	١٨٨٥	٥٤	٣٤٣٩
جيران	٧	١١٨٦	٩	١٢٦٨	٢	٧٤١	١٨	١١٤٦
أصدقاء	١٠	١٦٩٥	٩	١٢٦٨	٦	٢٢٢٢	٢٥	١٥٩٢
الولاية	٣	٥٠.٨	٤	٥٦٣	-	-	٧	٤٤٦
الإجمالي	٥٩	١٠٠	٧١	١٠٠	٢٧	١٠٠	١٥٧	١٠٠

ويدل التوزيع المتضمن في الجدول على أن الفئة التي حصلت على أعلى التكرارات فئة الأقارب (٥٤ جريمة بنسبة ٣٤٣٩٪ من مجموع الجرائم) ، يلي ذلك فئة الموظفين العموميين (٢٧ جريمة بنسبة ١٧٢٠٪ من مجموع الجرائم) ، ثم الأصدقاء (٢٥ جريمة بنسبة ١٥٩٢٪ من مجموع الجرائم) ، ثم الجيران (١٨ جريمة بنسبة ١١٤٦٪ من مجموع الجرائم) ، ويأتى بعد ذلك جرائم العنف الموجهة ضد الولاية أو ضد مؤسسات حكومية (تم الفصل بين الولاية والمؤسسات الحكومية لتمييز جرائم الإرهاب عن الجرائم العادية) . وقد بلغت جرائم الإرهاب ضد الولاية (٧ جرائم بنسبة ٤٤٦٪ من المجموع) ، ثم العنف الذى يوجه ضد جماعات فى المعارك الجماعية (٦ جرائم بنسبة ٣٨٢٪ من المجموع) .

ومن أهم الدلالات التى يمكن أن تستخلص من النتائج السابقة أن أكثر جرائم العنف تحدث فى النواثر المعروفة والمألوفة للأشخاص كنواثر الجيران

والأصدقاء ، وتأتى بعد ذلك دائرة النولة والمؤسسات الرسمية ، وأخيرا يأتى العنف الموجه ضد الذات . وهذا يدل على أنه كلما كان التفاعل عميقا ومكثفا كلما ظهرت الإمكانية لحدوث العنف ، وكلما خرج الفرد إلى خارج نواتره المعتادة كلما قل احتمال حدوث العنف . يستثنى من ذلك - بطبيعة الحال - العلاقة بالنولة ومؤسساتها التى تزايدت أحداث العنف المرتبط بها أو الموجهة لها بشكل ملحوظ .

ب - العنف بين التلقائية والقسرية

أما الطريق الآخر لتصنيف جرائم العنف فهو التصنيف وفقا لدرجة القسرية فى السلوك العنيف . وقد فرقنا فى الجدول رقم (١٠) بين أربعة أنماط هى : العنف التلقائى الذى يحدث فى مواقف التفاعل العادية ، والعنف العمدى المخطط ، والعنف الذى يقع بالصدفة (وهو من أنماط العنف التلقائى) ، والعنف الذى يترتب على شكوى طرف لطرف آخر أو التظلم منه . ولقد وجدنا أن أغلب جرائم العنف من النوع العمدى المخطط ، حيث وصل عدد الجرائم المخططة (١٠٢ جريمة بنسبة ٦٤,٩٧٪ من المجموع) ، فى حين وصلت جرائم العنف التلقائى إلى (٣١ جريمة بنسبة ١٩,٧٤٪ من المجموع) . وإذا أضفنا إليه العنف الناتج عن الصدفة على اعتبار أن به قدرا من التلقائية لرصد عدد الجرائم ٤٥ جريمة بنسبة ٢٨,٦٦٪ من المجموع .

جدول رقم (١٠)

تصنيف العنف من حيث التلقائية والتخطيط

الجريدة	الأفلام	الأخبار	الحوادث	الإجمالي				
نوع العنف	ك %	ك %	ك %	ك %				
تلقائى	٥	٨٩٧	١٥	٢١١٣	١١	٤٠٧٤	٢١	١٩٧٤
عمدى ومخطط	٤٥	٧٦٢٧	٤٣	٦٠٥٦	١٤	١٠٨٥	١٠٢	٦٤٩٧
شكوى	١	١٦٩	٦	٨٤٥	١	٢٧٠	٨	٥٠٩
بالصنفه	٨	١٢٥٦	٥	٧٠٤	١	٢٧٠	١٤	٨٩٢
غير مبين	-	-	٢	٢٨٢	-	-	٢	١٢٧
إجمالي	٥٩	١٠٠	٧١	١٠٠	٢٧	١٠٠	١٥٧	١٠٠

والواقع أن هذه النتائج تشير بوضوح إلى حقيقتين هامتين :

الأولى : هي تزايد العنف المخطط العمدى ، بحيث يصبح التخطيط إحدى خصائص السلوك العنيف .

والثانية : هي وجود قدر من العنف التلقائى الذى يحدث فى الحياة اليومية للأفراد . والحقيقة أن خطورة هذا النمط الأخير أشد من الأول ؛ ذلك أن جرائم العنف تتميز فى الغالب بالتخطيط ، أما أن تتحول جرائم العنف إلى زاد يومية فى تفاعلات الحياة فإن هذا هو مصدر الخطر الحقيقى .

ج - العنف بين الفردية والجماعية

ويقصد بالعنف الفردى العنف الذى ينتج عن فرد واحد ، أما الجماعى فإنه العنف الذى يشترك فيه أكثر من فرد ، أما الجماهيرى فهو العنف الذى تشترك فيه حشود من الأفراد . ويكشف الجدول رقم (١١) عن أن حوادث العنف فى معظمها حوادث فردية . فأكثر من نصف العينة (٨٩ جريمة بنسبة ٥٦٦٩٪ من المجموع) هى جرائم عنف ارتكبت من قبل أفراد ، وبلغ مجموع جرائم العنف

الجماعى ٦٥ جريمة (بنسبة ٤١.٤٠٪ من المجموع) . أما العنف الجماهيرى فإنه قليل للغاية .

جدول رقم (١١)

العنف بين الفردية والجماعية

الجريدة	الأمرام	الأخبار	الحوادث	الإجمالى
نوع العنف	ك	٪	ك	٪
عنف فردى	٢٤	٤٠.٦٨	٣٩	٥٤.٩٣
عنف جماعى	٢٤	٥٧.٦٣	٣٠	٤٢.٢٥
عنف جماهيرى	-	-	٢	٢.٨٢
غير مبين	١	١.٦٩	-	-
الإجمالى	٥٩	١٠٠	٧١	١٠٠

والبيانات التى عرضناها حول أنماط العنف المختلفة قد تدفعنا إلى إمكانية افتراض عدم الركون إلى تصنيف بعينه لجرائم العنف ، وإنه من المفيد تنويع التصنيفات ؛ وذلك لإمكانية النظر إلى الموضوع من جوانب مختلفة .

رابعاً : خاتمة

تحاول هذه الدراسة تحقيق هدفين مزبوجين : استشراف بعض أنماط الجرائم العنيفة كما تعكسها أخبار الجريمة فى الصحافة ، وإثارة الانتباه إلى أهمية التحليل النفسى الاجتماعى لهذه الجرائم . ولتحقيق هذين الهدفين تم تحليل مضمون كمى لعدد ١٥٧ حادثة إجرامية منشورة بالصحافة وفقاً لتعريف إجرائى محدد للعنف . ولقد كشف تحليل مضمون هذه العينة عن نتيجتين هامتين :

الأولى : تتعلق بأنماط العنف ، فمن الشائع فى بحوث العنف تقديم تنميطات ثنائية تقوم على الاستقطاب بين مفهومين . ولكن تحليلنا السابق طرح إمكانية التصنيف وفقاً لأبعاد مختلفة . فظاهرة العنف تتسم بالتنوع والتعقيد . ولعل النتائج السابقة قد كشفت عن بعض جوانب التنوع

هذه ، فالعنف فى الريف يختلف عن العنف فى الحضر ، والعنف بين الذكور يختلف عن العنف بين الإناث ، كما يختلف العنف باختلاف الزمان والمكان ، وباختلاف الموضوعات التى ينور حولها ، والوسيلة المستخدمة فيه ، والآثار المترتبة عليه . هذا بجانب الأبعاد الأخرى المرتبطة بوجهة العنف ، ودرجة القصدية فيه ، والمظهر الفردى أو الجماعى له . ويمكن أن تتخذ هذه الأبعاد وغيرها كأسس لتصنيف العنف إذا أردنا أن ندرس الظاهرة فى شموليتها وتعقيدها .

والثانية : تتعلق بإمكانية النظر فى حوادث العنف المنشورة فى الصحافة فى ضوء المنظور النفسى الاجتماعى ، خاصة فى ضوء المنحى التفاعلى الذى ينظر إلى العنف بوصفه صراعا فى موقف تفاعل . وفى ضوء هذا المنحى تشير النتائج التى عرضناها فى هذه الدراسة بعض التساؤلات التى يمكن أن تكون أساسا لبحوث مستقبلية :

١ - ماهى طبيعة الظروف التى تخلق كثافة فى الصراعات المولدة للعنف فى أماكن معينة (كالأماكن الحضرية) ، وفى أزمنة معينة (كساعات معينة من الليل أو النهار) ؟ وهل ثمة علاقة بين ظهور هذه التفاعلات العنيفة وبين كثافة التواجد الفيزيقي أو التزاحم داخل المسكن وخارجه ؟

٢ - بين أى الفئات الاجتماعية تصبح هذه التفاعلات العنيفة أكثر ظهورا ؟ وهل ثمة علاقة بين الظروف الاجتماعية وأساليب الحياة والأنماط الثقافية وبين تواتر ظهورها ؟

٣ - ماهى الموضوعات التى يتولد حولها الصراع ؟ وهل ثمة علاقة بين زيادة تكرار الصراع حول الموضوعات المادية والتغيرات

الاجتماعية والثقافية ؟ وهل يعكس هذا تغيراً فى أنساق القيم
السائدة فى المجتمع المصرى ؟

٤ - ماوضع المرأة فى علاقات التفاعل؟ وإلى أى مدى يمكن أن
تتحول المرأة إلى موضوع للصراع والعنف؟ وهل لهذا علاقة
بالوضع المتدننى للمرأة فى علاقات التفاعل وفى الحياة
الاجتماعية بعامه ؟

٥ - ماهى وجهة العنف والصراع ؟ وهل يوجه نحو الدوائر الأقرب
فى التفاعل (كالأقارب والجيران) أم أنه يوجه ضد الدوائر
الأبعد ؟

٦ - ماهى الظروف التى تحول التفاعل التلقائى إلى تفاعل عنيف ؟
وماهى التبريرات التى يضيفها الأفراد على هذا النمط من
السلوك ؟

المراجع

- ١ - Green, Charles, The Role Of Media In Shaping Puplic Policy. In: C. Ripleyr JR., (ed.) *The Media And The Puplic*, New York, The H.W.Wilson Company, 1994, pp. 60-71.
- ٢ - دافيد لوف ، لندال ، مدخل علم النفس ، ترجمة : سيد الطواب ، محمود عمر ، نجيب خزام ، مراجعة وتقديم : فؤاد أبو حطب ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، الدار الدوابية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨ ص ٢٤٨ .
- ٣ - Parenti, M, Make-Believe Media, In. C. Ripleyr Jr. (ed.), op. cit. pp. 101-106.
- ٤ - Horsfied, P.G. *Taming Television*. London, Lion, 1986.
- ٥ - Barlow G. And Hill, A. (ed.), *Video Violence And Children*, London, Hodder And Sloughton, 1985 .
- ٦ - Barker, M, *The Video Nasties*, London, Pluto Publications, 1984.
- ٧ - Cullingford, C., *Children And Television*, London, Gower Publications, 1984.
- ٨ - Curran, C. and Sparks, C., Press and Popular Culture, in: *Media Culture and Society*, Vol. 13, No. 2, April 1991, pp. 216-232.
- ٩ - السيد ، فؤاد البهي ، علم النفس الاجتماعي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٨١ ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .
- ١٠ - دافيد لوف ، لندال ، مدخل علم النفس ، مرجع سابق ، ص ٧٥٨ .
- ١١ - أرنت ، حنة ، في العنف ، ترجمة : إبراهيم العريس ، بيروت ، دار الساقي ، ١٩٩٢ .
- ١٢ - Argyle, M., *The Social Psychology of Everyday Life*. London, Routledge And-Kegan Paul, 1992, p. 175.
- ١٣ - Meeker, B. F., Expectation Status And Interpersonal Behavior, In: Rosenberg, M. And Turner, R. H. (eds.), *Social Psychology*. NewYork, Basic Books, 1981, p.2.
- ١٤ - Renzetti, C., *Theories Of Crime*. London, Allyn And Bacon, 1994, p. 146.
- ١٥ - Clinord M.B. And Abbott, D.J., Community Organization And Property Crime: A Comparative Study Of Social Control In The Slums Of An African City, In : Short, J.F. JR. (ed.), *Delinquency, Crime And Society*. Chicago, University Of Chicago Press, 1976.
- ١٦ - Schlesinger, P., *Media, State and Nation: Political Violence and Collective Identities*. London, Sage Publications, 1991.

Renzetti, C., op. cit, pp. 138-139.

-١٧

Reid, S. T., *Crime And Criminology*. New York, Harcourt Brace Clollege Pu- - ١٨
plication , 1994.

Burbank, V. K, *Corss-Cultural Perspective on Aggression in Women And- ١٩*
Girl's Sex Roles. Vol. 35, No. 3-4, 1994.

٢٠- نصر ، سميحة ، جرائم العنف عند المرأة ، القاهرة ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد التاسع
والثلاثون ، العدد الأول ، مارس ١٩٩٦ ، ص ص ١-٤٧ .

Abstract

VIOLENT CRIMES AS REPORTED IN JOURNALISM A PSYCHO-SOCIAL APPROACH

Samiha Nasr

This article aims at investigating patterns of violence as published in the daily and weekly papers in Egypt. Using content analysis technique, the violent events reported (N=157) were analyzed according to three main categories:

1. The issue that provokes violence.
2. The social domain in which violence appears.
3. The outcome of violent action.

Data are also analyzed according to the place in which violence emerges (the rural urban dimention) the sex variable, and the tools used in the crimes.

Results emphasize the fact that violence is dominated by males, and that most of violent events occur because of economic issues.

الابعد والاهداف الاجتماعية

لمشروع توشكى *

كامل عبد المالك **

يعد هذا المقال ملخصاً للتقرير النهائى لبحث الأبعاد والاهداف الاجتماعية لمشروع توشكى . ويهدف البحث إلى تحقيق الاهداف التالية :

الأول : يتصل بتوثيق التجارب والدراسات السابقة فى تأسيس المجتمعات المستحثة ، وتلك التى أجريت حول المشروع ، سعياً نحو استخلاص الأبعاد الاجتماعية .
أما الهدف الثانى : فيسعى للوقوف على آراء المؤيدين والمعارضين للمشروع .
فى حين سعى الهدف الثالث : إلى التعرف على آراء عينة من الخبراء والمتخصصين وبعض المسؤولين حول الأبعاد والاهداف الاجتماعية للمشروع . وقد اعتمد البحث فى تحقيق هذه الاهداف على دليل مقابلة تم تطبيقه على مجموعة من الخبراء وبعض المسؤولين والمتخصصين فى ذلك .

فكرة البحث

نبعت فكرة البحث انطلاقاً من أهمية المشروع فى مواجهة وحل العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن التكدس السكاني فى الوادى القديم والدلتا ، وانخفاض الرقعة الزراعية ، والعمل على إعادة توزيع السكان ،

* أجرى هذا البحث بالتعاون بين المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، وضمت هيئة البحث كلا من السادة : الأستاذ الدكتور عبد الهادى الجوهري ، والأستاذة الدكتورة انعام عبد الجواد ، والدكاترة محمود مصطفى كمال ، وعنصور مغاوى ، وكامل عبد المالك ، والأستاذة أحمد عبد الموجود ، وأمل محمود . وإحسان سعيد .
** خبير ، قسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية ، للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

مما يساعد على مواجهة مشكلات كالبطالة والفقر ، ومن ثم رفع المستوى المعيشى للسكان .

مشكلة الدراسة

ركزت مشكلة الدراسة على عدد من القضايا ، منها أن الودى القديم فى مصر أصبح مكتظا بسكانه ومشكلاته ، وأن هناك محاولات تعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم تدعيم رغبة المقيمين فى هذا الودى فى الاستمرار فيه ، وهكذا فى ثورة متواصلة لا تنتهى . لذا كان من الضرورى تبنى تخطيط اقتصادى اجتماعى سياسى واع ؛ لمواجهة المشكلات المترتبة على هذا الضغط السكانى بكل معانيه ، وذلك بالانطلاق بعدة وسائل - ضمن أطر عديدة مطروحة للتنمية - من أبرزها التوسع الأفقى ، إلا أن هذا التوسع يحتوى فى طياته على العديد من التحديات والمتطلبات ، تتمثل فى التخطيط العمرانى الجديد ، وتوطين التكنولوجيا وأنماط الملكية والمشروعات ، خاصة المتوسطة والتجميعية ونوعية العمالة - وليس مجرد حجم العمالة - ومواجهة آثار تعدد الانتماءات والولاءات ... إلخ .

ومن ثم ، فإن هذه التوسعات لا تعتبر مجرد تحريك جغرافى للسكان ، وإنما يجب النظر إليها باعتبارها عنصرا كبيرا للتخطيط والسيطرة والتوجيه وشمولية الحركة (حركة تأخذ فى اعتبارها الأبعاد والأهداف الاجتماعية للتنمية المرتبطة بأى مشروع جديد ، والتي تعد جزءا متكاملًا مع البعد الاقتصادى) .

أهمية الدراسة

وتأتى أهمية هذه الدراسة انطلاقا من أهمية هذا المشروع ، وسعيا نحو استكمال الرؤى والتحليلات التى تناولته من زواياه : الجغرافية ، والبيئية ، والزراعية . كما

تتبع أهمية الدراسة أيضا من كونها تندرج فى نطاق البحوث التحليلية ، والتي تأخذ من الماضى وتجارب الحاضر دروسا نحو المستقبل ، واستشرافا لما يتحقق فى هذا المشروع ، كما يستند فى الوقت ذاته إلى بناء وصياغة البدائل المتوقعة للأبعاد الاجتماعية ، وتحليلا لأهدافه . ومن ثم يأتى هذا البحث لبنة فى بناء الدراسات والبحوث المستقبلية .

أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ١ - توثيق التجارب والدراسات السابقة فى تأسيس المجتمعات المستحدثة ، وتلك التى أجريت حول المشروع ، وتحليلها ؛ سعيا نحو استخلاص الأبعاد الاجتماعية للمشروع ، والبيانات التمهيديّة لإقامة قاعدة بيانات دقيقة واستخلاص الدروس المستفادة .
- ٢ - الوقوف على آراء المؤيدين والمعارضين للمشروع ، وتقنين آرائهم ، وذلك من خلال منهجية متكاملة ، من خلال تحليل الكتابات والدراسات السابقة من ناحية ، وتحليل مضمون بعض الصحف القومية والحزبية التى عالجت هذا المشروع من ناحية أخرى .
- ٣ - الوقوف على آراء عينة من الخبراء والمتخصصين وبعض المسؤولين حول الأبعاد والأهداف الاجتماعية للمشروع ، وذلك من خلال دليل المقابلة .

الإطار النظري للدراسة

عرض البحث - فى إطاره النظرى - عددا من الموضوعات والقضايا التى رأت هيئة البحث ضرورة التأكيد عليها والتى من أهمها : دراسة الأبعاد والأهداف الاجتماعية لمشروع توشكى .

وصف عام للمشروع وفلسفته

تم إلقاء الضوء على الموقع الجغرافى ، والمساحة ، وكذلك المناخ ، وتعريف مسمى توشكى ، وتاريخ فكرة المشروع ، وإشارة إلى الدراسة التى أجريت حوله حتى بداية العمل به . ويشكل موجز تقع منطة جنوب الوادى فى الجزء الجنوبى الغربى من مصر ، بين خطى عرض (٢٢ - ٢٧) درجة شمالا ، ونهر النيل شرقا ، والحدود المصرية الليبية غربا . وتبلغ مساحته ٢٧٦٥٥ كيلو متر مربع بنسبة ٣٧٦٪ من مساحة مصر الكلية ، ومناخها جاف ، تتراوح درجاته من (٣٠ - ٥٠) درجة فى شهور الصيف ، مع انخفاض الرطوبة نسبيا .

أما عن فلسفة المشروع ، فقد ركز البحث على :

- البعد الحضارى والاستراتيجى : من حيث موقع المشروع الذى يربط عدة دول متجاورة ببعضها البعض ، إضافة إلى هدفه التتموى للمجتمع القومى "مصر" .

- البعد الاستثمارى : الخدمات الاستثمارية التى يتيحها المشروع للهيئات والمؤسسات والأفراد . وإعطاء الفرص المناسبة لإقامة وتشغيل البنية التحتية والوحدات الإنتاجية والخدمية ، وذلك فى ظل الخطة القومية ، وليس على حساب المجتمعات القائمة .

- أما البعد الاجتماعى : فقد ركز على إمكانية تقليل الفوارق الطبقيه ، وتوفير الخدمات ، وتطوير أجهزة التخطيط ، إلى جانب الاهتمام بقيم الولاء والانتماء ، ورفع درجة الوعى ، وغرس رموز الولاء القومى العام ، والارتقاء بمستوى المعيشة ، وجذب القطاع الخاص .

ومن بين ما ركزت عليه الدراسة - فى إطارها النظرى - عدد من المقومات الأساسية التى توافرت لمشروع توشكى ، والتى تمثل أساس عملية التنمية

بالمنطقة ، وهى مقومات تتعلق بالإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية ، إضافة إلى المناخ الثقافى الملائم مثل :

١ - توافر مساحات أراض قابلة للزراعة ، حيث قدرت الأراضى الصالحة بنحو ٢٣ مليون فدان ، منها ٥٠١٦٣٣ فداناً صالحة جداً (أراضى درجة أولى) و ٢٨٢٤٤٠ فداناً جيدة الصلاحية (درجة ثانية) ، أما الأرض المتوسطة الصلاحية فقدرت بنحو ١٢٤٩٤٠٥ أفدنة . فى حين كان هناك ١٧٢٤١١ فداناً صالحة للمحاصيل السطحية فقط .

٢ - وجود كميات كبيرة من المياه الجوفية فى الصحراء الغربية به حوالى (١٨٠ - ٢٠٠) ألف مليار متر مكعب ، وهى مياه أقل ملوحة من نهر النيل .

٣ - إمكانية تنمية الثروة الحيوانية بالمنطقة ، وخاصة الإبل وبعض الأنواع من الأغنام حول شواطئ بحيرة السد العالى ، وإقامة صناعات صغيرة عليها ؛ لزيادة دخول المربين .

٤ - صلاحية التربة للزراعة ، مما يدعو لعدم الحاجة لاستخدام المخصبات والكيماويات الزراعية ، مما يعطى لمنتجات المشروع رواجاً فى الأسواق الخارجية .

٥ - وجود بحيرة ناصر بالقرب من المشروع ، والتي يمكن الاستفادة منها فى العديد من المجالات الغذائية والصناعية على اختلاف أشكالها .

٦ - توافر كم من الثروات المعدنية ، بحيث يمكن استغلالها فى أنشطة تعدينية وصناعية مختلفة .

٧ - توافر مقومات الأنشطة السياحية الأثرية والعلاجية وسياحة السفارى والمحميات الطبيعية مما يدعم عملية التنمية بالمنطقة .

٨- وجود دعم قوى للمشروع ، سواء من المؤسسات العالمية ، أو الإقليمية ، أو

على المستوى المحلى من القيادات السياسية ، ويمثل هذا كله قاعدة أساسية يمكن الانطلاق منها .

كما ركزت الدراسة - فى إطارها النظرى أيضا - على بعض متطلبات التخطيط الاجتماعى فى منطقة توشكى ، وفى هذا السياق أشارت الدراسة إلى عدد من الأبعاد التى يجب مراعاتها عند التخطيط الاجتماعى لهذا المشروع ، وهى :

١- ضرورة توفير متطلبات المعلوماتية عن كل ما يتعلق بمشروع توشكى ، وذلك من خلال توفير قاعدة بيانات دقيقة تحتوى على بيانات العديد من الدراسات الكشفية ، وقبل بدء موجات التوطين البشرى ، وإجراء دراسات اجتماعية اقتصادية على العديد من القرى فى إقليم الواحات ، وتقدير مستقبل السكان ونوعية الفئات الاجتماعية المستهدفة للتوطن فى توشكى .

٢- أهمية البدء فى إقامة البنية الأساسية للمشروع (مواصلات ، اتصالات ، مياه ، وصرف ، وكهرباء ... إلخ) .

٣- متطلبات بيئية خاصة بجميع المجالات والأنشطة التى تجرى فى منطقة المشروع ؛ للمحافظة على نظافة البيئة ، وعدم تلوثها ، ويرتبط ذلك بوعى بيئى عال .

٤- ضرورة توافر خدمات صحية ملائمة للظروف المناخية والجغرافية لموقع المشروع .

٥- إنشاء عمارات ملائمة للأنشطة الاقتصادية والحياة الاجتماعية المتوقعة .

٦- تنمية المهارات والقدرات البشرية للعاملين والمهاجرين لمنطقة المشروع من النواحي المعرفية والعقلية ، بما يضمن - بصفة عامة - فرص الإبداع والمشاركة .

٧- توافر درجة عالية من الوعى بشكل عام بالمؤثرات المتبادلة ، سواء فيما بين البشر وبعضهم البعض أو بينهم جميعا والبيئة الطبيعية والاجتماعية والصناعية .

٨- ضرورة توافر إطار مؤسسى وتنظيمى قوى قادر على إدارة موارد البيئة ، وتحسين نوعية عناصره ، والتنسيق الملائم فيما بينها .

٩- تنوع وتوفير متطلبات التشغيل بما يضمن إتاحة فرص عظيمة للمشاركة الإنتاجية كما وكيفا .

كما شمل الإطار النظرى للدراسة عرضا موجزا لبعض السيناريوهات الاجتماعية حول أبعاد المشروع وأهدافه ، وعلى التوقعات التى أثرت حول نمط التنمية والمجتمع المتوقع ، وأسس جذب السكان ، وآلياته ، ونمط القيم ، ومشكلات التكيف ، وتوزيع الحيازات .

- فبالنسبة لنمط التنمية والتركيب السكانى ، رأت الدراسة أن التنمية المتوقعة قد تكون تنمية زراعية تستتبعها أنشطة صناعية وخمبية متقدمة ، ومن ثم تتطلب نوعية من البشر ، ونوعية حياة تعكس أساليب الحياة الزراعية . وقد يكون نمط التنمية المتوقع نمطا متوازيا ، حيث محاور الزراعة ، والصناعة ، والتعدين ، والخدمات المتطورة ، ونوعية البشر والإنتاج المتقدم ، والتكنولوجيا المتطورة .

- وعن النسق الإيكولوجى ، فقد ذهبت الدراسة إلى علاقة الإنسان بالبيئة ، وطبيعة الأنشطة التى يزاولها ، والتأثير والتأثر المتبادلين فيما بينهما ، كما يعكس نمط الخبرات المطلوبة والاستخدامات الاجتماعية والاقتصادية للمنازل ، واستخدامات المكان ونمط الملكية الزراعية ، ونمط الكثافة السكانية .

- النسق الاقتصادى (نمط التوزيع والعدالة) ، وفيه تم التركيز على نمط

الحيازات الزراعية وفرص العمل المتاحة والمتوقعة ، ومدى تحقيق كل من هاتين القضيتين للعدالة الاجتماعية ، هذا إلى جانب نوعية العمالة التي تتطلب توافر مهارات معينة ، خاصة في ظل استخدام المزارع الكبيرة التي تتطلب تكنولوجيا متقدمة .

- أما النسق الاجتماعي وما يرتبط به من مشكلات - خاصة مشكلات التكيف مع المجتمع الجديد - فقد ركزت الدراسة على العلاقات التبادلية والأنوار والمراكز والمكانات المتوقعة داخل النسق الاجتماعي ، وانعكاسات التغيرات عليها ، سواء كانت داخلية أو خارجية . وناقشت الدراسة أيضا المشكلات المتوقعة في منطقة المشروع باعتبارها مجتمعا مستحدثا يسوده نمط واسع للحيازات الزراعية ، ويضم فئات سكانية ذات ثقافات فرعية متباينة ، تعيش في ظل ظروف بيئية وجغرافية متباينة ونمط تكنولوجيا مرتبط بفكر مختلف ، حسب التركيبة السكانية ، والاعتبارات الاقتصادية المصاحبة لها .

وفي ضوء الإطار النظري السابق تم تقسيم البحث إلى عدد من المحاور :
ركز الأول على الأهداف الاجتماعية لمشروع توشكى ، ومواجهة الفقر والبطالة والتكدس السكاني . وفي هذا المحور تم تناول موضوع الفقر باعتباره ظاهرة في مصر عبر التاريخ ، وأشار إلى أن هناك مشكلات عديدة مرتبطة بقياسه ، سواء في مصر ، أو العالم ، وهو مفهوم يعاني مشكلات على المستوى اللغوي ، حيث تباينت استخداماته بين معاجم اللغة . أضف إلى ذلك أن الفقر ليس قضية اقتصادية ، وإنما قضية مركبة متعددة الأبعاد (اجتماعية ، وسياسية ، وثقافية ، واقتصادية) . ولا تقف مشكلة القياس عند حد الاختلافات المفاهيمية ، بل يمتد إلى قضية تباين المعايير المستخدمة في تحديد خط الفقر . ففي مصر - مثلا - أوضح تقرير التنمية البشرية (الصادر من معهد التخطيط

القومى ١٩٩٦) أن مؤشرات الفقر غير مستقرة عند نسبة معينة ، فهى تتذبذب ارتفاعا وانخفاضا من نسبة لأخرى ، فمثلا بلغ عدد الحالات الفقيرة (فى عام ١٩٩٦) ١٢٥ مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر مقابل ١٩ مليون حالة فى عام ١٩٩٠. كذلك تباينات توزيعات الفقراء فيما بين المحافظات ، وتغير مواقعها من إقليم لآخر ، حيث كان النصيب الأكبر منهم يقعون فى إقليم الوجه القبلى ، وخاصة المناطق الريفية منه .

وإلى جانب نمط الملكية والحياسة وعدالة توزيعها وبور كبار الملاك والسياسات الزراعية ، فإن حالة الفقر فى مصر يمكن إرجاعها إلى الانخفاض فى الاستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة فى ضوء ما يخصص من استثمارات للاقتصاد المصرى ، أضف إلى ذلك بعض المتغيرات ، والسيطرة الخارجية المستمرة لعل أبرزها المساعدات الخارجية للمشروعات الاستثمارية .

ومن الموضوعات التى تم تناولها فى إطار هذا المحور موضوع البطالة ، واقعها ، وتحدياتها المستقبلية : وفيه أُلقت الدراسة الضوء على واقع البطالة فى مصر على مستوى كل من الحضر والريف وأقاليم الجمهورية ومحافظاتها ، وأشارت إلى أن ظاهرة البطالة ظاهرة عالمية ، إلا أن تفسيرها يجب أن يأخذ فى الاعتبار خصوصية المجتمعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، مع عدم إهمال التفاعلية العالمية .

كما يتضمن هذا المحور عرضا لبعض التوقعات المأمولة من وراء مشروع تنمية جنوب الوادى ، وخاصة فيما يتعلق بتوفيره الآلاف من فرص العمل ، وتوزيع مساحات من الأرض الزراعية ، وربط التكنولوجيا المتقدمة بهذه الأنشطة ، إلى جانب قيام عدد من الجمعيات الأهلية بدعم فرص الحياة الاجتماعية ، وتوفير برامج التدريب والتشغيل . وتدعيم المشروع لقيم الولاء

والانتماء للمجتمع القومى .

أما المحور الثانى فقد اهتم بالمشكلة السكانية وقضايا التنمية ، وفى هذا الإطار تم تناول مشروع توشكى باعتباره نواة أساسية للتنمية ، وتعمير الصحارى ، وربطها بواى ودلتا النيل ، وأنه يسهم فى زيادة المساحة المأهولة إلى ٢٥٪ من مساحة مصر خلال الأعوام العشرين القادمة ، وفى إقامة مجتمعات صناعية زراعية سياحية شاملة لكل الخدمات . إلى جانب خلق مصادر للرزق وفرص العمل ، والتخفيف من الضغط السكانى القائم فى بعض المناطق ، وتوفير عنصر الاستقرار للبؤى الرحل ، والعمل على استقرار الأمن القومى ، وربط سياسات التوطين مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، مع الحرص على توفير ظروف جديدة ملائمة للحياة من حيث التخطيط والتنفيذ ، وإتاحة الموارد والخدمات فى منطقة المشروع لاستثمارها بصورة سهلة وسليمة . وفى ضوء ذلك تنهّب الدراسة إلى أنه إذا كان مشروع جنوب الوادى قد قام على فلسفة مجملها إعادة توزيع سكان مصر ، والخروج من الازدحام الرهيب فى الوادى ودلتا النهر إلى حيث الرحابة ، وإقامة البناء والتنمية الزراعية والصناعية والسياحية والعمرانية ، فإن أهداف هذا المشروع تمثلت فى :

- ١ - تغيير وجه الحياة فى ٤٦٪ من مساحة مصر ، وتحويل تلك المناطق إلى مناطق جذب سكانى .
- ٢ - إضافة مساحة جديدة من الأرض الزراعية .
- ٣ - إقامة مجتمعات زراعية وصناعية تعتمد على الموارد المتاحة ، والتي تنتجها الأراضى الزراعية بالمنطقة .
- ٤ - إقامة مشروعات للثروة الحيوانية ؛ بهدف توفير متطلبات التصدير الخارجى والسوق المحلى .

٥ - إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة تساهم في إعادة رسم الخريطة السكانية لمصر ، ومعالجة قضية التكس السكاني .

٦ - إنشاء شبكة من الطرق تخدم أهداف خطط التنمية .

٧ - تشجيع النشاط السياحي ، وخاصة السياحة العلاجية وسياحة السفارى .

وأخيرا قدم المحور عرضا للسياسات المتبعة لتحقيق ذلك ، والتي من

بينها :

١ - الاهتمام بالمدن الجديدة فى النطاق الجغرافى لإقليمى القاهرة الكبرى

والإسكندرية ، وفى منطقتى الطرف الشرقى والغربى للدلتا ؛ لجذب

الهجرات السكانية المتجهة إليها من المناطق الطاردة للسكان .

٢ - أهداف الاستصلاح وتنمية المجتمعات الجديدة .

٣ - الاهتمام بالمشروعات السياحية واحتياجاتها من البنية الأساسية .

٤ - إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة .

٥ - مشروع شروق للتنمية الريفية والمعنى بالارتقاء بمستوى خدمات البنية

الأساسية فى الريف حاليا .

كما عرض المحور الثالث الدراسات والبحوث والأوراق والتقارير البحثية

حول مشروع تنمية جنوب الوادى وبعض المجتمعات العمرانية الجديدة ، والتي

تهدف إلى :

- رصد التجارب التنموية السابقة فى مجال المجتمعات والمدن العمرانية

الجديدة .

- تحليل ومقارنة رؤى المتخصصين والخبراء حول الأبعاد الراهنة والمتطلبات ،

وتوقعات المستقبل حول مشروع تنمية جنوب الوادى ، بالتركيز على الأبعاد

والأهداف الاجتماعية للمشروع ، خاصة فى ضوء نمط التنمية والحيازات

- الزراعية ، ونمط السكان المتوقع ، وبناءات القوة ، ومواقف الصراع ، والعمل التعاوني ، وعلاقات الاندماج والتكامل ، وآليات تحقيقها .
- وقد تم تصنيف هذه الدراسات إلى ثلاث مجموعات :
- الأولى منها شملت الدراسات والأوراق التي اهتمت بالأبعاد الخاصة بالموارد المائية والزراعية .
 - والثانية تضمنت الدراسات ذات المنظور الجغرافي .
 - أما الثالثة فكانت عبارة عن الدراسات ذات المنظور الاجتماعي الثقافي .

الإجراءات المنهجية

- تبلورت منهجية الدراسة الراهنة فى عدد من النقاط هى :
- ١ - توثيق التجارب والدراسات السابقة فى تأسيس المجتمعات المستحدثة وتحليلها (سبق الإشارة إليها فى المحور السابق) ، مع بعض نماذج لدراسات الحالات الواقعية ، من خلال استطلاع آراء الخبراء وبعض المسؤولين والمتخصصين ، وذلك من خلال دليل المقابلة ، والذى ركز على الجوانب التالية :
 - الأهداف والأبعاد الاجتماعية لمشروع توشكى .
 - كيفية تحقيق وتنفيذ هذه الأهداف .
 - الصعوبات والمشكلات المتوقعة فى تنفيذ المشروع .
 - نوع التكنولوجيا المطلوبة للمشروع .
 - معايير اختيار المنتفعين من المشروع ، والتعرف على احتياجاتهم .
 - أساليب الجذب المطلوبة لتحفيز السكان للهجرة لموقع المشروع .
 - نوع المجتمع المتوقع : زراعى ، صناعى ، زراعى صناعى ، تجارى .
 - أشكال الملكية الملائمة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية .

- حجم المزارع الجديدة : صغيرة ، متوسطة ، كبيرة .
- متطلبات تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعى .
- القيم المتوقعة فى المجتمع الجديد .
- صور الصراع المتوقعة فى ضوء الاختلافات الثقافية وسبل مواجهتها .
- القانون السائد فى المجتمع الجديد : عرفى ، وضعى ، كلاما ، نوع الجرائم المتوقعة .
- المعايير التى تساعد على إعادة تنظيم المجتمع فى وحدة اجتماعية واقتصادية .
- دور المرأة المتوقع فى المشاركة فى هذا المجتمع الجديد .
- ٢ - تأسيس قاعدة بيانات حول هذا المشروع ، سواء بيانات إحصائية من الوزارات المعنية ، أم بيانات تفصيلية عن الأعمال التنفيذية وعدد السكان المستفيدين من المشروع والمهارات المطلوبة (حجم المشروعات ونمطها ونمط التمليك والتكنولوجيا المستخدمة) .
- ٣ - تحديد الآثار والنتائج المتوقعة على الودى القديم من حيث الخريطة السكانية وتوزيعها ، والعمالة وفرص التدريب والتشغيل ، وتخفيف حدة البطالة ومعدلاتها المتوقعة ، وانعكاس ذلك كله على مشكلة الفقر .
- ٤ - تحديد الحوافز الاجتماعية لجذب وتوطين العمالة فى منطقة توشكى (الإمكانات والخدمات ، الحوافز المادية ، الروابط الاجتماعية ، المشاركة فى الإدارة وتدعيم الولاء) .
- ٥ - المعوقات المتوقعة : الصراعات المحلية ، وعدم التجانس ، وعدم التكيف .
- ٦ - الآليات : خاصة وآلية تحقيق الاندماج والترابط بين المستوى المحلى والقومى ، آلية تخفيف الصراعات المحلية والخارجية .

هذا ، وقد كانت هذه الإجراءات المنهجية بمثابة مدخل للدراسة الميدانية ،
والتي تمثلت أهدافها فيما يلى :

- تقديم رؤية تحليلية لبعض ما نشر فى الصحف القومية والحزبية ؛ بقصد إلقاء
الضوء على رؤى المؤيدين والمعارضين للمشروع من خلال ما نشر فى بعض
الصحف القومية والحزبية المصرية . حيث أجريت الدراسة على ١١٠ مقال ،
وخبير ، وتحقيق صحفى ، تم اختيارها بشكل عشوائى ، وتم نشرها فى الفترة
من ١٩٩٧ حتى ١٩٩٩ .

وقد كشفت القراءة التحليلية لهذه المقالات والأخبار والتحقيقات الصحفية
ثلاث قضايا أساسية أثارها المعارضون ، باعتبارها أهم الأبعاد التى تمثل عقبة
فى طريق أى مشروع قومى بهذا الحجم وهى :

- ١ - الموقع ، ويتضمن التربة والمناخ .
- ٢ - المياه ، ويتضمن مشكلات الري والصرف .
- ٣ - الطاقة ، ويتضمن مشكلات توليدها ونقلها .

كما طرح المؤيدون ثلاثة أبعاد أخرى تعتبر بمثابة الركائز التى يستند إليها
المخططون فى مثل هذه المشروعات وهى :

- ١ - أن المشروع يعد محورا أساسيا للتنمية فى مصر .
- ٢ - امكانية استغلال عائدات الاستثمار بالمشروع .
- ٣ - الاستفادة بالدراسات الدولية والمحلية حول المشروع .

هذا وقد ركزت الدراسة على بعض المشكلات التى أمكن استخلاصها من
آراء المؤيدين والمعارضين للمشروع وهى :

- ١ - التكيف الاجتماعى بين العناصر المهاجرة إلى جنوب الوادى بتوشكى فى
ظل الظروف الإيكولوجية والاجتماعية السائدة هناك .

- ٢ - العائدات الاقتصادية وعلاقتها بالنواحي الاجتماعية والسياسية والأمنية .
- ٣ - مشروع توشكى ومشكلات البطالة والتزايد السكاني في مصر .
- ٤ - معوقات التوظيف في مشروع توشكى .
- ٥ - المشكلات الصحية وسبل مواجهتها في منطقة توشكى .
- ٦ - الانتماء والمواطنة . أحد أبعاد مشروع جنوب الوادي .
- التعرف على آراء الخبراء وبعض المسئولين حول الأبعاد والأهداف الاجتماعية لمشروع توشكى ، بالتركيز على هذه الأبعاد وتلك الأهداف ، وذلك من خلال الآتى :
- كيفية تحقيق هذه الأهداف .
- الصعوبات والمشكلات المتوقعة في التنفيذ .
- نوع التكنولوجيا المطلوبة ، وعلاقتها بمهارات وقدرات العاملين والسكان الجدد وبرامج تدريبهم .
- كيفية تصور التركيبة الاجتماعية والاقتصادية المثلى للسكان المستهدفين .
- معايير اختيار المنتفعين في المشروع ، والتعرف على احتياجاتهم ، والاعتبارات التي تراعى عند اختيارهم .
- أساليب الجذب المطلوبة لتحفيز السكان للهجرة لموقع المشروع .
- نوع المجتمع المتوقع : زراعى ، صناعى ، زراعى صناعى ، تجارى .
- حجم المزارع الجديدة (صغيرة ، متوسطة ، كبيرة) ، ومزايا وعيوب كل منها .
- متطلبات تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعى .
- القيم المتوقعة في المجتمع الجديد .
- صور الصراع المتوقعة في المجتمع في ضوء الاختلافات الثقافية ، وكيفية مواجهتها .

- دور المرأة المتوقع فى المشاركة فى المجتمع الجديد .
وفى النهاية عرضت الدراسة أهم الاستخلاصات والسيناريوهات المحتملة
حول موضوع الدراسة .

وقد أمكن تقسيم هذه الاستخلاصات لعدد من المحاور ، وهى :

أولاً: الدروس المستفادة من خلال توثيق التجارب والدراسات السابقة

١ - إن هناك حاجة ملحة لهذا المشروع فى مواجهة الفقر والبطالة والتكس
السكانى ، وأن هذا المشروع قد قام على أساس العديد من الدراسات
العلمية متعددة المنظور ، والتي تركزت على الطابع الاقتصادى .

٢ - تباين التقديرات حول فرص العمل المتوقعة ، وتباين أنماط الملكية الزراعية ،
مع عدم وضع قيود الحد مع اتساع الملكيات ، والتركيب السكانى ،
ومشكلات التكيف ، والصعوبات المتوقعة ، واحتمالات الصراع ، ونمط
المجتمع ، والثقافة الجديدة .

٣ - أهمية التزامن بين إقامة البنية الأساسية والمكونات الأخرى للتخطيط
المتكامل .

٤ - الأخذ فى الاعتبار مشكلات التكيف ، واحتمالات عدم الرضا ، والنمط
المعمارى ، وبرامج التدريب والتأهيل ، وعدالة التوزيع الخدمى ، مع توافر
تلك الخدمات .

٥ - أهمية التنسيق بين الجوانب التخطيطية والأهداف الاستيعابية .

ثانياً: المشروع بين المؤيدين والمعارضين

- ١ - أبرزت الدراسات التحليلية توافر عدة مقومات لنجاح المشروع ، وهى :
 - أ - وجود مساحات كبيرة من الأرض صالحة للزراعة .
 - ب - وجود خزان كبير للمياه الجوفية بالمنطقة .
 - ج- إمكانية تنمية الثروة الحيوانية واستغلال شواطئ بحيرة ناصر وتربية الأغنام .
 - د - إمكانية الزراعة بلون مخصصات .
 - هـ- توافر كم من الثروات المعدنية .
 - و - مقومات النشاط السياحى .

ثالثاً: الأبعاد الاجتماعية لمشروع توشكى

- ١ - إن نمط التنمية المتوقع نمط متواز ، حيث محاور الزراعة والصناعة والتعدين والخدمات المتطورة ، والذي ينعكس - بالضرورة - على طبيعة ونمط السكان . ومع هذا فلقد تباينت بدائل نمط المجتمعات المتوقعة من مجتمعات ريفية ، مجتمعات من العمال والمهندسين وموظفى الخدمات ، وكشفت آراء الخبراء وبعض المسؤولين عن وجود عدة بدائل (المجتمع التكاملى ، المجتمع المركب : زراعى صناعى تجارى ، أو مجتمع زراعى صناعى فقط) .
- ٢ - بالنسبة لنمط التركيب السكانى ، فإن هذا النمط يعكس عديداً من المتغيرات ، خاصة النوع ، والعمر ، والمهارة ، والحالة الزوجية .
- ٣ - من حيث النوع اتجهت آراء الخبراء وبعض المسؤولين إلى أن الأولوية للذكور ، مع إمكانية زهاب الأسر الصغيرة الحديثة الزواج فى حالة استقرار الظروف المعيشية .

- ٤ - اتفقت التحليلات على أن الشريحة العمرية المتوقع أن يستند إليها هذا المجتمع هي شريحة الشباب ، مع توفير مهارات العمل بأشكاله المختلفة .
- ٥ - تباينت التحليلات فيما يتعلق بالمصدر أو المنبع . فبينما أكدت تحليلات آراء الخبراء وبعض المسؤولين على أن تكون هذه العمالة متنوعة من محافظات الجمهورية وبطريقة متزنة ، فى حين كانت هناك توقعات بأن الغالبية ستكون من محافظات الصعيد ، مع عدد قليل من محافظات الشمال .
- ٦ - الفئات المفضلة للانتفاع بالمشروع من نوى المستوى الدراسى المرتفع ، الفئة العمرية المتوسطة (الشباب) ، والمقبلين على الزواج ، أو الأسر الحديثة ، والحالة الصحية الملائمة ، والمتعطلون حاليا ، والفقراء ، ومحدودو الدخل ، والذين يتمتعون بدرجة عالية من الانتماء والولاء الوطنى .
- ٧ - أكدت الدراسات السابقة على توقع سيطرة الملكيات الكبرى ، غير أن آراء الخبراء والمسؤولين قد توزعت على ثلاث مجموعات :
- الأولى - تؤكد على ضرورة الملكيات الصغيرة .
- الثانية - تؤكد على الملكيات لمتوسطى الدخل ، وتوسيع قاعدة الانتفاع .
- والثالثة - للملكيات الواسعة .
- ٨ - أما عن البعد التكنولوجى ، اتفقت التحليلات على ضرورة توافر قاعدة بيانات دقيقة ، واستخدام التكنولوجيا الملائمة لنظافة البيئة ، وعدم تلوثها ، إلى جانب توافر برامج تدريبية للتشغيل والصيانة والوقاية .
- ٩ - إن القيم المتوقعة ترتبط بنمط المجتمع الجديد ونمط الملكية الزراعية والطبقة المتوقعة سيطرتها . ومن المتوقع ظهور قيم : المبادرة ، والإنجاز ، والفاعلية ، والفردية ، والتنافسية ، وقدرة الفرد على إدراك دوره فى ظل الإنتاج الواسع . وأكدت آراء الخبراء وبعض المسؤولين على ضرورة نشر قيم :

الإيثار ، والتعاون ، والمساواة ، ودعم مشاركة المرأة .

١٠- أما من الصعوبات والمشكلات المتوقعة فتمحور حول مشكلات التكيف والصراع التي قد تظهر عند تكوين المجتمعات الجديدة ، خاصة في ظل تباين الثقافات الفرعية المصدرة ، ونمط النشاط السائد ، وطبيعة العلاقات والقواعد التي تحكمها ، وعدد الجماعات المهنية ، وتنوع الفئات العمرية .

رابعاً: المشروع وأهدافه في مواجهة الفقر والبطالة والتكدس السكاني في الوادي القديم

١ - من المتوقع أن يقدم المشروع ٢٨ مليون فرصة عمل ، ودعم عمليات التصدير ، والتي تنعكس على العلاقة بين الواردات والصادرات ، وانعكاساتها على المستوى المعيشي العام .

٢ - يواجه المشروع مشكلة الفقر من خلال حصول المشاركين الفقراء على الأرض ، وزيادة الإنتاجية الزراعية ، وعائد العمل الزراعي ، وبالمطبع فرص العمل .

٣ - يهدف المشروع إلى إقامة مجتمعات عمرانية تستوعب خمسة ملايين مواطن ، وذلك سوف يخفف من حالة التكدس السكاني في الوادي القديم .

أما بالنسبة للسيناريوهات المحتملة وملامح نموذج وحدة التنمية المتوقعة ، فقد تم التركيز منها على :

١ - سيناريوهات محتملة قد تظهر على عدة متصلات هي : نمط المجتمع الزراعي الصناعي/النمط المتوازن ، متصل حل المشكلات/استمرار المشكلات .

أ - سيناريو مجتمع زراعي صناعي قائم على أساس المزارع الواسعة ، وتطور أبعاده حول العناصر التالية :

- تخصيص الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية المستصلحة لعدد من

المستثمرين الكبار ، تتوزع المساحات المحتملة ما بين ٢٠ ألف ، و١٢٠ ألف فدان .

- استخدام التكنولوجيا الملائمة لهذا النمط الواسع من المزارع ، والتي تعتمد على جدواها الاقتصادية .

- إن نمط السكان يعكس نمطا ذكريا وشبابيا (٢٥ - ٤٠ عاما) اختياريا انتقائيا ، ومن ثم لا يرتبط بمصادر محددة ، أو من محافظات بعينها ، خاصة على المدى القصير .

- ظهور قيم المنافسة والفردية والمبادرة مقارنة بغيرها من القيم السائدة في أنماط المجتمعات الأخرى ، والقدرة على التكيف مع الواقع الجديد .

ب - سيناريو النمط المتوازن : ويقوم هذا النمط على أساس توزيع الملكيات على مساحات كبيرة ومساحات صغيرة ، أو تتوزع على شركات متخصصة ذات ملكيات واسعة وصغار المستثمرين والجمعيات التعاونية ، وصغار المزارعين والشباب ، ويعكس هذا السيناريو اتجاهها نحو تحقيق التوازن بين المربودات الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - ملامح نموذج وحدة التنمية المتوقعة ، يأخذ هذا النموذج في اعتباره المحاور الاجتماعية والمادية والبشرية التالية :

أ - محاولة تحقيق الرغبة في الحفاظ على الهوية الثقافية الاجتماعية لمصر .

ب - توجيه الثقافة السائدة للنمط العمراني ، بحيث يخرج استنادا إلى الأسس الاجتماعية الراسخة الواقعية ، واستشرافا للمستقبل في الوقت ذاته .

- ج - الأخذ فى الاعتبار التغير فى الوظائف الاجتماعية للتخطيط العمرانى فى المناطق الجديدة ، بحيث يدخل فى إطارها السكن العائلى ، والخدمات العامة ، والإنتاج الاقتصادى .
- د - إمكانية تنوع مصادر الدخل ، وعدم اقتصره على الزراعة فقط ، مما ينعكس على عملية التخطيط .
- هـ - السعى نحو تحقيق مبدأ المشاركة ، ويتحقق ذلك بضرورة مشاركة المواطن فى صياغة المخططات العمرانية المستقبلية لمناطق صغار المستثمرين .
- و - محاولة الاختيار بين بديلين : أن تكون المجتمعات الجديدة امتدادا لمجتمعات قديمة ، أو أن تكون جديدة بكل تكويناتها ، مع استخدام آليات تحقيق الاندماج فى ثقافة جديدة مع الثقافة الأم .
- ز - البدء فى إقامة البنية الأساسية متزامنة مع عناصر التخطيط .
- ح - توفر جهاز فنى ملائم للظروف الحياتية (فريق طبى واغ سريع الاستجابة ، مع نظام اتصالات متقدم) .
- ط - إعداد مراكز التدريب المهارى لاستخدامات المياه وأساليب الزراعة غير النمطية ، وإنشاء الورش الصغيرة ، ودعم تكوين الجمعيات الأهلية .

Abstract

**DIMENSIONS AND SOCIAL GOALS
OF THE TOSKA PROJECT**

Kamel Abd El Malek

This article represents a summary of the final report of the research titled "Social Goals and Dimensions of Toshka Project". It aims at achieving three main goals:

The first: to document previous experiences and studies about establishing new communities, in order to determine the social dimensions of this project and to prepare a database about it.

The second: to discuss and criticise pro and anti points of view towards this project.

The third: to know the points of view of a sample of experts and specialists.

In order to achieve these goals, the research used an interview guide on a sample of experts and decision makers.

نظرية في الحرية من البعد النفسى إلى البعد السياسى *

عرض

علا مصطفى **

حيرت الحرية المفكرين والفلاسفة ورجال السياسة منذ القدم ، وشغلت صفحات وصفحات من الكتب ، كما كانت وراء العديد من حركات التحرر والثورات . وحتى اليوم مازالت الحرية تشكل موضوعا هاما تختلف وتتصارع حوله الآراء . ويأتى الكتاب الذى نتناوله بالعرض لي طرح بعدا جديدا ، فعلى الرغم من اعترافه بأن نقطة البداية لديه تنطلق من المفكرين الكلاسيكيين أمثال هوبز Thomas Hobbes وكانت Immanuel Kant ، فإنه يسعى لبناء نظرية موحدة للحرية ، بديلا عن نظريتين : واحدة تتوجه إلى موضوعات متعلقة بحرية الإرادة ، والأخرى إلى موضوعات مرتبطة بالحرية السياسية . هى إذن محاولة لبناء نظرية تفسر حرية الإرادة بشكل يؤكد قيام حرية سياسية يمكن الدفاع عنها ، وفى نفس الوقت

* Pettit, Philip, A Theory of Freedom. From the Psychology to the Politics of Agency, U.K., Polity Press, 2001 .

** مستشار ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الأربعون ، العدد الثانى ، مايو ٢٠٠٢ .

تفسر الحرية السياسية بشكل يؤيد قيام حرية الإرادة يمكن الدفاع عنها .
وبعبارة أخرى يسعى الكاتب إلى نظرية تزيل الحواجز بين الجانب النفسى
والجانب السياسى للحرية ، بل ويتؤكد على مايربطهما .

إن مؤلف الكتاب أستاذ للفلسفة ، ومتخصص فى النظرية السياسية
والنظرية الاجتماعية ، مما يجعله مستوعبا للأبعاد المختلفة فى معطياته ومنهجه .
وقد دار حديثه حول التأكيد على حرية الفرد ، مما يجعله ينأى عن اهتمامه بالقوة
النفسية فحسب ، كما أن طرحه للحرية السياسية يدور حول حرية الفرد كهدف
للفعل السياسى . حرية الفرد إذن لها جوانب ثلاثة ، فتتمثل أولا فى حرية الفعل
الذى يقوم به الفاعل فى أى ظرف من الظروف ، وتتمثل ثانيا فى حرية الذات
المتضمنة فى قدرة الفاعل على التفاعل مع ما يحدث بدلا من النظر إليه كمراقب
خارجى ، كما تتمثل ثالثا فى حرية الشخص باعتباره يحظى بمكانة اجتماعية
تجعل الفعل الذى يقوم به هو فعله ، وليس نتيجة ضغط من جانب الآخرين .
وهكذا يكون لحرية الفرد جانب اجتماعى مثلما لها جانب نفسى . وتأخذنا
مناقشة هذه الحرية بالضرورة فيما وراء حرية الإرادة كما تدرك تقليديا ، كما
تأخذنا إلى أمور سياسية ذات الصلة .

ويتكون الكتاب من سبعة فصول : الفصل الأول ، وعنوانه تأسيس الحرية ،
يتناول المؤلف مفهوم الحرية ، ويرى أنها متوحددة مع المسؤولية ، فعندما يكون
الفرد حرا ، بالمعنى الأكثر عمومية ، هو أن يكون مستعدا تماما لتحمل
المسؤولية ، أى أن يكون مستعدا كلية لأشكال ربود الفعل ، والتي قد تتضمن
رفضاً أو تقديرا ، والتي تعد من خصائص العلاقات المبنية على المواجهة .

وتكمن الفكرة فيما وراء التحليل فى كوننا نعيش ونفكر من خلال الممارسة
التي تجعل من كل واحد منا مسئولا . ويؤدى هذا إلى الشرط الذى يتيح قابليتنا

لتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقنا ، والذي هو مرجعنا في الحديث عن الحرية . يتمثل إذن النقاش الأساسي لتحليل الحرية باعتبارها قابلية أو جدارة لتحمل المسؤولية في تفسير كيف يكون من البديهي أن يعد الفرد مسئولاً عما يفعله مادام يملك الاختيار . وإذا كان الفرد قابلاً تماماً لتحمل مسؤولية اختياره ، فلا بد من التعرف على الاختيارات أو البدائل المتاحة أمام الاختيار ، كما لا بد من التعرف على معايير الصواب والخطأ ، وتطبيقها على نفسه .

وإذا كان الفصل الأول يطرح تساؤلاً هاماً حول ما يجعل الشخص مستعداً لتحمل المسؤولية ، مفترضين أن هناك بنية واحدة مؤثرة ، فإن الفصول الثلاثة التالية تحاول الإجابة من خلال تناول الموضوع في السياق الفردي ، استناداً إلى تمييز الفرد عن تجمعات الأفراد . وتأتي الإجابة من خلال ثلاث نظريات للقدرة ، هي على التوالي : التحكم العقلاني ، والتحكم الإرادي ، والتحكم المبني على تبادل العلاقات . الأولى تبدأ من إقرار الحرية في الفعل ، والثانية من إقرار الحرية في الذات ، والثالثة من إقرار الحرية في الشخص . وذلك باعتبار أن كل نظرية تساهم في وضع منظور شامل للفرد الحر .

في الفصل الثاني ، وعنوانه الحرية كتحكم عقلائي ، يعرض المؤلف النظرية التي تقوم على أن الحرية ترتبط - بشكل أساسي - بممارسة التحكم العقلاني . وهنا يتم تعريف الفعل الحر على أنه الفعل الذي يجرى التحكم فيه عقلياً ، من خلال معتقدات ورغبات تم التوصل إليها عن طريق الفكر . ويعني هذا أن الذات تكون حرة عندما تتوافر لها القدرة الداخلية على الفعل الحر . كما يعني أن الشخص يعد حراً إذا توافرت له المكانة أو الوضع المطلوب للقيام بالفعل الحر ، ذلك أن العلاقات التي تربط الشخص بالآخرين تجعله في حالة تحكم عقلائي إزاء مايقوم به .

فى الفصل الثالث ، وعنوانه الحرية كتحكم إرادى ، يطرح المؤلف النظرية التى تقوم على أن الذات حرة فى المقام الأول ، إلا أن هذا لايفصل عن حرية الفعل ، أو حرية الشخص . إن الحرية كتحكم إرادى تبدأ من قصور التحكم العقلانى فى جعل الفرد حرا ، ذلك أنها تتعامل مع أفراد لايطرحون معايير يكونون فى إطارها مسئولين عن الفعل بشكل إرادى . إلا أنها أيضا تقدم شرطا ضروريا لحرية الذات إلا أنه ليس كافيا ، وتحتاج الحرية إلى إعادة طرح فى النظرية التالية .

ويتناول الفصل الرابع ، وعنوانه الحرية كتحكم مبنى على العلاقات ، الجانب الثالث لنظرية الحرية . وهنا يرى الكاتب أن حرية الشخص تبدأ فى علاقته بالآخرين . وتختلف تلك النظرية عن النظريتين السابقتين ، حيث إنها تتبنى التحكم الذى يتضمن العلاقات مثلما يتضمن القدرة على الإقناع المنطقى . فالناس يتمتعون بالحرية باعتبارها تحكمًا قائمًا على تبادل العلاقات ، فى ضوء القدرة على الدخول فى شبكة علاقات ، ومدى هذه القدرة فى إقامة علاقات قائمة على الصداقة مع الآخرين .

فى إطار هذه النظرية ، يكون الفرد حرا بقدر مايكون له علاقة بالآخرين . والفعل يعد حرا بقدر مايمكن السيطرة عليه فى إطار علاقات التبادل ، وإلى الحد الذى يكون فيه متوافقا مع حرية الشخص وحرية الذات . إن التحول إلى التحكم القائم على تبادل العلاقات - وهو فى جانب منه يفترض التحكم العقلانى والتحكم الإرادى - يجعل من الممكن تجاوز المشكلات التى أثارها النظريتان السابقتان فى العلاقة بالشخص الحر ، والذات الحرة ، والفعل الحر .

وفى إطار هذه النظرية يعد القسر ، أو أى تدخل مماثل غير متوافق مع حرية الشخص . ويعنى هذا أيضا أن الذات الحرة لا تهرب فقط من الجوانب

المادية ، مثل ضعف الإرادة والقسر ، ولكنها تقوم بعملية تنشيط فى جوانبها النفسية . ويؤدى هذا إلى الإفادة من الحدس القائم على كون الشخص الذى يقوم بالفعل بإرادته الحرة ، قادرا على أن يفعل خلاف ذلك . ويساعدنا ذلك على تفسير لماذا يمكن أن نعد هذا الفرد مسئولا عما يفعله ، فى إطار المعايير العادية.

وتتحول الفصول الثلاثة التالية بشكل أكثر وضوحا نحو التعبير الاجتماعى والسياسى للحرية . وفى الفصل الخامس ، وعنوانه الحرية والاتجاه الجمعى ، يواجه الأفراد ضرورة تكوين وجهة نظر جماعية إزاء موضوعات مرتبطة عقليا . ويواجه الأفراد حينئذ اختيارا صعبا بين الميل إلى المنطق الفردى ، مما يسمح بلامعقلانية جمعية ، أو فرض عقلانية جمعية ، مما يقلل من الاهتمام بالمنطق الفردى.

ويؤكد المؤلف أن أى تجمع ملتزم بهدف معين سوف يواجه هذه المشكلة ، وبالتالي فسوف يضع أهدافا ويصدر أحكاما لاتتقابل مع أهداف وأحكام أعضائه ، وأحيانا أيضا قد لاتتقابل مع أهداف وأحكام تساندها الأغلبية . ويعكس هذا تعارضا داخل تجمعات الأفراد ككتلة مع الأفراد الذين يشكلونها .

وبالنسبة لموضوع المسئولية ، يتضح أيضا تشعب المسئولية الفردية والجمعية . وفى ضوء مايطرحه المؤلف يمكن للجماعة أو الجماعات القيام بأشياء بشكل يجعل المجموعات مسئولة عنها ، بينما الأفراد الذين يتحركون نيابة عنهم غير مسئولين ، فالأفراد يتحملون فقط مسئولية الأشياء التى يقومون بها كأفراد أثناء قيامهم بدورهم فى الجماعة ، كما يتحملون مسئولية النتائج المترتبة لهذه الأفعال .

وفى الفصل السادس ، وعنوانه الحرية وبناء السياسة ، يوضح الكاتب أن

ما تم طرحه حتى الآن له ارتباط غير مباشر بموضوعات سياسية . فإذا كانت حرية الفعل وحرية الذات لها جانبها النفسى فإن هذا يرتبط بالجماعة كما يرتبط بالفرد . وفى كل الأحوال هناك ارتباط بين ما يخص حرية الفرد والاهتمامات السياسية . ويتعين على مثال الحرية السياسية التعرف على متطلبات التحكم المبني على تبادل العلاقات ، حيث يتوقع من الدولة الحاكمة القدرة على توجيهه والتحكم فيه .

ويتضح أول مثال للحرية السياسية فى دور الدولة فى القيام بإزالة القيود غير الشخصية الراجعة إلى الإعاقة أو الجهل أو الفقر ، والاعتداء المقصود من جانب الآخرين . ويسمى هذا المثال للحرية ، "عدم فرض القيود" non-limitation .

ويأتى المثال الثانى المؤثر على الحرية السياسية ، ويتمثل فى "عدم التدخل" non-interference ، فمن المهم إزالة التدخل أو الإقلال منه أكثر من إزالة أو الإقلال من القيود . ويضعف هذا المثال من الناحية الاجتماعية بسبب رغبة الأفراد فى الحد من التحكم المبني على تبادل العلاقات .

ويتيح مثال الحرية السياسية باعتبارها "عدم سيطرة" non-domination التغلب على كثير من المشكلات ، فهو يسمح للدولة أن تتدخل دون سيطرة ، ومن ثم لا تكون مصدرا للمخاطرة بالحرية أو تهديدها . ولهذا المثال جذوره فى تراث الفكر الجمهورى الرومانى والرومانى المحدث . وقد حل محله فى نهاية القرن الثامن عشر المثال الليبرالى لعدم التدخل . ويعد الزمن الحالى مهياً لإحياء مثال الحرية السياسية "كعدم سيطرة" .

ويعد الفصل السابع من الفصول الهامة فى الكتاب ، ويحمل عنوان الحرية وتأسيس الديمقراطية . فإذا كنا رأينا فى الفصل السابق أن الحرية باعتبارها

عدم سيطرة تعد نمونجا من النماذج التى يتعين التمسك بها ، إلا أن الفصل الحالى يرى أن الاستفاضة فى الحديث عن عدم السيطرة قد ينتهى إلى جعل الدولة قوة تهدد بالسيطرة على الناس . فهى قد تحميمهم من قوى خاصة ، أو من أعداء خارجيين ، إلا أنها قد تملك قوة عامة أو حاكمة ، مما قد يمثل خطرا أكبر للسيطرة . بينما الأفراد ليسوا فى وضع يمكنهم من ممارسة قوة فعالة ، مما يتعارض مع معظم الكيانات الجمعية . وبالتالي فلا يوجد ضمان بأن الدولة لن تكون مسيطرة وديكتاتورية ، أى لا يوجد ضمان بأنها ستتابع المصالح العامة الملنة للأفراد .

ولواجهة هذا الخطر ، وانطلاقا من تصور مبنى على التعاقد من أجل تحقيق المصالح العامة ، يطرح المؤلف فكرة أن تجبر الديمقراطية الدولة على أن تسير فى طريق المصالح العامة الملنة لأفرادها ، وحسب هذه المصالح وحدها ، إذا كان للديمقراطية أن تتحقق بالطريقة المتصورة .

لقد كان مطروحا سابقا أن الديمقراطية الانتخابية تساعد على ضمان وصول المرشحين القادرين على التعبير عن المصالح العامة الملنة . وهكذا يتاح للدولة أن تتعرف على هذه المصالح وتأخذها فى الاعتبار . إلا أن الديمقراطية الانتخابية لا توعد بأن هذا سيتحقق ، وذلك فى ضوء وجود بعض السلبيات مثل تمثيل المصالح القطاعية ، وهكذا يرى المؤلف أن الديمقراطية الانتخابية تحتاج أن تستكمل بواسطة شكل مبنى على المفاضلة contestatory ، يمكن الناس كآفراد وكمجماعات من رفع أصواتهم المؤثرة ضد السياسات والممارسات التى لا تعكس - فى رأيهم - المصالح العامة الملنة .

وتمثل الديمقراطية - فى شكلها المزوج - شكلا من أشكال رد الفعل المناسب إزاء المشكلة المثارة عن تسلط الدولة ، ولا يعنى هذا أن الديمقراطية

خالية من القصور ، ومن هنا أهمية طرح طرق لتحسين الديمقراطية الحالية .
والدولة الديمقراطية بالمعنى الصحيح - فى رأى المؤلف - هى الدولة التى تستحق
أن تسمى بالدولة الحرة . وهى الدولة الوحيدة التى تستطيع أن تقول إنها تهمى
الناس ضد التسلط والسيطرة ، لئلا أن تصبح هى نفسها آلية مسيطرة .

وإذا كان المؤلف منذ البداية أكد وجود مبررات منهجية لإمكانية وضع
نظرية متكاملة للحرية بديلا عن نظريتين مجزأتين ، فإنه قد سعى فى فصول
الكتاب للوصول إلى هذا الهدف . وفى الخاتمة يعرض عشر خصائص تلخص
الموقف الذى تبناه ، ويبين كيف تعكس كل خاصية بطريقة ما المعوقات التى
تعترض النظرية الموحدة .

وتتمثل الخصائص العشر فى الآتى :

- ١ - تفسير الحرية فى الفرد والحرية السياسية .
 - ٢ - أولوية مبدأ المسؤولية .
 - ٣ - اختبار نظريات الحرية لدى الفرد .
 - ٤ - الأهمية المنسوبة إلى حرية الشخص .
 - ٥ - تفسير الحرية فى الذات .
 - ٦ - تفسير الحرية فى الفعل .
 - ٧ - بناء نظرية عن الحرية الجمعية .
 - ٨ - مبدأ عدم التدخل فى مواجهة مبدأ عدم فرض القيود .
 - ٩ - مبدأ عدم السيطرة فى مواجهة مبدأ عدم التدخل .
 - ١٠ - أهمية الديمقراطية الانتخابية المبنية على المفاضلة .
- وأخيرا ، فإن الدولة الديمقراطية - كما يراها المؤلف - هى تلك التى تدرك
المصالح العامة المعلنة لمواطنيها ، ويعنى هذا فى ضوء مثال "عدم السيطرة" أن

الدولة كلما زادت الديمقراطية بها ، كلما كانت غير ديكتاتورية ، وغير معوقة
لحرية أفرادها. وإذا كانت قوانينها وقراراتها تؤثر على اختيارات الناس كأي
التزامات طبيعية ، فإنها هي ذاتها لا تعرض حرية الناس للخطر .

وإننا نرى بعد هذا العرض لنظرية جديدة حول الحرية ، يعتقد المؤلف أنها
موحدة وشاملة ، أنه بذل محاولات جادة لتوحيد الآراء وتقديم أفكار جديدة ، إلا
أن هذا لا يعد نهاية المطاف ، حيث مازالت القضية مطروحة على المستوى النظرى
والواقعى . فمازالت الحدود غير واضحة تماما بين حرية الأفراد وسيطرة الدولة ،
كما تحول هيمنة دولة على أخرى ، وحتى هيمنة العولة ، دون تطبيق أى نظرية
عن الحرية بالنسبة للفرد ، أو للجماعة ، أو للدولة . إلا أنه يكفى المؤلف أنه أثار
موضوعا ساخنا حول الحرية ، وطرحه فى أبعاده المختلفة ، واجتهد من خلال
مناقشات حية فى ربط موضوعات كانت تبدو منعزلة ، وهو ما يحسب له .

الثقافة البدوية المتغيرة

دراسة أنثروبولوجية للهوية الثقافية في مدينة دهب *

أحمد عبد الموجود **

أولاً : مشكلة الدراسة

تحتل المجتمعات البدوية بثقافتها المتميزة حيزاً هاماً على خريطة الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع المصري ؛ نظراً لانتساع المساحة الصحراوية في مصر ، فهناك - على سبيل المثال - بدو الصحراء الغربية من الإسكندرية حتى السلوم ، وبدو الواحات المختلفة مثل : سيوة ، والبحرية ، والفراقة ، والداخلية ، والخارجية ، بالإضافة لشبه جزيرة سيناء التي تتمتع بأهمية خاصة بين صحراوات مصر ؛ نظراً للظروف التاريخية والسياسية التي مرت بها .

وتحمل ثقافات هذه المجتمعات الصحراوية العديد من السمات الثقافية التي تميزها كمجتمعات بدوية تختلف - في بعض سماتها - عن ثقافة المجتمع المصري ، ومن ثم تشكل ثقافات فرعية في بناء الثقافة المصرية .

- * ملخص رسالة ماجستير في الآداب ، قسم الاجتماع ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢ .
- ** باحث ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنتائية .

وتشير بعض دراسات الأنثروبولوجيا الثقافية إلى أن الثقافات الفرعية غالبا ما يكون لها مشكلاتها بالنسبة للمجتمع الكبير الذى تنتمى إليه نتيجة بعض التمايزات الموجودة بينها . ومن هذه المشكلات - على سبيل المثال - صعوبة مسابقة بعض هذه الثقافات لركب التنمية الاجتماعية ؛ بسبب صعوبة تفاعلها مع المجتمع الكبير ، مما يؤدي إلى عدد من المشكلات الخاصة بالانتماء والهوية ، وبالتالي صعوبة اضطلاعها بدورها فى المجتمع الأكبر .

ولقد ساهم فى تجسيد هذه المشكلات - بالنسبة لبعض هذه الجماعات - الظروف الإيكولوجية التى تمثلت فى عزلتها عبر فترات تاريخية سابقة . ويبدو ذلك فى سيناء التى رغم أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لمصر إلا أنها ظلت من المناطق المهملة حتى تم احتلالها ، ولم يبدأ الاهتمام بها إلا فى ظل الصراع العربى - الإسرائيلى ، وفى أعقاب الحروب المتتالية التى استهدفت هذه المنطقة بشكل مستمر .

ويعد أن ظلت هذه المنطقة فى عزلتها الإيكولوجية لفترة طويلة ، الأمر الذى أدى لسيادة نظم وتقاليد وسمات ثقافية محددة بين الجماعات البدوية القاطنة بالمجتمع ، تعرضت المنطقة خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلى لعمليات الاتصال الثقافى المباشر الذى أدى إلى حدوث نوع من التفاعل بين هاتين الثقافتين فى مجالات عديدة ، مما انعكس على بعض مظاهر الحياة فى المجتمع البدوى ، وهو ما حاولت هذه الدراسة رصد ؛ للتعرف على أوجه التكيف والقبول أو الرفض المختلفة التى نتجت عن هذا الاتصال الذى أدى لتهيئة عوامل التغير الثقافى . وتركز الدراسة على بحث دور هذه العمليات الثقافية فى إعادة تشكيل الثقافة البدوية التقليدية ، وأثار ذلك على هوية وانتماء أبناء هذا المجتمع المحلى إلى المجتمع المصرى الكبير .

وتسعى هذه الدراسة إلى رصد بعض السمات الثقافية البدوية الأصلية ، والكشف عن ملامح التغير فى بعض عناصرها ، وتحديد أكثر السمات الثقافية تعرضا للتغيير ، ورصد مسار التغير فى هذه السمات ، كما تنعكس فى بعض المظاهر الثقافية التى تعبر عن هوية هذا المجتمع والمتمثلة فى عدد من عناصر الثقافة المادية واللامادية مثل : اللغة ، والمعتقدات ، والعادات ، والتقاليد المرتبطة ببعض المناسبات الاجتماعية ، ومدى تغيرها ، واتجاه هذا التغير ومدلوله على هوية أبناء المجتمع ، بالإضافة إلى بعض القيم الاقتصادية الجديدة على المجتمع مثل : قيمة النقود ، وقيمة العمل ، ومدى بروز المصلحة الفردية ، وبعض عناصر الثقافة المادية مثل : النزى ، والمسكن ، وأنواع الطعام ، وعلاقة كل ذلك بتغير نظرة أبناء المجتمع إلى ثقافتهم التقليدية الأصلية ، وإدراكهم لعناصر هذه الثقافة ، وأهميتها فى تحديد هويتهم البدوية ، ويقود ذلك إلى تحديد مشكلة الدراسة فيما يلى :

تحاول الدراسة الراهنة الكشف عن طبيعة عملية التغير الثقافى التى يمر بها المجتمع البدوى فى سيناء : عوامله ، ومظاهره ، وأثاره . كما تسعى الدراسة إلى الكشف عن الطريقة التى يدرك بها أبناء المجتمع ثقافتهم البدوية ، والمؤثرات التى تتعرض لها ، ومظاهر التغير التى تنتج عن هذه المؤثرات ، ومدى انعكاس هذه التغيرات على الهوية الثقافية والانتماء لديهم ، والعوامل التى تكمن وراء تحديد نوع الانتماء وبرجته ، والمظاهر التى تعبر عن نوع الانتماء ، والمعانى التى تكمن خلف هذه المظاهر .

ثانيا : أهمية الدراسة

١- الأهمية النظرية

أ - تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة فى معالجتها لموضوع يعانى من ندرة الدراسات حوله ، وهو موضوع التغير الثقافى فى المجتمع الصحراوى فى مصر عامة ، وشبه جزيرة سيناء على وجه الخصوص ، بالإضافة إلى قلة الدراسات التى اهتمت بجنوب سيناء ، فمعظم الدراسات والبحوث التى أجريت فى شبه جزيرة سيناء اهتمت بدراسة شمال سيناء ، وخاصة العريش . ومن هنا تأتى أهمية الدراسة ، لتطرقها إلى موضوع يحتاج إلى مزيد من الاهتمام والبحث فى منطقة الدراسة ، وهو الاهتمام بالآثار المترتبة على التقاء الثقافتين - البدوية والإسرائيلية - فى سيناء إبان فترة الاحتلال ، ومدى انعكاس هذه الآثار على هوية أبناء المجتمع .

ب - تعد هذه الدراسة اختبارا للمدخل المعرفى وأساليبه المنهجية فى دراسة التغير الثقافى ، وأثره على هوية أبناء المجتمع كما يدركونها ، ومن وجهة نظرهم ، وليس من وجهة نظر الباحث .

ج - تتعرض الدراسة لموضوع يحتاج إلى مزيد من الدراسات فى مجال الأنثروبولوجيا الثقافية فى مصر ، ألا وهو موضوع الهوية الثقافية ، وذلك فى ضوء المؤثرات التى يتعرض لها المجتمع المصرى عامة - والبدوى خاصة - فى الفترة الحالية .

٢- الأهمية التطبيقية

أ - إلقاء الضوء على جزء من المجتمع المصرى يفتقر إلى الدراسات ، رغم أهمية هذا الجزء فى المجالات الاستراتيجية والسياسية والتنمية لمستقبل مصر . والاهتمام بما يتعرض له هذا الجزء من عوامل التغير الثقافى التى

من شأنها أن تقوّض دعائم الثقافة البدوية ، وتغيّر منها ، أو تزيد من عمق الهوة الثقافية بينها وبين المجتمع المصرى ؛ بسبب إغفال الباحثين المهتمين بقضايا الثقافة لحجم التغير الممكن حدوثه بالمنطقة ، وخطورة آثاره .

ب - تسعى الدراسة إلى فهم طريقة تفكير ووعى أبناء المجتمع من أجل التعرف على التنظيم الداخلى للثقافة البدوية ، وفهم خصائص هذا المجتمع ؛ للمساعدة على إلحاقه بركب المجتمع المصرى ، للحصول على التنمية المناسبة له ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى محاولة تجنب الكثير من الصعوبات التى تجابه المخططين ووضع السياسات الخاصة بعملية التنمية فى هذا المجتمع ، والنتيجة عن عدم فهم طريقة تفكير أبنائه ؛ وذلك بغرض إيجاد الأساس أو القاعدة العلمية التى قد تساعد على دفع وتنمية وزيادة الفرص أمام أبناء المجتمع للاختيار ، دون أن ينفصلوا تماما عن بيئتهم وحياتهم التى يعيشون فيها .

ثالثاً: أهداف الدراسة

- ١ - التعرف على عوامل التغير فى مجتمع الدراسة ، وأهم مظاهر وأثار هذا التغير على الثقافة البدوية المعاصرة .
- ٢ - الكشف عن أهم ملامح الهوية الثقافية ، ومظاهر التغير فيها ، وأسبابه .
- ٣ - التعرف على دور التطور التاريخى لمجتمع الدراسة فى تشكيل هوية أبنائه .
- ٤ - الكشف عن ملامح القوة والضعف فى هوية أبناء مجتمع الدراسة .
- ٥ - الوقوف على مدى فهم وإدراك أبناء المجتمع للتغيرات التى طرأت على بعض عناصر الثقافة البدوية ، وانعكاس هذه التغيرات على هويتهم الثقافية .

- ٦ - محاولة لفت أنظار المخطط المصرى نحو خطورة التأثيرات التى يتعرض لها مجتمع الدراسة - كجزء من سيناء - للعمل على مواجهة آثارها الوخيمة على هوية وائتماء أبناء المجتمع للمجتمع الأكبر .

رابعاً : تساؤلات الدراسة

- ١ - ما أهم عوامل التغير ، ومظاهره ، وآثاره بمجتمع الدراسة ؟
- ٢ - ما أهم ملامح الهوية البدوية ، ومظاهر التغير فيها ؟
- ٣ - هل أثر التطور التاريخى لمجتمع الدراسة (الغزوات المختلفة والحروب والاحتلال الإسرائيلى) فى هوية أبنائه وائتمائهم ؟
- ٤ - ما أهم ملامح القوة أو الضعف فى هوية أبناء المجتمع ؟
- ٥ - كيف يدرك أبناء المجتمع عناصر ثقافتهم البدوية والتغيرات التى طرأت عليها ، وبور هذه العناصر الثقافية فى التعبير عن هوية محددة ، ومقدار تمسكهم بهذه الهوية (خاصة عندما تتعارض مع المصلحة المادية) ؟
- ٦ - ما أهم المشكلات التى تواجه عملية الإدارة والحكم المحلى لاستيعاب هذا المجتمع ضمن المجتمع المصرى ، وما هى الوسائل المناسبة لتنمية الوعى القومى لدى أبنائه ، وبالتالي تعميق الهوية بينهم ؟

خامساً : الإطار النظرى والمنهجى

انطلقت الدراسة الراهنة من خلال المنخل المعرفى لدراسة الثقافة ، والذى يعد أحد المداخل النظرية المستخدمة فى مجال الأنثروبولوجيا لفهم الثقافة من خلال وجهة نظر أبنائها ، وفهم معانى العناصر الثقافية كما توجد فى أذهان أفراد الثقافة .

ويعتد المحور الأساسى الذى تنور حوله موضوعات الدراسة فى الأنثروبولوجيا المعرفية هو محاولة فهم ووصف عالم الثقافات الأخرى من خلال تصورات وخبرات أعضاء هذه الثقافة دون أية تقويمات أو تحيزات عرقية .

والواقع أن المدخل المعرفى ينظر إلى الثقافة على أنها تتألف من معرفة ما يجب على الفرد أن يدركه ؛ حتى يستطيع أن يسلك كما ينبغى ، وبالشكل الذى يتلاءم مع الثقافة التى يحيا بين أبنائها . وتعد الثقافة فى ضوء هذا المدخل نسقا معرفيا يتكون من المعرفة والمعتقدات والقيم التى توجد فى عقول أبناء المجتمع ، وتحاول الدراسة الراهنة الكشف عن هذا النسق .

وفى ضوء ما سبق ، ستحاول الدراسة الراهنة أن تتعرف على فهم أبناء الثقافة البدوية لعناصر ثقافتهم الأساسية ، ومدلول هذه العناصر ، بالإضافة إلى مدلول التغير فيها من وجهة نظرهم ، وهل يمثل هذا التغير تحولا فى هويتهم كما يدركون هذه الهوية .

وكذلك سيتم تناول بعض المحددات الثقافية التى تعبر عن الهوية ، والتى يجب على الفرد أن يدركها ؛ حتى يستطيع أن يسلك بالشكل الذى يعبر عن هويته وذاتيته البدوية ، وخاصة أمام الذاتيات الأخرى لأبناء وادى النيل والسائحين من مختلف الجنسيات ، ومدى وعيه بهذه المحددات ويعناصر ومكونات هويته الثقافية ، والتى تشكل ذاتيته تجاه الآخرين .

ولقد استخدمت الدراسة فى المرحلة الأولى منها الطريقة الأنثروبولوجية التى تعتمد على الإقامة والمعايشة والملاحظة بالمشاركة ، بالإضافة لعدة أساليب منهجية فى إطار المدخل المعرفى الذى تنطلق منه الدراسة نظريا ، وهى :

١ - المدخل الظاهرى والمدخل الباطنى .

٢ - تحليل المكونات .

٣ - التحليل التاريخي .

٤ - الأسلوب المقارن .

كما اعتمدت الدراسة على كل من الطريقة التوليدية والملاحظة بالمشاركة والمقابلة ودليل العمل الميداني كأبواب لجمع المادة ، بالإضافة إلى الإخباريين والوثائق الرسمية والتاريخية كمصادر لجمع المادة .

سادسا : مفاهيم الدراسة

١- الثقافة البدوية

تتبنى الدراسة المفهوم الإجرائي التالي للثقافة البدوية : "هى كل ما يجب على الفرد أن يعرفه ويدركه من : قيم ، ومعتقدات ، وعادات ، وتقاليد ، وأعراف ، ورموز ، وتعبيرات ، وغيرها ؛ كى يسلك بطريقة مقبولة من جانب باقى أفراد جماعته القبلية أو العرقية ، وتبعا للأسس التى تحددها القبيلة والنظام القبلى ، وفى إطار الدور المحدد له . وتتميز الثقافة البدوية عن الثقافة الحضرية بل والريفية أيضا من حيث طبيعة القيم والأعراف والنظم السائدة" .

٢- الهوية الثقافية

كما تتبنى الدراسة مفهوما إجرائيا للهوية الثقافية يشير إلى "مجموعة الخصائص الثقافية المميزة لأفراد ثقافة ما ، والتى تشتمل وترتكز على : الدين ، واللغة ، والجماعة العرقية ، والوطن ، والأسرة ، والاسم ، والطبقة الاجتماعية ، والوضع الاقتصادى والنوع ، وشعائر المرور ، وأنشطة وقت الفراغ ، وعادات الغذاء ، والزى ، والالتناء لجماعة ما . وباقى الخصائص الثقافية والاجتماعية التى تنعكس فى القيم والعادات وأنماط السلوك ، وهى حصاد تفاعل مجموعة من الخصائص والتفاعلات التاريخية والأنية والجغرافية بين أفراد جماعة تعيش فى

مكان مشترك ، وهى تحقق مطالب أساسية لهذه الجماعة ، مثل الأمان النفسى والاجتماعى ، وهى الإطار الذى يقيسون عليه اختياراتهم القيمة .

سابعاً: مجتمع الدراسة

أجريت الدراسة فى مدينة دهب ، وهى إحدى مدن محافظة جنوب سيناء المطلة على خليج العقبة ، والتى تتمتع بموقع جغرافى سياسى هام ، بالإضافة إلى ما مر عليها من أحداث تاريخية متلاحقة خلال فترة وجيزة من الزمن ، وأدى إلى تعرضها إلى كثير من عوامل التغير الثقافى ، إمّا من خلال الاحتلال ، أو السياحة التى تعد النشاط الاقتصادى الأساسى والوحيد للمدينة حالياً ، مما أدى إلى توفير المجال المناسب للاحتكاك الثقافى المباشر بين أبناء المجتمع والمتريدين على المنطقة من السائحين ، واستغرق إجراء الدراسة الميدانية أربعة أشهر (من يونيه إلى سبتمبر ٢٠٠١) .

ثامناً: تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى بابين يشتملان على تسعة فصول ، بالإضافة إلى مقدمة تتضمن موضوع وأهمية وأهداف وتساؤلات الدراسة الراهنة .

يتناول **الباب الأول** الإطار النظرى والمنهجى للدراسة ، وتم تقسيمه إلى أربعة فصول :

يتناول **الفصل الأول** المدخل النظرى للدراسة ، والذى يعرض للتطور النظرى فى دراسة التغير الثقافى ، ثم مبررات ظهور الاتجاه المعرفى وكيفية تناوله لدراسة الثقافة . أما **الفصل الثانى** فقد خصص لعرض المفاهيم النظرية للدراسة ، والمتمثلة فى مفاهيم الثقافة ، والتغير الثقافى ، والبداءة ، والهوية الثقافية . ويقدم **الفصل الثالث** عدداً من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع

الدراسة الراهنة . وخصص *الفصل الرابع* لأهم الإجراءات المنهجية للدراسة .
ويعرض *الباب الثانى* للدراسة الميدانية ، وينقسم إلى خمسة فصول :
يتناول *الفصل الخامس* الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية
لمجتمع الدراسة . ويعرض *الفصل السادس* للتطور التاريخى لمجتمع الدراسة ،
وذلك من خلال ثلاث مراحل أساسية ، وهى : المرحلة السابقة للاحتلال ، ومرحلة
الاحتلال ، وأخيرا المرحلة الحالية . كما ركز *الفصل السابع* على التغير الثقافى
فى مجتمع الدراسة ، والعوامل المؤدية إلى هذا التغير ، وأهم مظاهره فى مجتمع
الدراسة . بينما كان اهتمام *الفصل الثامن* منصبا على محددات الهوية الثقافية
لمجتمع الدراسة ، وما طرأ عليها من تغيرات . ويتضمن *الفصل التاسع* أهم
النتائج والتوصيات التى خرجت بها الدراسة . بالإضافة لملاحق الدراسة ، التى
تشتمل على دليل العمل وخرائط مجتمع الدراسة .

تاسعا: نتائج الدراسة

ولقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج ، أهمها ما يلى :
١ - تمثلت أهم عوامل التغير الثقافى بمجتمع الدراسة فى الاتصال الثقافى ،
والاحتلال الإسرائيلى ، والسياحة ، والوجود القانونى للدولة وسيادة الحكم
المحلى .

٢ - يعد الاتصال الثقافى بين أبناء مجتمع الدراسة والاحتلال الإسرائيلى هو
بداية فترة التغير الثقافى بالمجتمع ، يليه الاتصال بين أبناء المجتمع
والسائحين سواء من الإسرائيليين أم من الجنسيات الأخرى فيما بعد ،
وأخيرا الاتصال بالوافدين من أبناء وادى النيل ، والذين كانوا سببا
أساسيا فى تغير الكثير من جوانب الحياة البووية التقليدية .

٣ - لعبت السياحة دورا مزدوجا فى تغير واستمرار الثقافة البدوية ، إذ إنها عملت من ناحية على تغير الكثير من قيم هذه الثقافة ، وأدت إلى ظهور قيم جديدة مثل قيم المصلحة الفردية والمادية والتحرر الجنسى هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى عملت السياحة على الحفاظ على بعض عناصر الثقافة البدوية ، حتى ولو كان بشكل ظاهرى فقط لإشباع رغبة السائحين الساعين خلف النمط البدوى للسياحة .

٤ - لم يؤد الحكم المحلى والوجود القانونى للدولة بمجتمع الدراسة منذ عام ١٩٨٢ النور المنشود من خلاله ، وهو ربط ودمج أبناء المجتمع بالمجتمع القومى ؛ ويرجع ذلك - فى جزء كبير منه - إلى نظرة الشك المتبادل بين الطرفين وسوء استغلال بعض رجال الإدارة لأبناء المجتمع ، بجانب عدم تفهمهم لكثير من قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم .

٥ - أدت عوامل التغير الثقافى السابقة إلى تغيرات عديدة فى المجتمع والثقافة البدوية ، ومن أهم جوانب هذا التغير ، والتي ركزت عليها الدراسة ما يلى :

أ - التغير فى النسق القيمى

تراجعت قيمة الانتماء كثيرا لدى أبناء المجتمع ، سواء الانتماء القبلى، أو الانتماء القومى ، ويرجع للإحتلال الإسرائيلى الدور الأكبر فى تحقيق ذلك ، وأصبح الانتماء الأساسى لأبناء المجتمع متمثلا فى المصلحة الفردية والمادية على حساب التضامن القبلى والمسئولية الجماعية اللذين يعدان من أهم دعائم الانتماء القبلى قديما .

ظهرت بعض القيم الجديدة على المجتمع البدوى أدت إلى إنهيار جزء كبير من مقومات هذا المجتمع بثقافته التقليدية ، من أهم هذه القيم ، الارتفاع الشديد فى قيمة الأرض ، وما ترتب عليه من ارتفاع قيمة

التقود على حساب قيم تقليدية أخرى مثل الملكية الجماعية والمصلحة المشتركة ، بالإضافة إلى ظهور العمل كقيمة يحرص الكثير من أبناء المجتمع عليها كسبيل للحصول على المال ، فى الوقت الذى تراجعت فيه قيم أخرى ، مثل قيمة الإبل والى التى كانت تعد رأس المال الأساسى بالمجتمع البدوى ، وأصبحت الآن مجرد وسيلة للجذب السياحى .

ب - التغير فى بعض عناصر الثقافة المادية

أمتد تأثير التغير الثقافى إلى الكثير من عناصر الثقافة المادية ، مثل : المسكن البدوى ، والألوات ، والأثاث ، والأجهزة المستخدمة به ، وكذلك تغير الزى البدوى التقليدى ، وخاصة بين الشباب والنساء ، وأصبح مصريا خالصا إلى حد كبير ، بالإضافة لتغير الكثير من عادات الغذاء وأنواع الأطعمة . كما تعلم أبناء المجتمع استخدام الكثير من الألوات التكنولوجية الحديثة ، سواء داخل المنزل أو خارجه ، كالسيارات على سبيل المثال ، وأخيرا تغيرت أيضا عادات التداوى بالمجتمع ، وأصبحت تعتمد على الطب الحديث فى أغلب الأحيان .

٦ - لعبت الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية التى مرَّ بها مجتمع الدراسة نورا كبيرا فى تحديد هوية أبنائه تبعا لهذه الظروف . فمن العزلة التاريخية للمجتمع ، ومرورا بالاحتلال الإسرائيلى إلى الفترة الحالية والإدارة المصرية للمجتمع ، نجد أن هوية أبنائه قد تأثرت بكل مرحلة من هذه المراحل ، مما ترك أثارا غائرة على أبناء كل مرحلة .

٧ - مثل الدين أحد المحددات البارزة لهوية أبناء المجتمع ، والى منعه من الاندماج التام بالاحتلال الإسرائيلى ، وقريته فى نفس الوقت من أبناء وادى

- النيل ، وهو التقارب الذى أفسدت العلاقات المتبادلة بين الطرفين فيما بعد .
- ٨ - مثلت اللغة أيضا أحد محددات الهوية العامة التى لعبت دورا كبيرا فى تقريب أبناء المجتمع من الهوية القومية ، وخاصة بين الأجيال الشابة التى تجيد التحدث بالعامية المصرية ، فى الوقت الذى لا تجيد فيه التحدث باللهجة البدوية لكبار السن ، مما ينذر بقرب انهيار هذه اللهجة .
- ٩ - أدت العلاقات العرقية بين أبناء المجتمع من البدو من ناحية ، واليهود والسائحين والوافدين - من ناحية أخرى - إلى تفكك الانتماء القبلى ، وسيادة المصلحة الفردية ، والبعد عن الهوية القومية .
- ١٠ - لا يمثل الوطن القومى محددات قويا لهوية أبناء المجتمع ، وخاصة كبار السن ؛ نظرا لطبيعة الحياة البدوية القائمة على الترحال ، بالإضافة لسوء معاملة رجال الإدارة المصرية لهم ، مما يزيد الفجوة كثيراً بين أبناء المجتمع والوطن الأم (مصر) .
- ١١ - فقدت الأسرة الكثير من أنوارها فى التنشئة الاجتماعية وتنشئة أبنائها بالتراث الثقافى الذى يحافظ على هويتهم القبلية والبدوية والثقافية ، مما أدّى إلى تفكك وانهيار هذه الهوية .
- وهكذا نجد أنه فى الوقت الذى مثل فيه الدين واللغة محددتين هامتين للهوية لدى أبناء المجتمع أمام الثقافة الإسرائيلية ، لم تؤد العلاقات العرقية والموطن والأسرة الدور الواجب فى الحفاظ على الهوية البدوية ، أو إدماج الثقافة البدوية فى الثقافة المصرية القومية .

الندوة القطرية حول التعلم عن بعد

طلعت عبد الحميد *

فى إطار المشروع العربى الموحد للتعليم عن بعد الذى يمثل واحدا من مجالات التعاون بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) وبرنامج الخليج العربى لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) ، وبدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، عقدت الندوة القطرية حول التعليم عن بعد ، فى المرصد الوطنى للغات بكلية علوم التربية - جامعة محمد الخامس السويصى فى المملكة المغربية خلال الفترة من ٤-٦ نوفمبر ٢٠٠٢ ، وقد حددت أهداف الندوة فى :

- ١ - تحقيق المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية للأخذ بنظام التعليم عن بعد ؛ حتى تستطيع استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب والطالبات الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالجامعات العربية .
- ٢ - دعوة رجال الأعمال والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية للاستثمار فى التعليم عن بعد والتعليم المفتوح .
- ٣ - استخدام وسائل الاتصال الحديثة فى دعم برامج محو الأمية وتعليم الكبار

* أستاذ بكلية التربية ، جامعة عين شمس .

والحقوق الموجهة للمرأة .

٤ - تبادل المعلومات والخبرات والتجارب في مجال التعليم عن بعد والتعليم المفتوح .

٥ - التعرف على أسس ومفاهيم التعليم عن بعد ، ومستلزمات إقامة مراكزه ، وإدارته وتمويله ، وضبط جودة النوعية فيه ، وطرق التدريس وأساليب تقويم الدارسين في مؤسساته .

شارك في أعمال الندوة عدد من الأساتذة ، والقيادات التربوية المتخصصة في مجال التعليم العالى والتعليم عن بعد ، إضافة إلى مجموعة من الخبراء والمتخصصين وممثلى الجامعة العربية المفتوحة .

وثائق الندوة

تضمنت وثائق الندوة خمس دراسات مرجعية هي :

١ - التعليم عن بعد (نظام تعليمى جديد لعالم متغير) ، إعداد الدكتور يحيى عبد الوهاب الصعيدى .

٢ - أسس ومستلزمات إنشاء مراكز التعليم عن بعد ، إعداد الدكتور عبد المنعم محمد .

٣ - إدارة وتمويل مؤسسات التعليم عن بعد ، إعداد الدكتور عبد الله السيد عبد الوهاب .

٤ - طرائق التدريس وأساليب تقويم الدارسين في مؤسسات التعليم عن بعد ، إعداد الدكتور ياسين عبده سعيد المقطزى .

٥ - إجراءات ضبط الجودة النوعية فى التعليم عن بعد ، إعداد الدكتور محمد عمر سرحان .

إضافة إلى عرض تجارب الجامعة العربية المفتوحة ، والمملكة المغربية ،
وتجربة الأكاديمية العربية .

جلسات العمل

عقد المشاركون فى الندوة ثمانى جلسات عمل على مدى يومين كاملين ، تم خلالها
عرض ومناقشة الأوراق المقدمة إلى الندوة ، إضافة إلى عرض تجربة الجامعة
العربية المفتوحة ، وتجربة المملكة المغربية ، وتجربة الأكاديمية العربية فى مجال
التعليم عن بعد ، وذلك على النحو الآتى :

جلسة عمل اليوم الاول

وتم فيها عرض ومناقشة خمس ورقات عمل تناولت الورقة الاولى التعليم عن
بعد - نظام تعليمى جديد لعالم متغير ، البحث فى مفاهيم التعليم عن بعد ،
والتعليم المقترح ، كما عرضت بالتفصيل لمميزات التعليم عن بعد ومبرراته
وأسسه وخصائصه والمبادئ ، والمنطلقات التى يستند إليها ، والأهداف التى
يسعى إلى تحقيقها ، وأخيرا تناولت التوقعات المستقبلية للتعليم عن بعد كنظام
تعليمى فى عالم متغير .

وأشارت الورقة إلى أن اعتماد أسلوب التعليم عن بعد كأداة دعم للنظام
التعليمى الحالى يرتبط بإجراء حركة إصلاح جذرى ، ومحاولة لتوفير مناخ
تعليمى مواتى ، حيث إن الإبداع والابتكار مطلب أساسى لتحقيق التقدم وإكساب
المعرفة . وفى ضوء ما سبق خلص البحث إلى التأكيد على أن التعليم عن بعد
سيكون هو تعليم المستقبل ، والنظام التعليمى الذى يمكن عن طريقه مواجهة
احتياجات المستقبل ومتغيراته .

وتناولت ورقة العمل الثانية أسس ومستلزمات إنشاء مراكز التعليم عن بعد

أهم أسس ومستلزمات إنشاء مراكز التعليم عن بعد فى أنحاء الوطن العربى من حيث البنية التحتية والبشرية والتجهيزات الفنية وغيرها من المستلزمات الضرورية لإقامة المنظومة العربية لهذا النوع من التعليم .

حيث عرضت فى البداية لتطور مفهوم التعليم عن بعد ، ثم لأسس ثقافة التعليم عن بعد ومستلزماتها ، وأسس ومستلزمات صياغة فلسفة التعليم عن بعد وتحديد أهدافه ، وأخيرا عرضت بالتفصيل لأسس ومستلزمات إقامة مراكز التعليم عن بعد من حيث التجهيزات ، و فرق العمل ، وإعداد المقررات الدراسية ، وإجراءات القبول والالتحاق بالبرامج ، والإجراءات المتصلة بطرق التعلم والتقويم ، وقد أكدت الدراسة أن تحقيق هذا الهدف الرئيسى وهو إنشاء مراكز التعليم عن بعد يعد من الأمور الدقيقة التى تقتضى أن يتم تنفيذها بصورة مرحلية ترشيدا للنفقات وتذليلا للصعوبات ، حيث يقتضى الأمر نشر المقومات الثقافية فى أنحاء الوطن العربى ، ثم صياغة الفلسفة وترجمتها إلى أهداف يتطلب تحقيقها توافر بعض الأسس والمستلزمات .

وتناولت ورقة العمل الثالثة إدارة وتمويل مؤسسات التعليم عن بعد تحديد النمط أو الأسلوب الإدارى المناسب للتعليم عن بعد والأسس الإدارية التى يركز عليها ، ومتطلبات مؤسسات "التعليم عن بعد" من القوى البشرية ونوع التأهيل اللازم لتكوين الكوادر المطلوبة ، والإجراءات الادارية المتبعة فى نشر وإقامة المؤسسات المحلية لذلك التعليم فى أنحاء الوطن العربى ، وصلتها بالمؤسسة أو المركز الرئيسى (الافتراض) ، وكذا طرق تمويل مؤسسات التعليم عن بعد ومصادر هذا التمويل واستخداماته المتعددة ، ومراحل إعداد الموازنة وإجراءات الصرف .

كما تناولت ورقة العمل الرابعة طرائق التدريس وأساليب تقويم الدارسين

فى مؤسسات التعليم عن بعد : كمفهوم التعليم عن بعد وخصائصه ، ثم عرضت لدور المعلم فى التعليم عن بعد ، وانتقلت بعد ذلك لعرض ومناقشة طرائق التدريس من حيث العوامل المحددة لاختيارها ، وأنواعها ، وخصائصها ، ومميزاتها وأجراءاتها ، فعرضت لطرائق حل أوتوماستكى أيضا ، حيث يتعرف النظام على الدارس ، ويضعه فى الصفوف المناسبة أخذا فى الاعتبار رغباته .

كما أوضحت أن النظام التعليمى الذكى التابع للأكاديمية العربية يصلح للاستخدام فى بناء مدارس وجامعات جديدة على الإنترنت ، ومن مميزات النظام العديدة هو أنه قد تم تجربته على عدد كبير من الطلاب من دول مختلفة ، وقد ثبتت كفاءة هذا النظام على النظم المختلفة ، وتوافقه مع شبكة نول العالم وأنظمتها .

تناولت ورقة العمل الخامسة "إجراءات ضبط الجودة النوعية فى التعليم بعد " وأيضا بتحديد مفهوم التعليم عن بعد ، وأهم الخصائص التى تميز التعليم عن بعد ، وهى : تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم ، وديمقراطية التعليم ، وتحرير المعلمين ، ومراعاة الفروق الفردية بينهم ، وقيامه على مبدأ التعليم للإلتقان . وأخيرا تحدث الباحث عن العلاقة بين التعليم عن بعد وتكنولوجيا التعليم واهتمت باستنباط مصادر تعليم تصلح لأن يستخدمها المتعلم بمفرده ، والمراكز التى توفر المصادر التى يرجع إليها بعض طلابه ، وتناولت الورقة كذلك التطور التاريخى لإدارة الجودة النوعية ، ثم مفهوم الجودة النوعية ، وإدارة الجودة فى التعليم ، ومتطلبات تطبيق إدارة الجودة النوعية ، ومراحل تطبيقها ، ومفهوم ضبط الجودة ، وأخيرا تعرض الباحث إلى تطبيقات الجودة النوعية فى المؤسسات التربوية العالمية . واستعرض أهم النماذج النظرية التى يمكن اعتمادها كقاعدة نظرية لنظام الجودة النوعية فى التعليم .

وانتهت الورقة إلى تحديد المعايير اللازمة للجودة النوعية فى التعليم عن بعد ، وإجراءات ضبطها .

جلسة عمل اليوم الثانى

وتم فيها عرض ومناقشة تجربة الجامعة العربية المفتوحة ، وتجربة الأكاديمية العربية ، والتصوير المقترح لإنشاء وحدة التعليم عن بعد فى كلية العلوم التربوية بجامعة محمد الخامس السويسى .

تناول العرض تجربة الجامعة العربية المفتوحة منذ كانت فكرة حتى غدت واقعا ، والخلفيات التى تستند إليها كمشروع تنموى عربى يهدف إلى تطوير القوى البشرية العربية باستخدام كل ما وفرته ثورة الثقافة والمعلومات للإتصالات من إمكانيات التعلم والتعليم ، كما تناول تفصيليا أهداف الجامعة ، وشروط القبول ومتطلبات التخرج ، وأسلوب التعلم .

تناولت الجلسة أيضا عرض مشروع تأسيسى لنظام التعليم عن بعد فى كلية العلوم التربوية بجامعة محمد الخامس السويسى ، حيث عرض ما يحتاجه وما يتطلبه من بنية تحتية مناسبة وتجهيزات ، وطاقتى تقنى ذى خبرة تكنولوجية جيدة ، ورصيد من المراجع والوثائق المسموعة والمرئية .

أشار العرض إلى أن الأكاديمية العربية هى أول موقع أكاديمى للتعليم ، وهى تسعى فى ذلك إلى ملء الفراغ الكائن فى مجال تعليم وتعلم اللغة العربية والقرآن الكريم بالتقنيات الحديثة على النطاق الإقليمى والدولى ، كما تستهدف تقديم دروس لجميع الأعمار والمستويات اللغوية والأهداف ، ومن أجل هذا أنشأت الأكاديمية العربية مدرسة وجامعة على الإنترنت لأبناء العرب والكبار والصغار من غير الناطقين بالعربية .

وأوضح العرض أنه قد اشترك فى الأكاديمية أكثر من أربعة آلاف طالب ،

ينتمون إلى أكثر من ١٢٠ دولة من كافة بقاع العالم ، تعمل باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والاندونيسية ، وجارى إضافة لغات أخرى .

اتجاهات المناقشة

- انتهت المناقشات إلى عدد من التوجهات التى يمكن ايجازها على النحو الآتى :
- دعوة المنظمة العربية إلى إعداد دراسة حول أسس ومستلزمات إنشاء مراكز التعليم عن بعد ، تتضمن احتياجات البنية التحتية والبشرية اللازمة لهذا المركز تكون فى متناول الجامعات العربية .
- العمل على توفير التمويل اللازم لمؤسسات التعليم عن بعد فى المغرب ، وخاصة فى مراحل التأسيس الأولى .
- دعوة القطاع الخاص ورجال الأعمال وأولياء الأمور إلى المساهمة فى تمويل هذا النظام .
- مراعاة الاستخدام الأمثل للتمويل المتاحة ، بحيث يحقق الأهداف المرجوة منه والعمل على تنويع مصادر التمويل وإحكام الرقابة على صرفها .
- إيلاء عناية خاصة لطرق التدريس وأساليب التقويم فى التعليم عن بعد ، حتى لا تصبح طرق التدريس والتقويم التقليدية هى السائدة فى هذا النمط من التعليم .
- دعوة مؤسسات التعليم عن بعد فى الوطن العربى إلى الأخذ بمعايير الجودة النوعية فى تطوير وتقويم عملها .
- ضرورة أن تتوجه مؤسسات التعليم عن بعد إلى المناطق الأكثر احتياجا وللغئات المحرومة .
- ضرورة تجويد المنظومات الفرعية داخل النظام التعليمى ككل .

- العمل على إيجاد آليات لضبط الجودة النوعية للتعليم عن بعد ، ومراقبة أداء مؤسساته .
 - الإشادة بالدور المتوقع للجامعة العربية المفتوحة .
 - ضرورة مراعاة الدارسين من البلدان العربية ذات المستوى التنموى المتدنى ، عند قبولهم فى الجامعة العربية المفتوحة ، وتقديم أفضل التسهيلات لهم .
 - دعوة الجامعة العربية المفتوحة إلى فتح فرع لها فى المملكة المغربية .
 - تعزيز التعاون بين مراكز التعليم عن بعد والجامعة العربية المفتوحة لتطوير برامج التعليم والتدريب ، وكذا المعاونة فى تأهيل الكادر الذى يتولى تلك المهمة .
 - دعوة الجامعة العربية المفتوحة للاستفادة من الخبرات العربية فى مختلف الجامعات ومراكز البحوث .
- وإلى جانب التوجهات السابقة ، برزت أيضا عدة توصيات يمكن اجمالها فيما يلى :
- ١ - دعوة الهيئات والمنظمات العربية والمحلية إلى المساهمة فى دعم مراكز التعليم عن بعد فى الجامعات المغربية .
 - ٢ - دعوة القطاع الخاص فى المملكة المغربية إلى المساهمة الفاعلة فى توعية المجتمع بأهمية برامج التعليم عن بعد تطويرا وتقويما وتمويلا .
 - ٣ - العمل على تدريب الكادر المسئول عن أقسام ومراكز التعليم عن بعد فى جامعات المغرب .
 - ٤ - العمل على توحيد مصطلحات ومفاهيم التعليم عن بعد .
 - ٥ - دعوة الجامعة العربية المفتوحة إلى المزيد من بذل الجهود للتعريف بنشاطاتها وبرامجها باعتبارها جامعة عربية غير ربحية هدفها خدمة الوطن

العربي ككل .

٦ - دعوة التربويين وأساتذة الجامعات والباحثين والتقنيين العرب إلى العمل على استخدام اللغة العربية في مختلف البرامج الخاصة بالتعليم كلما كان ذلك ممكنا ، ووضع البرمجيات التي تلائم احتياجات التنمية العربية وتحافظ على القيم الأصيلة والتراث الثقافي العربي .

٧ - العمل على إشراك جميع الأطراف المعنية بالتعليم والتنمية (المجتمع ، وأصحاب القرار ، ورجال الأعمال ، وأساتذة الجامعات ، والطلاب) في تخطيط وتنفيذ البرامج التعليمية وتقويمها .

٨ - دعوة المنظمة العربية إلى العمل على إنشاء اتحاد عربي للتعليم عن بعد والتعليم المفتوح ، يسهم في تنسيق الجهود العربية من منطلق تكامل الجهد التربوي العربي المشترك ، والعمل على تعزيز دور الشبكة العربية للتعليم عن بعد ، والتعليم المفتوح كهيئة عربية غير حكومية .

٩ - تقديم الشكر والتقدير للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على جهودها في سبيل تطوير التربية العربية عامة والتعليم عن بعد خاصة .

١٠ - توجيه الشكر لكلية التربية بجامعة محمد الخامس السويسي في المملكة المغربية على استضافتها لأعمال هذه الندوة والجهود المبذولة لإنجاحها .

وفي الختام وجهت الندوة الدعوة إلى الهيئات والدول التي تضمنتها التوصيات إلى المساهمة في تبني كل ما ورد في التقرير .

The National Review of Social Sciences

A PARENTAL GUIDE TO FACE CHILD VIEWING VIOLENCE.

Eatimad Khalaf

WOMEN HEADED HOUSEHOLD IN SLUMS

Nadia Halim
Wafaa Morcos

VIOLENT CRIMES AS REPORTED IN JOURNALISM:
A PSYCHO-SOCIAL APPROACH

Samiha Nasr

DIMENSIONS AND SOCIAL GOALS OF THE TOSKA PROJECT

Kamel Abd El Malek

A THEORY OF FREEDOM: FROM THE PSYCHOLOGICAL
DIMENSION TO THE POLITICAL DIMENSION

Ola Mostafa

CHANGING BEDAUIN CULTURE: AN ANTHROPOLOGICAL STUDY
FOR CULTURAL IDENTITY IN DAHAB CITY.

Ahmed Abdel Mawgoud

REGIONAL SYMPOSIUM ON DISTANCE LEARNING

Talaat Abdel Hameed

VOLUME 40

NUMBER 2

May 2003

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

**The National Center for Social and
Criminological Research**

Zamalek P. O., Cairo, Egypt

P. C. 11561

Editor in Chief

Nagwa El Fawal

Assistant Editors

Nadia Halim

Nagwa Khalil

Inaam Abd El Gawad

Editorial Secretary

Howaida Adly

Ibtissam El Gaafarawy

Correspondence:

Editor, The National Review of Social Sciences,

The National Center for Social and Criminological Research,

Zamalek P. O., Cairo, Egypt

P. C. 11561

Price:

US \$ 15 per issue



The National Review of Social Sciences

A PARENTAL GUIDE TO FACE CHILD VIEWING
VIOLENCE
Eatimad Khalaf

WOMEN HEADED HOUSEHOLD IN SLUMS
Nadia Halim
Wafaa Morcos

VIOLENT CRIMES AS REPORTED IN JOURNALISM:
A PSYCHO-SOCIAL APPROACH
Samiha Nasr

DIMENSIONS AND SOCIAL GOALS OF THE TOSKA
PROJECT
Kamel Abd El Malek

A THEORY OF FREEDOM: FROM THE PSYCHOLOGICAL
DIMENSION TO THE POLITICAL DIMENSION
Ola Mostafa

CHANGING BEDAUIN CULTURE: AN ANTHROPOLOGI-
CAL STUDY FOR CULTURAL IDENTITY IN DAHAB CITY
Ahmed Abdel Mawgoud

REGIONAL SYMPOSIUM ON DISTANCE LEARNING
Talaat Abdel Hameed

Volume 40

Number 2

May 2003

Issued by
The National Center for Social and
Criminological Research, Cairo